

أحمد محمد غنيم

تطور الملكية الفردية



دار الفنم

S
O
3
G

الأستاذ عبد الفتاح أبو بكر
صلى الله عليه وسلم
٥٥/٥/١٤

أحمد محمد غنيم

نظرة الملكية الفردية



دار الفكر

توزيع
الدار المصرية للكتب
٢٤ شارع عبد الحالى ثروت
القاهرة

تم طبع هذا الكتاب في يوم
الأربعاء ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٧
بمطبعة الدار المصرية ت: ٣٢٥٧١
القاهرة

مقدمة

بدأت كتابة التاريخ في مختلف البلدان ، بعد ظهور الحضارات بفترة طويلة ، وبعد نمو الدولة ، أى بعد الانتقال من المجتمع الشيوعى البدائى إلى مجتمع يقوم على تعارض الطبقات وتناقضها .

ومنذ ظهر المؤرخون ، وهم يجدون أنفسهم دائماً ، في مجتمعات لا تتسم بالبساطة والسهولة ، بل طابعها التعقيد والتركيب . وكانت أسباب هذا التعقيد مجهولة بالنسبة لهم ، كما كانت أصوله غير معروفة . ومع ما كان يتضمنه التعقيد ، وما يحتويه التركيب من متناقضات أدت دوماً إلى انفجارات أعقبتها تحولات وتبدلات واضحة ، إلا أن هذا التعقيد ظل يبدو للمؤرخين خلال حقبة طويلة من الزمن شيئاً غامضاً ، قد يحتاج إلى شرح وإيضاح ، وقد لا يحتاج .

فقد انقسم المؤرخون القدامى إلى فريقين : فريق يمثل التاريخ باعتباره مجموعة من القصص والحكايات ، لا تجمعها علاقة ولا صلة ، ونسجاً من الوقائع لا تربطها رابطة ولا يجمعها قانون ، تقوم على تصوير أعمال فردية توصف تارة بالشجاعة والاقدام ، وتارة أخرى بالقسوة والوحشية .

وفريق كان يجهد نفسه لإيجاد رابطة للأحداث ، ووحدة بين مظاهر التاريخ المتناقضة ، وذلك بمحاولة إضفاء نظرات عامة عليها ، اختلفت باختلاف درجة تركيب وتعقيد المجتمعات التى عاشوا فيها ، وبمدى تأثرهم باتجاهات الطبقات الاجتماعية ، والأفكار الدينية ، والأوهام الشائعة ، والفلسفات القائمة ، وفيض الخيالات . وظهر ، نتيجة لمحاولة خلق هذه

الرابطة ، عدد لا حصر له من المفاهيم التي استخدمت في رواية التاريخ وتفسيره والتعقيب عليه ، وبدأ القدر ، والخط ، ومنطق الأشياء ، والتوجيه الإلهي للعلاقات الانسانية ، باعتبارها مفاهيم لشرح التاريخ . وتركزت هذه المفاهيم جميعها ، وتبلورت في نقطة واحدة هدفت إلى تصوير العالم وكأن أفكاراً مجردة هي التي تقوده ، فتحدثت عن روح الشعوب ، أي أفكارها الغريزية باعتبارها مصادر كل مؤسساتها وثقافتها ، وتكلمت عن إنسان يحمل داخل نفسه مدارك الأخلاق ، والعدل والخير ، قبل أن يعارس أي نشاط أو تجربة .

وبهذه المفاهيم ، لم يكن التاريخ علماً ، ولم يعد كونه مجرد دخان من الوقائع والأحداث ، ومجرد محاولات للربط لا ترتكن إلى أساس ، مصدرها فكر سطحي ساذج ، لم ينبعث من واقع علاقات الأفراد ، ولم ينطلق نحو هذا الواقع مكتشفاً باطنه ، ومفسراً ظواهره ، بل قصر عنايته على الدوافع الفردية الذاتية للأعمال التاريخية والوقائع ، دون البحث عن عناصر تكوين هذه الدوافع . .

والواقع أن القوة الرئيسية في تعقيد الظروف العادية لحياة المجتمع ، والتي تحدد صفة النظام الاجتماعي ، وتطور المجتمع من نظام إلى نظام ، هي طريقة إنتاج وسائل الحياة اللازمة للوجود الإنساني ، أي طريقة إنتاج القيم المادية اللازمة لحياة وتطور المجتمع . فلكي يعيش الناس ، يجب أن يحصلوا على الطعام والملبس والسكن ، ولكي يحصل الناس على هذه القيم المادية يجب أن يقوموا بإنتاجها ، ولكي يتحقق لهم إنتاجها ، يجب أن تكون لديهم أدوات هذا الإنتاج ، أي يجب أن يكونوا قادرين على إنتاج هذه الأدوات ، وعلى استعمالها .

وأدوات الإنتاج التي ينتج بها الأفراد القيم المادية ، والأفراد الذين يستعملون

أدوات الانتاج هذه هما العنصران اللذان يكونان ، متضافرين ، القوى الانتاجية للمجتمع .

ولكن القوى الانتاجية ليست إلا مظهراً واحداً للانتاج ، مجرد مظهر يعبر عن علاقة الأفراد بالأشياء ، وقوى الطبيعة التي يستفيدون منها في إنتاج القيم المادية . ويوجد إلى جانبه مظهر ثان ، هو العلاقة بين الأفراد وبعضهم البعض في عملية الانتاج . فالأفراد، وهم يشنون نضالا ضد الطبيعة مستخدمين إياها في إنتاج القيم المادية ، لا يشنون هذا النضال ولا يقومون به منفصلين عن بعضهم البعض ، وإنما يمارسون ذلك جماعة ، أى في مجتمعات . فهم يدخلون في إنتاجهم للقيم المادية في علاقات ، قد تكون علاقات تعاون أو معونة متبادلة بين أفراد متحررين من الاستغلال ، وقد تكون علاقات سيطرة وتبعية ، أو قد تكون علاقات انتقالية من نوع معين من علاقات الانتاج إلى نوع آخر . ولكن مهما كانت صفة علاقات الانتاج هذه ، فأنها تعد دائماً عنصراً أساسياً في الانتاج ، كالعنصر الذى تكونه القوى الانتاجية للمجتمع . وعلى ذلك فإن الانتاج ، أى طريقة الانتاج ، تتضمن وتحتوى ، جنباً إلى جنب ، القوى الانتاجية للمجتمع ، وعلاقات الأفراد فى الانتاج .

ويتميز الانتاج بأنه لا يقف عند نقطة واحدة مدة طويلة ، بل هو دائماً فى حال من التغير والتحول ، كما يتميز بأن نموه وتطوره يبدأ دائماً بتغير وتطور القوى الانتاجية ، فتغير أولاً وتتطور قوى الانتاج فى المجتمع ، وبعد ذلك تغير علاقات الأفراد فى الانتاج ، أى علاقاتهم الاقتصادية ، إذ يعتمد ويرتبط هذا التغير والتطور الذى يحدث فى قوى الانتاج فى المجتمع : ولا يعنى هذا أن علاقات الانتاج لا تؤثر فى تطور القوى الانتاجية ، وأن هذه الأخيرة ليست مرتبطة بها ، ولكن الواقع أن علاقات الانتاج بدورها تؤثر على تطور القوى الانتاجية بتأخير هذا التطور أو التعجيل به . وفى

هذا الارتباط، يجب أن يلاحظ أن علاقات الانتاج لا يمكن أن تبقى بصفة دائمة متخلفة ، أو في حال من التناقض مع نمو القوى الانتاجية . فازدياد نمو هذه الأخيرة زيادة كبيرة لا يتحقق إلا إذا كانت علاقات الانتاج متقابلة مع حالة القوى الانتاجية وتسمح لها تماماً بالتطور . وعلى ذلك فهما بقيت علاقات الانتاج متأخرة بالنسبة لتطور القوى الانتاجية ، فإنها تصل عاجلاً أو آجلاً ، إلى حد التقابل ..

والتغيرات التي تحدث في طرق الانتاج ، تؤدي حتماً إلى تغيرات في نظام المجتمع كله: في الأفكار الاجتماعية ، والمؤسسات ، ووجهات النظر السياسية ، أى تؤدي إلى إعادة بناء المجتمع ككل . ولذلك فإن النظم الاجتماعية ، وحياة الأفراد الروحية والفكرية ، ونظراتهم ومؤسساتهم السياسية ، كانت تختلف تبعاً لتطور قوى الانتاج عبر التاريخ . ذلك أنه مهما كانت وسيلة الانتاج في المجتمع ، فهي التي تحدد المجتمع نفسه ، وأفكاره ونظرياته ، وآراءه ومؤسساته السياسية . وبمعنى آخر ، فإن طريقة الانسان في الحياة مهما كانت هي نفسها طريقة تفكيره . وهذا يعنى أن تطور المجتمع هو أساساً تاريخ تطور القوى الانتاجية ، وتطور علاقات الأفراد الانتاجية . وعلى ذلك فإن تاريخ التطور الاجتماعى هو في نفس الوقت تاريخ منتجى القيم المادية أنفسهم ، تاريخ الكتل العاملة ، التي هي القوى الرئيسية في عملية الانتاج ، والتي تحمل عبء إنتاج القيم المادية اللازمة لوجود المجتمع . وإذا كان التاريخ قد أصبح علماً ، فإن ذلك يعنى أنه لم يعد يقصر تاريخ تطور المجتمع على أفعال الملوك والقواد ، أفعال الغزاة الفاتحين ، وإنما هو يهب نطاقه لتاريخ منتجى القيم المادية ، تاريخ البكتل العاملة ، تاريخ الشعوب ..

ومن ثم فإن مفتاح دراسة قوانين التاريخ لا يجب أن يبحث عنها في أذهان الناس وأفكار وآراء المجتمع ، بل يجب أن يبحث عنها في طرق

الاتاج التي يزاولها المجتمع في وقت تاريخي معين، أى في حياة المجتمع الاقتصادي .
ومهمة علم التاريخ الأولى ، هي دراسة وترتيب قوانين الاتاج ، قوانين
تطور القوى الاتاجية وعلاقات الاتاج ، أى قوانين التطور الاقتصادي
للمجتمع . .

ولا يغيب عن الذهن ، أنه وإن كان الاتاج هو العامل المحدد للتاريخ
إلا أنه من السذاجة القول بأنه دون غيره هو العامل الوحيد ، إذ أن هذا
القول يقلب التاريخ إلى معادلة حسابية بسيطة . فالعامل الاقتصادي هو
الأساس ، ولكن العناصر المتنوعة التي يتكون منها البناء العلوى للمجتمع ،
كالأشكال السياسية التي يتخذها نضال الطبقات ، وما يترتب عليه من نتائج
والتكوينات التي تقيمها الطبقة الظافرة بعد خروجها من المعركة التي انتصرت
فيها ، وأشكال القانون ، بل وحتى الصور الذهنية التي تعكسها هذه العوامل
في أذهان الحارين ، كالنظريات السياسية والفلسفية والأفكار الدينية التي
لا تلبث أن تتطور حتى تصبح نظاماً عقائدية ، كل هذه تؤثر في مجرى الصراع
التاريخي . وفي كثير من الحالات تكون ذات تأثير في شكله ؛ فالحركة
الاقتصادية هي العنصر الجوهرى الضرورى في وسط جمع لا نهاية له من
العوامل العرضية التي تلعب دورا ليس حاسماً .

وتاريخ الملكية — موضوع هذا الكتاب — هو جزء لا ينفصم من
تاريخ التطور الإنسانى ، فالملكية في صورها المختلفة تعبير عن علاقات
الاتاج ، وتاريخها هو تاريخ من يديرون أدوات الإنتاج وهي تستعمل
في إنتاج القيم المادية .

ولما كانت كتابة التاريخ لم تبدأ إلا في مرحلة متأخرة من تاريخ
الانسان ، وكان من المستحيل تتبع الخطوات التي سار عليها شعب من
الشعوب تبعاً مستمراً ، فقد أصبح من غير الممكن تتبع تاريخ الملكية
لأى شعب ما منذ حالته البدائية إلى حال تحضره وتقدمه . إلا أنه أصبح من

الممكن تفصيل هذا التاريخ بربط كل الحقائق المعروفة عن شعوب كانت موجودة في الدنيا القديمة ، وفي الدنيا الجديدة ، وبجمع الظواهر الماثلة التي وجدت لدى مختلف الشعوب . فقد سمحت دراسة المؤسسات الاجتماعية والدينية والسياسية لأسلاف الشعوب المتحضرة ، والتي ما زالت تحيا لدى الشعوب البدائية التي لم تحطمها المدنية بعد ، أو التي قضت عليها الحضارة منذ وقت قريب ، سمحت دراسة هذه النظم والأفكار والعادات للمؤرخين الذين يبحثونها أن يكشفوا اليوم عن ماضٍ يعتقد الناس تماماً أنه أصبح في طي النسيان ، وأدت دراسات هؤلاء إلى الوصول إلى أصل الملكية ، كما أدى التقاط الحقائق من مختلف بقاع الأرض وربطها ، إلى إمكان تتبع مراحل تطورها ..

الفصل الأول

المسكينة البدائية

براية المجتمع الانساني :

منذ ظهر الانسان في مرحلة متأخرة من مراحل تطور الطبيعة ، كنتاج لسلسلة من التطورات الطويلة في المملكة الحيوانية ^(١) ، وهو يعيش في جماعة . وبدأ يتميز عن الحيوانات عندما أخذ يصنع أدوات عمله ، فعندما أوحى له التجربة أن الحجر السنون يمكن استخدامه كسلاح للدفاع ضد الحيوانات الضارية ، وللهجوم عليها لقنصها وصيدها ، بدأ يصنع الأدوات الحجرية ، ودخل من ثم في ميدان العمل . وبفضل العمل وله المجتمع الانساني ، وأخذ في التطور والنمو .

ونتيجة للتجارب التي كانت تتراكم في ببطء شديد عبر آلاف السنين ، صنع الإنسان من الأحجار أدوات بسيطة استعمالها في القطع والطرق والطحن .

وبعد عشرات الآلاف من السنين . اكتشف كيف ينتج النار . واستخدمها في السيطرة على بعض قوى الطبيعة ، متحلاً بذلك نهائياً من المملكة الحيوانية ، ومعدلاً ظروف حياته المادية ، فاستعمل النار في إعداد

(١) راجع في دراسة أصل الحياة وتطورها ، كتاب

A. J. Oparin, The Origin of Life (1955)

أطعمته وزيادة عددها وأصنافها ، واستخدمها في صنع أدوات الانتاج ، وفي الدفاع ضد الحيوانات المفترسة ، كما استعان بها في توسيع دائرة انتشاره على الكرة الأرضية ، فاقترحم المناطق الباردة وعاش فيها .

ونتيجة لتطور الإنسان من الناحيتين العضوية والذهنية ، أصبح قادراً على أن ينتج أدوات أكثر اتقاناً ، فصنع العصي المسنونة وثبت فيها أسنة من الحجر ، كما صنع القووس والمجارف والحراش والسكاكين الحجرية ، وتعلم بعد ذلك ، خلال آلاف السنين ، أن يصنع الأدوات المعدنية من النحاس ثم البرونز ، ثم الحديد .

وقد عاش الإنسان البدائي خلال حقبة طويلة من الزمن على قطف الثمار والصيد . وأدى تقدم الصيد نتيجة لاختراع القوس والسهام إلى استئناس بعض الحيوانات التي بدأت بالكلب ثم الماعز ، كما أدت ملاحظته آلاف المرات أثناء قطفه الفاكهة والثمار ، لنمو البذور التي كانت تسقط على الأرض إلى توصله لفهم كيفية نمو النباتات ، وبدأت من ثم الزراعة البدائية التي استمرت تعتمد خلال فترة طويلة على وسائل وأدوات بدائية إلى أن استخدمت الماشية كقوة للجحر ، وإلى أن توصل الإنسان إلى صهر المعادن ، واستخدام الأدوات المعدنية في الزراعة ، فأصبح العمل الزراعي عندئذ أكثر إنتاجية ، وخرج الإنسان البدائي ، من ثم ، من مرحلة البدائية .

أصل الملكية الفردية :

يخطئ أولئك الذين يقولون بأن الملكية الفردية كانت موجودة منذ وجد الإنسان ، وأنها صاحبتها في مختلف مراحل نموه وتطوره ، ذلك أن الملكية الشائعة لوسائل الانتاج كانت هي الأساس الذي قامت عليه علاقات الانتاج في كل المجتمعات البدائية ، إذ كانت هذه الملكية تتطابق مع طابع القوى الانتاجية ، فضلاعن أن أدوات العمل كانت على درجة من البدائية

والتأخر بحيث لم تكن تسمح للأفراد بأن يكافوا منعزلين ضد قوى الطبيعة وضد الحيوانات المفترسة الضارية، فإن العمل اليومي مع ما كان يتطلبه من جهد ومشقة لم يكن يكفي إلا لجرد إنتاج الحاجات الاستهلاكية العاجلة ، أى لم يكن ينتج ما يزيد عن الحد الأدنى الذى يلزم لاستمرار وصيانة حياة الفرد . ومن ثم لم يكن لدى الأفراد البدائيين مفهوم للملكية الفردية لوسائل الانتاج ، وتحتمت لذلك ضرورة العمل الجماعى ، وضرورة الملكية الشائعة لوسائل الانتاج ولنتجات العمل .

وقد كشفت الدراسات الحديثة للمجتمعات البدائية التى كانت موجودة إلى وقت قريب فى بقاع مختلفة من العالم عن بدائيين لا يعرفون أى نوع من أنواع الملكية العقارية ، فردية كانت هذه الملكية أو جماعية ، بل ولا تكاد تكون لديهم ملكية فردية للأشياء الشخصية . فقد لاحظ الباحثان فيسون وهوايت اللذان قاما بدراسة وبحث الحياة الداخلية للقبائل الأسترالية فى القرن الماضى ، أن الأشياء الشخصية كالأسلحة وأدوات الزينة كانت تمر لدى بعض هذه الجماعات من يد إلى يد بين أفراد الجماعة الواحدة بسرعة كبيرة ، إلى حد أنه لا يمكن اعتبار هذه الأشياء مملوكة ملكية فردية ، بل إلى اعتبارها مملوكة ملكية شائعة لكل أعضاء الجماعة .

ومع أن بعض علماء الاجتماع يرون أن أول شيء تملكه الإنسان البدائى ملكية فردية كان اسمه الذى كان يعطى له فى احتفال دينى ، فقد ذكر الباحث مورجان ، أنه قد لاحظ فى القبائل التى قام بدراستها أن هذا النوع من الملكية ، ان صح أن نطلق عليه هذا التعبير ، لم تكن له صفة الاطلاق ، إذا كان مملوكا للعشيرة ، يعود إليها بعد وفاة صاحبه . كما ذكر بول رادين أنه قد لوحظ فى القبائل البدائية التى كانت على جانب من التقدم والتطور مثل قبيلة « وينباجو » أنها ظلت رغم التطورات التى مرت بها مألوفة لأسماء تطلقها على أفرادها ، وكان اطلاق أحد هذه الأسماء على فرد ما

يخلق له حالة قانونية معينة في نطاق جماعته^(١). ومن هذا يتضح أن الأساس الذي قامت عليه حياة تلك المجتمعات كان هو الملكية الشائعة لوسائل الإنتاج . ولكل شيء آخر .

وبدأت الملكية الفردية تظهر في صورتها المادية ، أول ما ظهرت ، بالنسبة للأشياء الملحقه بالانسان البدائي ، والتي تعتبر غير مبنغة في شخصه مثل الحلي التي عمر في أذنه أو أنفه أو شفتيه ، أو جلود الحيوانات الموثقة في رقبتة ، وغيرها من الأشياء التي تتعلق بشخص مالكها . وهذه الأشياء المملوكة للشخص ، لم تكن لتفصل عنه حتى بعد وفاته ، بل كانت تحرق أو تدفن مع جثته . وقد ظل أثر هذا الاتصال بين الفرد وبين ما يمتلكه واضحاً في المجتمعات الأكثر تطوراً فأصبح يبدو صورياً أو حكياً ، ولذلك لوحظ أن الأسكيمو كان يضع بين شفتيه كل ما يشتره من حاجيات مشيراً بذلك إلى احتفاظه به ، وإلى انه أصبح مملوكاً له دون غيره من افراد جماعته^(٢) .

سبوعنة العشرة :

كان أسلاف الانسان في الوقت الذي لم تكن قد تحللت فيه الانسانية تماماً من الملكية الحيوانية يعيشون في قطعان وزمرات . ولكن عندما تكون الاقتصاد البدائي ، وعندما زاد عدد السكان شيئاً فشيئاً ، انتظم المجتمع نتيجة لذلك في عشائر . وفي ذلك العصر كان الأفراد المتحدين بواسطة ضلات الدم ، هم وحدهم الذين يستطيعون التجمع للعمل مع بعضهم البعض ، فقد كان الطابع البدائي لأدوات الإنتاج لا يسمح للعمل الجماعي بأن يزاول إلا في النطاق الضيق لجماعة من الأفراد يرتبطون فيما بينهم برابطة المصباح الواحد وبالحياة جماعة . ولذلك كان الانسان البدائي يعتبر عادة كعدو له

(١) Paul Radin, The World of Primitive Man, p. 264

(٢) Summner and Keller, Science of Society (1927). 1. § 108

أى شخص لا تربطه به صلة العصب ولا الحياة المشتركة في نطاق العشيرة ، فكان يعتدى على كل غريب إذا رآه بين أفراد عشيرته ، ولذلك قيل إن الهنود الحمر كانوا يقطعون أنف وأذنى كل من يضبط في أراضيهم ويميدونه من حيث أتى ليقول لزملائه ان جلده سيسلخ في المرة التالية (١) . وكانت العشيرة من ثم مكونة من بضع عشرات من الأفراد الذين توحد بينهم روابط الدم . كما كانت كل عشيرة من العشائر تعيش منطوية على نفسها . وبمرور الزمن زاد كيان الجماعة ووصل إلى عدة مئات من الأفراد ، ونمت عادة المعيشة الجماعية ، ودفعت مزايا العمل الجماعى الأفراد إلى البقاء سوياً .

وفي نطاق العشيرة ، كان البدائى الذى لم تكن لديه غير أدوات بدائية تافهة للعمل ، والذى كانت تهاجمه خطورات حقيقية وتؤثر فيه معتقدات خيالية ، لا يستطيع المعيشة منفصلاً عن غيره ، ولذلك كانت مجرد فكرة إبعاده عن عشيرته وفصله عن ذويه ترهبه وتنبث الذعر في نفسه ، كما كان إقصاؤه عن جماعته يبدو في نظره بمثابة الحكم عليه بالاعدام (٢) . وقد بقيت فكرة ارتباط الفرد بعشيرته واعتقاده بفنائها لو أبعد عنها موجودة لدى مجتمعات أكثر تطوراً من مجتمعات الانسان الأول . فقد كان اليونانيون والسميت فيما قبل التاريخ ، كما كان البرابرة جميعاً ، يعاقبون القاتل بمقوبة النفي . وفي أسطورتى أورست الذى قتل امه ، وقايل الذى قتل أخاه ، عوقب القاتلان بالنفي بعيداً عن ذويهم . ويذكرنا قول الشاعر اليونانى تيوجنيس Théognis : « المنفى لا صديق ولا رفيقاً أميناً له ، فهل هناك أظفح من هذا » ، بما كان عليه ارتباط البدائى بعشيرته من قوة .

Heckewelder, "Histoire, Contumes et Moenis des Nations Indiennes (١) qui habitaient la Pensylvanie et les Etats avoisinants."

Elsdon Best, "The Maori," p. 342. Cho. Monteil, "Les Bambaras du (٢) Sagou et du Kaorta," p. 220.

وقد كانت علاقات الإنتاج في داخل العشيرة تحددها حالة القوى الإنتاجية وطابعها، ولذلك كان الأفراد نتيجة لتأخر أدوات الإنتاج يعيشون في وحدة كاملة تربطهم وتجمع بينهم^(١). فلم يكن هناك تناقض ما بين أى منهم كفرد، وبين الملكية.

ففي نطاق العشيرة، فرض المستوى الشديد الانخفاض للقوى الإنتاجية تقسيم الغذاء الضئيل إلى أجزاء متساوية، وكان من المستحيل قيام أى طريقة أخرى للتقسيم، إذ كانت منتجات العمل تكفي بالكاد لإشباع أشد الحاجات عجالة، وكان حصول أحد الأفراد على نصيب يزيد عن نصيب الآخرين يعنى أن يموت شخص آخر جوعاً. ولذلك تأصلت لدى الشعوب البدائية، تأصلاً عميقاً، عادة تقسيم كل شيء إلى أجزاء متساوية. وقد روى العالم داروين، عن مشاهداته في عشيرة فوجيان *Fuégien*، إنه كان قد أعطى لأحد أفراد هذه العشيرة غطاء يتدثر به، فأخذ هذا الأخير يمزق الغطاء إرباً ويوزع أجزائه على كل فرد من أفراد عشيرته. وكذلك كان يفعل البوشمان *Bushman* بكل هدية، أو عطية يتلقاها من أحد الأجانب.

وفي المرحلة التي كانت الجماعات البشرية تعيش فيها على الصيد والقنص، كان جميع أفراد الجماعة يقومون بهما عادة، كما كان تناهما يوزع على الجميع، فقد كان الصيد يمد مملوكا للجماعة لا لشخص صائده، ويوزع لجه على جميع أفرادها. وقد لاحظ الباحث مورجان أن القبائل التي كانت تعيش في سهول أمريكا الشمالية، والتي كانت تعتمد في معيشتها تماماً على ما تأكله من حيوانات، تبدى في صيدها شيوعيتها، وذكر أن ذوى الأقدام السوداء كانوا يتعقبون قطعان الجاموس الوحشى جماعة، وعندما يبدأ القنص يترك الصائدون وراءهم الحيوانات التي اصطادوها لمن يسرون خلفهم من الأشخاص ويستمررون في ذلك حتى يكتفى الجميع. كما أنهم كانوا

Smith and Dale, The Ila-Speaking Peoples Northern Rhodesia (١)

فى موسم الصيد حيث يتزايد السمك فى نهر كولومبيا يقيمون مسكرا بالقرب من النهر ، ويوالون الصيد واضعين كل تاجهم اليومى مع بعضهم البعض ، وفى كل ليلة كان يتم التوزيع وفقاً لعدد النسوة اللاتى تأخذ كل واحدة منهن نصيباً مساوياً لنصيب الأخريات ، ويتم تقطيع السمك وتجفيفه ثم ينقل إلى القرية^(١) . وكذلك كان الحال لدى قبائل البوتوكادوس Botocudos البرازيلية ، فقد كانت تنظم هجومها للقنص والصيد تنظيماً جماعياً ، ولا يرح أفرادها مكان سقوط الصيد إلا بعد تقسيمه بينهم . وفى عشيرة فوجيان كان الشبان يخرجون فى أوقات القحط ، متجولين على الشواطئ ، فإن اصطادوا حوتا ، وهويعد من مأكولاتهم الشهية ، كان لايلسه أحدهم ، وإنما يمدون ولو كانوا على شفى الموت جوعاً ، فيخبرون أفراد عشيرتهم الذين يهرعون إلى الحوت فيقسمونه إلى أجزاء متساوية توزع عليهم جميعاً^(٢) .

وقد كانت هذه الجماعات البشرية ، نتيجة لاعتمادها على الصيد والقنص وقطف الثمار كوسيلة للمعيشة ، تجول الأرض سالكة فى ذلك شواطئ الأنهار والبحار ، ويضع أفرادها رحالهم حيث يجدون الحياة ميسرة . ولكن عندما نمت القبائل البدائية وازداد عدد أفرادها ، وأصبح تجوالها عسيراً ، اضطرت إلى الاستقرار فى مكان معين ، وتعين على هؤلاء البدائيين الذين لم يعرفوا غير الزراعة البدائية والاعتماد فى معيشتهم على ما تقدمه لهم الطبيعة من فاكهة وثمار ، وما يصطادونه من حيوانات وأسماك ، تعيين عليهم أن يستغلوا مساحات واسعة من أقاليم الصيد ، وإلا عجزوا عن الحصول على طعامهم . ونشأ نتيجة لهذا الاستقرار تقسيم تلقائى للأراضى . وقد حدث التقسيم الأول فى صورة تقسيم أراضى

(١) Paul Radin, p. 108. المرجع السابق

(٢) Morgan, "House and House life of the american aborigenes"

الصيد ، ثم تبعه بعد ذلك تقسيم المراعى عند ما بدأت تربية الماشية . وكانت الأراضي ملكا شائعا لأفراد القبيلة . ولم تدخل فكرة الحيازة الفردية للأرض في ذهن البشرى إلا بعد ذلك بـعدة طويلة ، ونتيجة للتطورات التي حدثت في أدوات العمل وما لحق بها من تقدم وتطور . فقد كانت قبائل أوماها Omahas ، وهي قبائل كانت تقطن أمريكا ، يعتقد أفرادها أن « الأرض كالماء والنار لا يمتلكها أحد . فالأرض في حيازة القبيلة جميعها : أفرادها الأحياء وأفرادها الذين سيولدون بعدئذ » . كما عرفت الحكومة الإنجليزية في نيوزيلندا ذلك عندما اشترت من قبيلة الماؤورى Maoris قطعة من الأرض باتفاق ورضاء كل أفراد القبيلة ، ودفعت ثمنها ، وإذا بها تلتقي بعد ذلك طلبات للثمن عند مولد كل طفل جديد لأحد أفراد القبيلة . وكان هؤلاء يستندون في ذلك إلى أنهم وإن كانوا قد باعوا فحقوقهم في الحيازة ، إلا أنهم لا يستطيعون ذلك بالنسبة للذين لم يولدوا بعد ، ولم تخرج الحكومة من هذا المأزق إلا بعد أن رصدت مبلغا للقبيلة يتسلم كل من يولد نصيبه منه .^(١) وفي جزيرة أمبريم Ambrim ، لوحظ أنه لم يكن هناك مظهر من مظاهر الملكية الفردية للأرض ، حتى أن سكان هذه الجزيرة ، وقد كانوا على جانب كبير من الدقة في التعبير اللغوى ، كانوا لا يستعملون لفظ المفرد في التعبير عن ملكية الأرض ، وإنما كانوا يقولون دائما « أرضنا » إذا تحدثوا عن الأرض^(٢) .

وعندما كف الإنسان البدائي عن التجول والترحال ، وشيد له منزلا يأوى إليه ، لم يكن هذا المنزل فرديا بل كان شائعا لسكل أفراد العشيرة ، وظل شائعا في المرحلة الأولى التي بدأت العائلة فيها تتخذ الصورة الأموية . فلهي جماعة الهيداه Les haidah التي كانت تقطن جزيرة الملكة كارولين ،

(١) Elsdon Est. pp. 397, 398 المرجع السابق

(٢) W. H. R. Rivers, Social Organization

كان أكثر من سبعة شخص يقطنون تحت سقف واحد . وكانت المنازل التي شاهدها لايروز^(١) في بولينزيا تبلغ ثلاثمائة قدم طولاً ، وعشرين قدماً عرضاً ، وعشرة أقدام ارتفاعاً ، وكانت تبدو على شكل سفينة مقلوبة لها فتحتين من نهايتها ، ويقطن بها أكثر من مائة شخص . كما كانت المنازل المسماة بالمنازل الطويلة Long houses لدى جماعة الايروكوا ، تبلغ مائة قدم طولاً وثلاثين عرضاً ، ويبلغ ارتفاعها نحو عشرين قدماً ، وهي مقسمة إلى أجزاء تبلغ حوالى الخمسة والعشرين ، كل جزء منها مخصص لعائلة ، ولكل منزل من هذه المنازل بابان على كل منهما رسم أو تمثال منحوت للحيوان الذى تدعى العشيرة أنها تنسب إليه^(٢) وشوهدت كذلك منازل مشابهة فى المكسيك هى التى يطلق عليها المنازل الكبيرة Casas grandes ، وفى بورنيو لدى قبائل دياك Dyaks كانت المنازل تقام على أوتاد مثبتة فى الأرض على عمق خمسة عشر أو عشرين قدماً ، وتوجد بها حجرات عديدة صغيرة .

وفى هذه المنازل الشائعة ، كانت الأغذية والأطعمة شائعة بدورها ، كما كان طهيها وتناولها شائعاً بين كل الأفراد . فلدى جماعة الايروكوا كان الطعام يجهز شائعاً بين سكان المنزل ، وكانت كبرى النسوة تقوم بتوزيعه من الإناء الكبير على الأسر ، كل حسب حاجتها ، ويتناول كل فرد طعامه فى إناء من الخشب أو الطين وهو واقف أو جالس على الأرض ، إذ لم تكن هذه القبائل قد عرفت بعد المقاعد أو المناضد . وذكر الباحث ستيفن فى كتابه عن رحلته فى يوكتان^(٣) أن هنود المايا Maya كان لهم مطبخ واحد شائع يقع فى كوخ من أكوخ القرية ، ويقول پول رادين أن المؤن النباتية

(١) La Perouse ، وهو رحالة فرنسى عاش من ١٧٤١ - ١٧٨٨ وقتل فى إحدى إكتشافاته التى كلفه بها لويس السادس عشر .

(٢) Giddings. «Principales of Sociology» pp. 276-278

(٣) Voyage dans le Yucatan

والحيوانية التي أصبحت بعدئذ توزع وتحفظ لدى النسوة في قبيلة سيمانج Semang ، ولدى البوشمان ظلت مع ذلك مملوكة ، ملكية شائعة لكل العشيرة كما يضيف إلى ذلك قوله : إن ما كان يتبقى من الطعام لدى هذه الجماعات البدائية كان يوضع بعد الوجبة في الحزن الشائع للجماعة ، ولكل فرد أن يأخذ منه ما يريد ، حتى ولو كان هذا الطعام مما لم يشارك هو في إنتاجه أو الحصول عليه ^(١) . وذهب الباحث جدنجز إلى القول بأن مثل هذه العادات قد شوهدت لدى الكثير من القبائل كقبائل سينيكا Senecas وباندوتو Wyandotes وسائر القبائل التي كانت منتشرة بين كولومبيا ، وخليج المكسيك . ^(٢)

وقد بدأ التطابق بين الظروف الاقتصادية التي سادت هذه المجتمعات ، وبين أخلاق هؤلاء البدائيين واضحاً جلياً ، فقد دعمت الشيوعية في الإنتاج والاستهلاك المساواة بين أفراد العشيرة أو القبيلة ، كما أنها نمت وزادت من إحساسات التعاون على الحياة . ويعطينا الباحث مورجان صورة لأخلاق أولئك البدائيين فيقول . إنه عندما كان يدخل أى فرد كائناً من كان لدى أفراد قبائل الايروكوأ في أى وقت من أوقات النهار ، فإن النسوة كن يهرعن إلى وضع الطعام أمامه ، فإن كان جائعاً تناوله ، وإلا تذوقه بدافع الأدب . وكان عدم القيام بهذا الواجب لدى الايروكوأ يعتبر إهمالاً للآداب كما كتب جيمس آديرز، الذي درس هنود أمريكا في القرن الماضي، يقول: إن عدم تقديم المعونة لمن يحتاجها كان يعتبر لدى هذه الجماعات جريمة كبرى يحتقر مرتكبها هو وكل أفراد قبيلته ^(٣) . وكذلك كتب الباحث كاتلين يقول إن كل فرد في القرية الهندية رجلاً كان أو امرأة أو طفلاً ، كان له الحق في أن يدخل إلى أى مسكن من المساكن ، حتى ولو كان مسكن الزعيم

(١) Paul Radin, pp. 107-108 المرجع السابق

(٢) Giddings المرجع السابق

(٣) James Adairs, "History of American Indians"

وياً كل إن كان جائعاً ، بل إن أولئك الذين كانوا يعجزون عن العمل ، وأولئك الذين كان يقعد بهم مجرد الكسل عن الصيد ، كانوا يستطيعون رغم ذلك أن يدخلوا إلى أى منزل يشاءون ، ويقتسمون الطعام مع من فيه طالما أنهم كانوا يجدون به شيئاً يؤكل ، ويرى راد كليف براون أن الفرد في تلك المجتمعات كان يحصل على الطعام مهما تهرب من التزاماته في إنتاج هذا الطعام ودون أن يترتب على تهربه إلا إحساسه بفقدان ملحوظ لهيبته^(١) ولدى القبائل التي كانت تقطن جزائر كارولين. كان إذا سافر أحد الأفراد من مكان إلى آخر ينطلق في طريقه دون أن يحمل معه أى طعام فإذا أحس بالجوع دخل أول بيت يصادفه ، دون أن يستأذن ممن فيه ، ويتناول ما يكفيه من طعام وينصرف . ومن بين المعتقدات التي كانت سائدة لدى الهنود الحمر الذين كانوا يقطنون مقاطعة بنسلفانيا ، أن العقل الأعظم قد خلق الدنيا وماعليها لمنفعة الشائعة العامة للإنسان ، فعندما عمر الأرض وملا الغابات بالحيوانات ، لم يكن ذلك لمنفعة أحد بالذات ، وإنما كان لمنفعة الجميع فالأحياء المنبثة في الأرض والتمتدة في أعماقها والنشرة بين أنهارها هي ملك للجميع سواء بسواء ، ولذلك فإنهم كانوا يرون ضرورة إشباع حاجات الغريب أو المحتاج معتقدين « أن الماشية التي يطعمونه إياها كانت ملكا للجميع قبل أن يوقعها صائدها ، وأن الحبوب والبقول التي تقدم له قد نبتت في الأرض لا بقدره الإنسان ، ولكن بقدره العقل الأعظم »^(٢) . كما لوحظ أن من العادات المعروفة بأحد أجزاء ميلانيزيا عادة يطلق عليها كيريكير Kerekere وهي تعطي الحق لكل شخص في أن يأخذ ما يريد ، دون أن يكون لحائز هذا الشيء الحق في أن يمنعه من ذلك ، وقد وقفت هذه العادة فترة في وجه التجارة ، إذ كان من حق كل شخص أن يدخل إلى الحانوت ويأخذ ما يريد

A. R. Radcliffe-Brown. The Andaman Islanders, p. 50 (١)

Heckewelder ، المرجع السابق (٢)

ويعود أدراجه في هدوء ، دون أن ينبس هو أو مالك الجانوت بينت شفة (١) .

ولدى قبائل الاسكيمو في جرينلاند ، رغماً عن التطورات العديدة التي مروا بها ، والتي أ كسبت للملكية الخاصة للأشياء الشخصية ثباتاً واستقراراً ، كانوا يرفضون أن يقاسى أحدهم الجوع ، طالما أنهم يستطيعون درء ذلك (٢) . كما كتب الجزويت شارل فواي قول «إن لفظي — لى ولك — هذين اللغتين الباريين لم يعرفهما البدائيون ، وأن عنايتهم باليتامى والأرامل والعجزة ، وطريقتهم في الضيافة التي تدعو إلى الإعجاب ، ليست إلا إتباعاً لمبادئهم ، إن كل شيء يجب أن يكون مشاعاً لكل الأفراد» (٣) . والواقع أن العشيرة كانت تباشر على كل فرد من أعضائها سلطاناً واسماً بشكل غير عادي ، حتى أن بعض علماء الاجتماع ، الذين درسوا الكثير من القبائل البدائية ، يرون أن الفرد في هذه القبائل البدائية لم يكن له كيان مستقل بذاته وإنما كان ينتمي إلى القبيلة التي تقوم خطاه وتحمل مسؤوليته (٤) . وإنه ، أي الفرد ، لم تكن له أية أهمية باعتباره عضواً في الجماعة ، وإنما كانت الجماعة وحدها هي التي توجد ، وهي وحدها التي تتقدم (٥) .

أصل العائلة :

ارتبطت العائلة في بدايتها بالملك في بداية نشأتها وتطورها ولذلك فإننا سنتحدث بإيجاز عما انتاب العائلة من نمو وتطور .

(١) W. H. R. Rivers ، المرجع السابق

(٢) Paul Radin ، p. 108 ، المرجع السابق

(٣) Charlevoix ، Histoire de la Nouvelle-France

(٤) Smith and Dale ، The Ill-speaking Peoples of Northern Rhodesia

(٥) A. W. Howitt ، The Native Tribes of South East Australia ، p. 157

ففي كل مكان في العالم ، مر على الإنسان البدائي وقت طويل ، قبل أن يكشف الآثار التي ترتبت على تحقيق غريزته الجنسية . فقد كانت الجماعة البدائية ، كما قلنا ، جمع من الرجال والنساء ارتباطوا ببعضهم البعض في معيشتهم ، وفي عملهم ، كي يقفوا ضد الطبيعة الضارية . وما حدث من الناحية الاقتصادية ، حدث كذلك من الناحية الجنسية . فقد كان الانسان في بادىء الأمر متوحشاً ، نصف حيوان ، ونصف إنسان . وكان ينمو من الطبيعة ، وفي نفس الوقت ينمو ضدها ، محاولاً أن يفهمها ، وأن يتغلب عليها ويظهرها ، ولذلك لم يكن الانسان البدائي يعرف في بادىء الأمر منع العلاقة بين الذكر والأنثى عندما يكون أحدهما أما والآخر ابناً : أو أبا أو بنتاً ، أو أخاً أو أختاً . ولم يكن يرى ما بدعوا لهذا المنع حتى كشفت له التجربة المتتالية المتراكمة عن مدى ما لحق النسل من أضرار نتيجة هذا الاختلاط الذي لا يعرف الحدود ولا الصلات . وعندئذ بدأت المرحلة الأولى في وضع الحواجز في سبيل هذه الغريزة المنطاقة من القيود ، وذلك بمنع العلاقة بين الآباء والأبناء . وأصبح الزواج عندئذ يقوم على أساس الأجيال فكان الأجداد والجدات يعتبرون أزواجاً وزوجات ، وكان أولادهم يعتبرون كذلك ، وبذلك كان الأخوة والأخوات يقيمون بينهم علاقات جنسية . ثم كانت المرحلة الثانية ، مرحلة خلق حاجز بين الأخوة والأخوات . وقد تمت هذه المرحلة تدريجياً وبصعوبة كبيرة بسبب المساواة في الأعمار بين الطرفين ، وبدأت بالأخت الحقيقية من جهة الأم . وقد حدث هذا المنع في حقيقة الأمر كأثر من آثار نمو القوى الانتاجية ، فباكتشاف النار واستئناس الحيوانات أخذت القبائل البدائية تنمو ، وأخذ عدد أفرادها يزداد ويكبر . ولما كان نمو القوى الانتاجية قد ظل يحدث خلال آلاف السنين في ببطء ، وهوادة ، فقد كان نمو القبائل وزيادة عدد أفرادها يتم بدرجة أسرع من التقدم الذي كان يحدث في القوى الإنتاجية ، مما ترتب

عليه انقصاص في العائلة الجماعية ، وقيام منازل متعددة نتيجة لعدم التوصل بالقوى الانتاجية المعروفة وقتئذ إلى إقامة منزل كبير يمكن أن يقطنه هذا العدد من الأفراد الذي يتزايد باستمرار^(١) . وبهذا الانقصاص أمكن أن يحدث منع العلاقات الجنسية بين الاخوة والأخوات التي دلت التجربة المتتالية على أضرارها بالنسل كذلك ، ووقف التقارب في الأعمار بينهم دون حدوثها خلال فترة طويلة ، فأصبحت نتيجة لهذا الانقصاص أختا ، أو أكثر مركزاً لجماعة منفصلة ، كما أصبح أخا لها ، أو أكثر مركزاً لجماعة أخرى . وامتنعت من ثم العلاقات الجنسية في نطاق الجماعة الواحدة ، وأصبح الرجل والمرأة يحقق كل منهما غريزته الجنسية مع الجنس الآخر في جماعة أخرى . وكانت هذه المرحلة هي المرحلة المعروفة بزواج الجماعة .

وفي هذه المرحلة كانت نسوة عشيرة ما ، مشاع لرجال عشيرة أخرى ، وكان الأطفال ينتسبون للعشيرة ويعتبرون كأخوة وأخوات ، ويطلقون لفظي أب وأم على كل الرجال والنسوة الذين هم من جيل آبائهم وأمهاتهم الحقيقيين^(٢) . وقد لاحظ ستيرنبرج أن الجلياك The Gyliaك ، وهم قبيلة كانت تعيش على جزيرة سخالين كانوا يدعون جميع أخوات أمهاتهم أمهات لهم ، وأولاد هؤلاء أخوة وأخوات لهم . كما لوحظ أن كلمات أم وزوجة وزوج لم تكن تستعمل لدى جماعات الميلانيزيا إلا في صيغة الجمع^(٣) .

وقد أخذت تحدث داخل نطاق زواج الجماعة علاقات مزدوجة ، أي علاقات بين رجل وامرأة لها طابع الاستمرار مدة طويلة أو قصيرة ، فقد كان الرجل يضم إليه زوجة رئيسية من بين النسوة يصبح هو كذلك الزوج الرئيسي بالنسبة لها . إلا أن هذا لم يكن يعنى الزواج الفردي ، أى الاقتصار

S. A. Dange, India from primitive communism to slavery. p. 72 (١)

Pollock, Notes on Ancient Law, p. 107 (٢)

R. H. Cordington, On Social Regulation in Melanesia. p. 306 (٣)

على زوج واحد ، إذ بقيت العلاقات الجنسية العرضية من حق كلا الطرفين وظلت هذه الرابطة الزوجية تنقسم بسهولة بواسطة أى منهما ، وقد استمر زواج الجماعة ، وما ظهر فيه من علاقات مزدوجة لها طابع الدوام والاستمرار لفترات طويلة أو قصيرة ، هو طابع العائلة ، خلال وقت طويل ولم يكن هناك ما يدعو إلى تغير هذا الشكل للعائلة ، أو تحوله إلى الشكل الفردى أى إلى صورة الزواج الفردى ، لو لم تظهر قوة اجتماعية جديدة ، هى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج التى دعمت سلطان الرجل .

ومن الخطأ القول بأن الزواج الفردى قد دخل إلى هذه الجماعات بموضوع جنسى ، إذ الواقع أنه كان بعيداً كل البعد عن كونه وسيلة لاشباع الغرائز الجنسية ، بل وأصبح الزواج أحد القيود الرئيسية التى فرضت على مزاوله هذه الغرائز ، فالإناث غير المتزوجات خارج الدرجات الممنوعة كن مطلقات الحرية فى أن يعرضن أنفسهن كما يترأى لهن ، ولم تكن توجد فى كل المجتمعات البدائية دون استثناء أية قيود على النسوة بالنسبة لعلاقاتهم الجنسية ، ولكن عندما فقدت النسوة ، نتيجة لنمو الزراعة فى أشكالها العليا المتطورة ولزيادة الثروة المنقولة وتراكمها ، صفتهن وقيمتهم ، بأعبارهن المنتجات الرئيسية ، اتجهن إلى إبراز مفاصلهن ، وبمرور الزمن أصبح العنصر الجنسى هو العامل الرئيسى للزواج (١) . وفى هذه المرحلة الأولى للنظام العشائرى كانت المرأة تحتل منزلة مهيمنة تنبثق من الظروف المادية للحياة القائمة وقتئذ . فقد كانت مهمة الرجال فى ذلك الوقت هى الصيد بالأدوات البدائية المبروفة ، وكان تتاج الصيد تتاجاً اجتماعياً غير محدد أو مضمون تماماً . ومن ثم لم يكن ليكفل كلية معيشة كل أفراد الجماعة ، بينما كانت الأشكال الوليدة لفلاحة الأرض وتربية الماشية فى تلك الظروف ذات أهمية اقتصادية كبيرة ، إذ كانت مصدراً أكثر ضماناً وانتظاماً للمعيشة من

الصيد ، وكانت الفلاحة وتربية الماشية البدائيتان من نصيب النسوة اللاتي كن يئمن ميوتهن ، بينما يذهب الرجال للصيد ، ولذلك لعبت المرأة ، خلال عصر طويل ، الدور المهيمن في المجتمع العشائري (١) .

ففي هذه المرحلة ، أى التي كانت قد امتنعت فيها العلاقات الجنسية في نطاق العشيرة الواحدة ، والتي كانت المرأة تختار فيها زوجها أو أزواجها من عشيرة أخرى . كانت النسوة البدائيات يتعرفن دون شك على أطفالهن اللاتي أنجبتهن للحياة . وكان منى الطبيعي نتيجة لقيام النسوة على التنظيم المعيشي للعشيرة ، أن تلتف الأطفال حول أمهاتهم : ومن ثم ظهر الانتساب إلى الأم (٢) . وهو ما وضع في كل الأجناس البشرية القديمة ، ومن بينها العشائر المصرية القديمة (٣) أما القول بأن قيمة المرأة كانت تنحصر دائماً في إنجاب الأطفال ، وأنها كانت عبداً للرجل من أول ظهور المجتمع ، فرأى من أسخف الآراء التي تستمد أصولها من عصر العبودية ، والملكية الفردية وحكم الطبقات ، والتي كشفت الدراسات الحديثة عن بطلانها ، فقد عرفت المجتمعات البدائية المرأة دون شك بأعبائها منجبة للأطفال ، ونسكنها عرفتها كذلك بأعبائها أم عظيمة تحتل منزلة حرة ، بل ومنزلة ممتازة بين جميع البدائين ، وبأعبائها حائزة كذلك للثروة الاجتماعية مع الرجل وزعيمة ومؤسسة للمجتمع (٤) .

وقد ذكر آثورايت ، الذي قضى عدة سنين في بعثة لدى الايروكوا السنيك أنه في حالة الاختلاف بين الرجل والمرأة كان الرجل ينسحب إلى عشيرته ؛ إذ كانت من القوة الكبرى بين العشائر . واستندت السيدة

(١) چوجيه . دوزس تاريخ القانون العام . مجلة القانون والاقتصاد . السنة الثالثة عشرة .

Mrs Kingsley trau. p.189 (٢)

Moret, Histoire de l'Orient, p.318 (٣)

S. A. Dange المرجع السابق (٤)

راى ستراتنى فى تدليلها على ما كانت عليه المرأة من قيمة كبيرة بأنها كانت حتى بداية الحضارات ممثلة بشكل بارز فى عبادة الآلهة ، إذ كان عدد الإناث من الآلهة مساوياً لعدد الذكور منها ، وفى بعض الأحيان كان يربو عليه^(١) .

وبيقاء الشكل الأموى للعائلة ، والذي استمر موجوداً خلال فترة طويلة فى بعض المجتمعات بعد ظهور الشكل الفردى للملكية كانت الأموال تنتقل بآرث عن طريق الأم والمظاهر والعادات التى لوحظت فى كثير من المجتمعات الأكثر تطوراً ، ترجع كلها إلى العصر الذى سيطرت فيه الأم فى بداية المجتمعات البدائية . فى جاوة — وكان هذا الشكل للعائلة لا يزال موجوداً إلى عهد قريب — كانت أموال الفرد تنتقل بعد وفاته إلى عائلة أمه ؛ ولم يكن فى مكنة الشخص أن يهب أمواله إلى أولاده الذين ينتسبون إلى عشيرة أمهم لإرضاء إخوته وأخواته ، وهم ورثته الطبيعىون . وكذلك كان الحال لدى قبائل نائيرس التى كانت تقطن ساحل الملابار . وعند الطوارق Tansreg الذين كانوا يقطنون الصحراء الأفريقية ؛ ولدى الباسك Basques الذين ظلوا يحتفظون رغباً عن الديانة المسيحية والحضارة بالأخلاق العائلية البدائية ؛ كانت الفتاة الكبرى تصبح بعد وفاة والديها ، فضلاً عن أنها ترث كل أموال العائلة ، لها السيادة على إخوتها وأخواتها الأصغر منها ، وكان الرجل لديهم يظل خاضعاً طوال حياته للمرأة كأب أو أخ أو زوج . ولذلك كان الباسك يقولون فى أمثالهم . « الزوج هو الخادم الأول لزوجته » . ولوحظ أن الخال لدى جماعه Ewlio of Anglo فى غينيا العليا سلطان على أبناء أخته أكثر من سلطان والدهم عليهم ، إذ كان له الحق فى أن يطالبهم بالعمل والعون ، طالما أنهم كانوا يرثونه بعد وفاته ، ولذلك كان ابن الأخت عادة يصاحب خاله فى رحلاته التجارية ، حاملاً له المؤن

(١) بحث لاسيدقري ستراتنى فى مؤلف تاريخ العالم . مكتبة النهضة . ص ٣٨١

والبضائع . وذكرت السيدة راى ستراتشى أن النساء فى مصر كن فى سنة ٢١٠٠ قبل تاريخنا الحالى يملكن أكثر الأراضى منى كانت تورث عن طريق النسب الأوموى ^(١) ويقول باشوفين إن من بين العادات التى قصها هيرودوت فى مصر أن البنات وحدهن كن اللاتى يتحملن مسؤولية إعالة الوالدين المتقدمين فى السن ^(٢)، مما يبين منه أن هذه الظاهرة تستمد أصولها من مرحلة سيطرة المرأة . وقد بقيت آثار سيطرة المرأة فى اليونان حتى عهد أرسطو ، إذ كان خمس أراضى سيطرة مملوك للنسوة .

وينمو القوى الإنتاجية ، بعد أن بدأت تربية اللاشية والرعى والزراعة الأكثر تطوراً ، أى زراعة الغلال والحبوب ، والتى كانت كلها من مهام الرجل ، تلعب دوراً محدداً فى حياة الجماعة البدائية ، حلت المشيرة الأبوية محل المشيرة الأموية ، وانتقلت السيادة إلى الرجل وتولى رئاسة الجماعة ، وتوطدت من هذا الوقت البنية عن طريق الأب ، وأصبحت الثروة تنتقل عن طريق الأب إلى ورثته من الذكور . ولذلك لوحظ أن ثروة الأب أصبحت لا تنتقل فى المجتمعات اليونانية إلى ابنته بعد وفاته ، وإنما تنتقل إلى زوجها ، إذا كان من أقارب أبها ، وذلك إذا لم يكن للمورث وارث ذكر وظهرت المشيرة الأبوية التى كانت المرحلة الأخيرة للجماعة البدائية . وقد كانت الإطاحة بسلطان المرأة ونقوذها ، التى أوجبتها التطورات التى حدثت فى طرق الإنتاج تحدث فى بعض الشعوب تدريجياً ، وفى البعض الآخر بقوة ووحشية ، والتاريخ اليونانى يعطينا صورة عن تجريد نسوة أثينا وغيرها من المدن الساحلية فى اليونان . من حقوقهن وأمواهن بالقوة ، وكيف دافعت نسوة الاتيك Attique عن امتيازاتهن بالسلاح ، وحاربن بقوة وبأس . حتى أن الأساطير كانت تحتفظ بذكرى هذا الكفاح

(١) المرجع السابق

(٢) Das Mutterrecht, by I. Bachofen, Translated by Frida Umer

البطولى . كما أوجدت سيطرة الرجل على المرأة في بدايتها انقساماً بين الجنسين ونوعاً من الفرية الحاقدة . فكان إطلاق لفظ امرأة على محاربي الأمم البدائية القاطنة وادى المسيحي يعتبر إهانة لا تغفر ، ويروى هيرودوت أن سيزوستريس كما كان تخليداً منه لا تنصاراته يشيد المسلات لدى الشعوب المهزومة ، كان إظهاراً منه لاحتقاره للذين لم يبدوا مقاومة يقش على أجسامهم عضو تأنيث المرأة علامة على جبنهم . وقد احتفظت اللغة الفرنسية كتنكار لهذا الشعور ، بإطلاق اسم هذا العضو على الشخص الجبان . وعلى العكس من ذلك كانت النسوة المحاربات في داهومي وهى جزء من أفريقيا الغربية الفرنسية يستعملن لفظ رجل كإهانة .

أصل تقسيم العمل :

كان العمل فى المجتمع البدائى يقوم على التعاون البسيط ، وهو استخدام فى نفس الوقت لكمية كبيرة نوعاً ما من قوى العمل لتنفيذ أعمال من نفس النوع . وقد سمح هذا التعاون البسيط للأفراد البدائيين . أن يقوموا بهم كان من المستحيل لفرد وحده أن يقوم بها ، مثل صيد حيوانات الغابات المتوحشة .

ثم أفاد تطور أدوات الانتاج إلى تقسيم العمل والذى يعتبر التقسيم الطبيعى للعمل وفقاً للجنس والسن بين الرجال والنسوة ، وبين البالغين والأطفال والشيوخ هو أبسط أشكاله . وقد تأكد هذا التقسيم الطبيعى للعمل ، وتدعم بنمو القوى الانتاجية . وأصبح الصيد هو اختصاص الرجال وجنى الحاصلات النباتية وإدارة المنزل اختصاص النسوة . ومن هنا نشأ تزايد معين لانتاجية العمل .

والانتقال إلى تربية الماشية وزراعة الأرض ، ظهر أول تقسيم اجتماعى للعمل . فقد بدأت جماعات مختلفة ، ثم أفراد مختلفين فى جماعة بذاتها ،

في مزاولة نشاطات انتاجية متميزة ، وكان تكون القبائل الراعية هو أول تقسيم اجتماعي كبير للعمل . فقد حقق قصر القبائل الراعية نشاطها على تربية الماشية تقدمات هامة ، إذ تعلمت هذه القبائل ملاحظة الماشية على نحو كان يحقق لها الحصول على مزيد من اللحم والصوف واللبن ، مما قاد إلى رفع محسوس في ذلك الوقت لانتاجية العمل . كما كانت القبائل التي تزرع الأرض قد حققت بدورها بمرور الزمن ، تقدمات في إنتاج الحاصلات الزراعية .

وبعد أن ظل كل أساس للمبادلة بين أعضاء الجماعة البدائية غير موجود خلال فترة طويلة ، إذ كان ما يخلفه هؤلاء الأفراد من منتجات يستهلكونه جماعة ، وبعد أن ظلت المبادلة التي ولدت في أول الأمر بين المشائر تحتفظ خلال عصر طويل بطابع عرضي ، عدل أول تقسيم اجتماعي كبير للعمل من هذه الحالة . فقد أصبحت لدى القبائل الراعية كميات زائدة من الماشية ومنتجات الألبان واللحم والجلود والصوف ، بينما كانت في نفس الوقت في حاجة إلى منتجات الزراعة . وكانت القبائل التي تقوم بزراعة الأرض ، والتي حققت كذلك تقدماً في إنتاج الحاصلات الزراعية في حاجة بدورها إلى أشياء لا تستطيع إنتاجها في ميدان نشاطها الانتاجي . ومن هنا نمت المبادلة .

وإلى جانب النمو الذي حققته الزراعة ، والنمو الذي حققه الرعي . كانت ترتقي نشاطات إنتاجية أخرى . فقد تعلم الأفراد إنتاج آنية من الفخار منذ العصر الحجري . ثم ظهر النسيج اليدوي . وأخيراً أصبح من الممكن بصهر الحديد ، صنع ، أدوات معدنية للعمل ، وصنع أسلحة من المعدن . وبدأت تنمو وتضطرد نتيجة لذلك صعوبة جمع أشكال العمل هذه مع الزراعة وتربية الماشية . ولذلك تكونت في نطاق الجماعة البدائية فئة من الأفراد تراول حرفاً معينة ، وأصبحت منتجات هؤلاء الحرفيين

كالحدادين وصانعي الأسلحة والأواني شيئاً فشيئاً منتجات للمبادلة . واتسعت من ثم المبادلات وازداد نطاقها .

تحول الجماعة البرابطة وظهور الطبقات :

وصل نظام الجماعات البدائية في صورة العشيرة الأموية إلى ذروة نموه وما ان انتقلت العشيرة إلى المرحلة الأبوية حتى بدأت هذه الجماعات في التحلل والانهار . فبعد أن كانت علاقات الإنتاج في الجماعات البدائية متطابقة مع مستوى تطور القوى الانتاجية ، بدا الإطار الضيق جداً للملكية الشائعة والتقسيم المتساوي لمنتجات العمل في المرحلة الأخيرة للعشيرة الابوية نتيجة لظهور الأدوات الأكثر إتقاناً ، والتي صنعت من الحديد ، وبهذا الإطار الضيق يعوق تطور القوى الانتاجية الجديدة حتى التوصل إلى تلك الأدوات كانت زراعة الحقل لا يمكن ان تتم إلا بمجهود جماعي لعدة عشرات من الافراد ، ومن ثم كان العمل الجماعي ضرورة للمعيشة . ولكن باتقان دوات العمل وزيادة إنتاجيته أصبحت عائلة واحدة قادرة على ان تزرع بنفسها قطعة من الارض وان تضمن لنفسها وسائل المعيشة التي كانت في حاجة اليها وأصبح بالتالي من الممكن نتيجة لتحسين ادوات الانتاج واتقانها الانتقال إلى الاستغلال الفردي الذي أصبح أكثر إنتاجية في الظروف الجديدة التي أوجدها تطور الأدوات . والاحساس بضرورة العمل الجماعي ومن هنا صار وسيلة للمعيشة فانقسمت العشيرة نتيجة لتطور القوى الانتاجية إلى عدد معين من العائلات الأبوية الكبيرة ، وبكثرت تبعاً لذلك بعض الحلايا العائلية التي جعلت من أدوات الإنتاج والأدوات المنزلية والماشية ملكيتها الخاصة . ولم تعد الأرض التي ظلت بملوكة ملكية شائعة خلال وقت طويل تزرع مشاعاً ، كما لم تعد جاصيلها تستهلك مشاعاً بين أفراد العشيرة ، وإنما أصبحت الأرض تقسم في كل سنة بين العائلات التي

تفككت إليها المشيرة ، والتي أصبحت تكون جماعات ريفية أو إقليمية تتكون من أفراد لم يكونوا مرتبطين لزماً بصلة المصـب الواحد ، وتقوم كل عائلة من هذه العائلات بزراعة نصيبها وتستولى هي وحدها على الحاصلات التي أنتجتها . ولم يكن ذلك يعنى في بداية الأمر الملكية الخاصة للأرض ، وإنما كان استعمالاً خاصاً لها وكان هذا التقسيم بين العائلات يتم في الحدود الممكنة للمساواة المطلقة^(١) ، فلدى بعض الشعوب كانت كل عائلة تتسلم قطعة من الأرض توازى ما يمكن أن يشتغله زوج من البقر مثلاً . وكانت وحدة التقسيم في الهند هي ما يمكن أن يقوم بحرقه زوج من المحارث ، وفي روما ما يشتغله زوج من الثيران . وكان جزء من الأرض يبقى دائماً جانباً للزيادة المحتملة في عدد السكان والمصروفات العامة . وأجور موظفي القرية . وكان هذا الجزء يزرع مشاعاً . وبقيت المراعى ومنافع المياه دون تقسيم ، وبقي التمتع بها شائعاً لكل السكان . ومع أن الأراضي الصالحة للزراعة . كانت توزع في أوقات دورية على العائلات التي تملك حاصلاتها إلا أن الجماعة الريفية ، أو بمعنى آخر مجموع العائلات التي تكونها ، بقيت محتفظة بحقها كمالكـة للأرض . وكان يشرف على الزراعة مجلس من كبار أفرادها سنّاً . وكانت الزراعة تقوم وقتئذ على نظام دورى يشمل ثلاثة حقول أو أربعة في بعض الأحيان . فكانت كل الاراضى الصالحة للزراعة تقسم إلى ثلاثة أجزاء متساوية تزرع بالدور . فيزرع الجزء الأول حبوا شتوية ، ويزرع الجزء الثانى حبوا صيفية ، ويبقى الجزء الثالث بوراً كل سنة . ويحدد مجلس الكبار في كل عام نوع الحبوب التي تزرع ، وميعاد بذرها . وقد لوحظ أن العائلة في القرى الجماعية في إنجلترا كانت لا تستطيع أن تزرع الأرض وفق هواها ، وإنما

ينذر فيها نفس البذور التي تبذرهما العائلات الأخرى^(١) . وبعد أن ينتهي المحصول كانت الأرض الموزعة على العائلات تعود إلى حالتها الأولى مملوكة ملكية وشائعة يستطيع كل سكان القرية أن يرعوا فيها .

وقد بقيت هذه الجماعات القروية خلال فترة طويلة متماسكة لدى بعض الشعوب ، وظلت صامدة دون أن تنهار بسبب تبلورها في وحدات إنتاجية تكفي ذاتها بذاتها . وقد شوهدت في مختلف أقاليم الهند أشكال مختلفة من هذه الجماعات التي قامت على أساس امتلاك الجماعة للأرض والصلة المباشرة بين الزراعة والحرفة ، وكانت هذه الجماعات تعيش في مساحات من الأرض تتراوح بين مائة وعدة آلاف من الأفدنة ، ويخصص الشطر الأكبر من الإنتاج لاشباع حاجيات الجماعة المباشرة . وفي هذه الجماعات كان الرئيس يتولى القضاء وحفظ الأمن وجباية الضرائب .

كما كان يوجد في هذه الجماعات المحاسب الذي يقيد حسابات الزراعة وكل ما يتصل بها ، وموظف مهمته مقاضاة المجرمين وحماية تنقلات المسافرين الوافدين من بعيد ، وحراستهم . حتى يبلغوا القرى المجاورة ، ورجل آخر يحافظ على الحدود التي تفصل بين جماعته والجماعة المجاورة ، ومراقب المياه الذي يناط به توزيع المخزون منها في خزانات الجماعة ، والقسيس «البراهما» الذي يتولى الشؤون الدينية ، والمعلم الذي يعلم الأطفال القراءة والكتابة ، مستخدماً الرمل في ذلك ، والنجم الذي يمين الأوقات المناسبة للبذر ، والحصاد ، ويخبر الناس عن أيام الخير والشر تختلف العمليات الزراعية ، والنجار والحداد اللذان يصنعان أدوات الزراعة ويصلحانها ، والفخاري الذي يعمل ما يحتاجه الجماعة من أوان ، والجواهرجي الذي يصنع الحلي والأدوات من الفضة . وهؤلاء جميعاً تتولى الجماعة الاتفاق عليهم^(٢) .

Maushall, Elementary and practical treatise on landed property (١)

Mark Wilks, Historical Sketches of the South of India, Volt 1., p. 118 (٢)

وكان رئيس الجماعة ينتخب لمهارته وأهليته الادارية ، وكذلك معرفته الشعوذة والسحر ، وكان يصبح مديراً لكل أموال الجماعة ، وله وحده حق الاتجار مع الخارج ، بأن كان يبادل ما يفيض من الحاصلات وقطعان الماشية بالمواد التي لم تكن تصنع في جماعيته . ونتيجة لا تساع المبادلات بواسطة رؤساء الجماعات باسم الجماعات التي كانوا يعثلونها ، توصل رؤساء هذه الجماعات إلى اعتبار مال الجماعة ملكية لهم ، وتعدوا أن يتصرفوا فيها كأنها لهم . وبذلك أخذت تتركز الثروات بين أيدي هؤلاء ، في الوقت الذي أصبحت فيه شيئاً فشيئاً الأراضي التي تقوم العائلات بزراعتها نتيجة لتوزيعها الدوري مملوكة بدورها ملكية خاصة .

وقد أوضح ظهور الملكية الخاصة والمبادلة بداية لانقلاب عميق لكل بناء المجتمع البدائي ، فأوجدت . تقدمات الملكية الخاصة وعدم التساوى في الأموال المتقولة لدى الجماعات المختلفة في الجماعة مصالح متباينة . واستغل الأفراد الذين كانوا يزاولون مهام الرؤساء ، ومهام القادة الحريين ، ورجال الدين . مركزهم لكي يحصلوا على الثروة ، فامتلكوا جزء من الملكية الشائعة ، وأخذوا ينقصون شيئاً فشيئاً عن أعضاء جماعاتهم ليكونوا أرستقراطية ، فأصبح السلطان ينتقل فيها بالوراثة ، وأصبحت تزداد ثراء بينما كان أعضاء الجماعة يسقطون شيئاً فشيئاً تحت تبعيتها الاقتصادية .

وبفضل ارتفاع رقوى الانتاجية ، أصبح في إمكان الفرد أن ينال من عمله في تربية الماشية والزراعة من وسائل المعيشة ما يزيد عما يلزمه كي يحافظ على حياته . وأصبح من الممكن أن يملك الفرد العمل الذي يزيد عن حاجته ، والنتج الذي يزيد عن حاجته . وبعد أن كان سجين الحرب في مرحلة الزراعة البدائية يقتل أو تتبناه العشيرة ، إذا أحست بنقص في عدد محاربيها (١) أصبحت هناك نتيجة لتطور الزراعة وتقدم الحرفة مصلحة

اقتصادية في الاحتفاظ بالسجين . بل والسعى إلى نيله ، وذلك لاستخدامه في مختلف أنواع العمل ، إذ أصبح عمل هذا السجين منتجاً لفائض يزيد عما يقيم أوده . وقد بدأ ظهور الاستعباد عرضياً ثم أخذ يزداد في عموميته شيئاً فشيئاً حتى شمل الحياة الاقتصادية وأحدث تغيراً هاماً في ظروف الانتاج وبعد أن كانت الحروب تقوم بين القبائل بقصد الاستيلاء على أراضي الصيد والرعى أو الدفاع عنها . أصبحت بعد تزايد الأموال المنقولة وسيلة من وسائل الاستيلاء على الحاصلات والمعادن النفيسة وقطعان الماشية والعييد . وإذا كان تزايد الانتاج في مختلف فروعه ، كترية الماشية والزراعة وصناعة الأدوات المنزلية ، قد أعطى لقوة العمل الإنساني القدرة على خلق منتجات أكثر مما يحتاج المرء لمعيشته ، كما زاد في نفس الوقت الكمية اليومية للعمل التي كانت ملقاة على عاتق كل عضو في العشيرة ، فقد أصبح من المستلزم ضم قوى جديدة للعمل ، ومن ثم تحول أسرى الحرب إلى عبيد . ونتيجة لإثراء أولئك الذين استخدموا العبيد ، ونتيجة لعدم المساواة في الثروات ، لم يقتصر أولئك الذين استحوذوا على الثروات على جعل أسرى الحرب فقط عبيداً ، وإنما أخذوا يستعبدون أعضاء قبيلتهم الذين تجردوا من أموالهم وأصبحوا مدينين . وهكذا ولد أول تقسيم للمجتمع إلى طبقتين سادة وعبيد . وكان هذا بداية استغلال الانسان للانسان ، أو بمعنى آخر استحواز بعض الأفراد دون مقابل على منتجات عمل أفراد آخرين . وأخذت تتحلل شيئاً فشيئاً علاقات الانتاج المتوافقة مع نظام الجماعة البدائية ، لتحل محلها علاقات تتطابق مع طابع القوى الانتاجية الجديدة التي تحمل محلها . وترك العمل الشائع الميدان للعمل الفردي والملكية الشائعة للملكية الخاصة ، والمجتمع العشائري إلى مجتمع الطبقات .

وصاحب تحلل الجماعات البدائية ولادة وذبوع المفاهيم المركزة على الملكية الخاصة . فتدعمت هذه الملكية باضفاء نوع من القدسية ، وحماية

الآلهة عليها . وأخذت تعمل الاحتفالات الدينية على التأثير على خيال الشعوب البدائية ، التي كانت ولا تزال أفكارها وعاداتها الشيوعية راسية في نفوس أفرادها كي تجعلها تحترم هذه الملكية . وترينا الخرافات والأفكار الدينية والقصص والعادات أمثلة واضحة على ذلك . فلدى جماعة الإترسك Etrusques كان من بين القوانين المقدسة تلك اللعنات التي تصب على رأس المذنبين : « إن كل من يلمس أو ينقل نصباً من النصب ، التي توضح الحدود بين الأراضي تستنكر الآلهة فقله ويخفى منزله ، وينقرض جنسه ، ولن تنتج أراضيه فأكفه ، وسيحطم البرد والصدأ ويران القيظ محصوله . وستغطي القروح أطرافه وتسقطا عفته » . كما كان رؤساء العائلات في إيطاليا واليونان يحولون في بعض أيام السنة في حقولهم ، متبعين الحدود غير المزروعة ، منشدین أناشيدهم ، ويقدمون الضحايا للنصب الحجرية التي توضح الحدود . ولم تخل القصص اليونانية والرومانية القديمة من اعتبار الاعتداء على هذه النصب اعتداء على حق مقدس . ولما لم يجد هذا التحريم الروماني ، الذي أثر تأثيراً عميقاً في الخيال المشوش لهذه الشعوب الأطفال ، لما لم يجد ذلك في زجر الأفراد عن عادة أخذ كل ما يحتاجونه من أشياء ، ولم يكن هناك بد من الالتجاء إلى عقوبات بدنية كانت تتعارض مع عادات واحساسات البدائيين الذين ينفرون من مثل هذه الاعتداءات . وابتدع القانون ، وظهرت فكرة العدالة تبعاً لظهور الملكية الفردية ، وقد كان الفيلسوف لوك على حق عندما قال : « إن القول بأنه حيث لا توجد الملكية لا يوجد ما هو مناف للعدالة ، هو قول مؤكد أكثر من قضايا أقليدس النطقية ، ففكرة الملكية باعتبارها حق على شيء ما ، هي الفكرة التي تتعلق بها كلمة مناف للعدالة » (١) . وكذلك كان لانجيه Linguet عندما قال بلونتسكيو « إن كتابك روح الشرائع ما هو إلا روح الملكية » .

Locke, Essay on the human understanding, book IV, Ch III, p. 18 (١)

والواقع أن دراسة المجتمعات البدائية تكشف لنا عن حقيقة هامة ،
وهي أن ظروف الانتاج هي دائماً التي يقوم عليها البناء الاجتماعي . وإذا
كان البناء الاجتماعي لا يقوم في ضمائر الأفراد ، وكانت معتقدات الناس
وعقائدهم لا تنعكس إلا من الظروف الاقتصادية التي يعيشون فيها ، إلا أن
ذلك لا يبدو بطريقة مباشرة وكاملة تماماً . فعندما تتغير الظروف الاقتصادية
يبقى الأفراد لمدة طويلة محافظين على عاداتهم ومعتقداتهم الداخلية . ولذلك
فإنه من الخطأ الجسم محاولة تفسير مؤسسات ومعتقدات عصر معين بطريقة
بسيطة ومباشرة بالظروف الاقتصادية التي توجد في ذلك العصر . فتاريخ
الإنسانية ليس بهذه البساطة والامتواء . وإنما تعتبر طريقة إنتاج الحياة
المادية هي الحدث الرئيسي الذي تنبع منه شيئاً فشيئاً كل المفاهيم الأيديولوجية
والسياسية للإنسان . ولكن هذه المفاهيم وإن كانت في مجموعها تسيرها
الظروف المادية للنتاج ، إلا أنها في تطورها تنمو نمواً ذاتياً مستقلاً
استقلالاً نسبياً .

وأخيراً ، فإنه يجب ألا ننحصر من العصر البدائي في شيوعيته تجسيداً لكامل
المجتمعات الإنسانية ، بدعوى أن العصور اللاحقة له كانت مليئة بالقسوة
والمظالم والاستغلال ، فحالة الإنسان في المجتمعات البدائية لم تكن مستقرة
تماماً بسبب ما كانت عليه أدوات الانتاج من البساطة والتفاهة ، وبسبب
الخوف والجهل والخزعات التي كانت تثقل كاهل الإنسان في ذلك العصر
والتي وقفت حجر عثرة أمام الجهد الإنساني خلال وقت طويل . هذا ، وإن
كانت تضحية الفرد في سبيل مصالح العشيرة وولائه للعشيرة وثقته فيها ،
قد وجدت الأفراد في مجتمعاتهم هذه ، وبدأت لنا كفضائل اختفت في
المجتمعات اللاحقة ؛ إلا أنه من المضحك حقاً أن ينظر البعض إلى هذه
المجتمعات البدائية باعتبارها فردوساً مفقوداً .

الفصل الثاني

المسكينة العبودية

أصل الانتاج العبودي :

باستئناس الحيوانات ، وباكتشاف المعادن ، أصبح العمل أكثر إنتاجية ، وأصبح من الممكن تبادل المنتجات الزائدة عن حاجة منتجها مقابل منتجات تنتج في أماكن أخرى . وبعد أن كانت منتجات العمل لا تستخدم إلا في الاستهلاك الفردي أو الاستهلاك العائلي ، تحولت هذه المنتجات إلى منتجات الغرض منها المبادلة ، وأصبحت من ثم سلعة . ولا يعني هذا أن المنتجات قد تحولت ذاتيتها ، أو حدث تحول في كيانها ، وإنما الذي حدث هو أنها اكتسبت صفة جديدة هي صفة السلعة .

وسار التقدم في طرق الانتاج في مختلف الشعوب دون توقف وبطريقة سريعة ، وإن كانت تتناوب في بعض الأوقات ولدى بعض الجماعات مراحل من السكون النسبي . وأدى اكتشاف المعادن إلى الانتقال إلى ما يطلق عليه العصر البطولي . وكان هذا العصر الذي اتصف بأنه عصر السيف والحديد هو عصر المحراث والفأس الحديدين كذلك . وأدى اكتشاف الحديد إلى خلق جديد للزراعة على نطاق من الأرض أوسع ، بأن قدم لمن يزرع الأرض آلة صلبة قاطعة ذات مقاومة أشد من مقاومة الحجر أو أى معدن كان معروفا وقتئذ ..

وأخذت الثروات تزايد في شكل ثروات فردية ، كما أخذت المهن كالنسيج وصناعة المعادن وغيرها تنفصل عن بعضها شيئا فشيئا ، مما أصبح على الانتاج تنوعا واتقاناً متزايدين . وأخذت الزراعة ، فضلا عن تقديمها

الحبوب والخضر والفاكهة ، تقدم مواداً أولية لصناعات مهنية غذائية كالزيت والنيذ . ولم يعد في استطاعة فرد وحده أن يقوم بكل هذه الأعمال المختلفة ، ومن ثم نشأ التقسيم الثانى للعمل ، إذا انفصمت الحرفة عن الزراعة ، وأخذ الزايد فى الإنتاج ، والنمو الدائم فى إنتاجية العمل ، يرفعان من قيمة قوة العمل الانسانى . ولذلك أصبحت العبودية عنصراً أساسياً فى النظام الاجتماعى .

وقد كانت العبودية فى نشأتها تلبس طابعاً أبوياً منزلياً ، فقد كانت العبيد قليلى العدد نسبياً ، ولم يكن العمل العبودى بعد مكوناً لأساس الإنتاج وإنما كان يلعب دوراً إضافياً فى الاقتصاد الذى ظل هدفه سد حاجات العائلة الأبوية الكبيرة التى لم تكن تلجأ تقريباً إلى المبادلات^(١) . ولكن ما إن انقسم الإنتاج إلى فرعين أساسيين ، الزراعة والحرفة ، وظهر الإنتاج المباشر بقصد المبادلة ، وزاد ارتقاء انتاجية العمل من كمية المنتج الزائد عن حاجة المنتجين ، الأمر الذى سمح لأقلية فى المجتمع ، بسبب وجود الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، بتجميع الثروات ، حتى أمكن بفضل هذه الثروات إخضاع الغالبية الكادحة للأقلية المستقلة ، وتحويل المنتجين إلى عبيد . ولم يدهوؤا مجرد مساعدين فى الإنتاج ، بل كانوا يدفعون بالعشرات إلى العمل ، فى الحقول والورش الحرفية .

وبانقسام الإنتاج إلى هذين الفرعين الرئيسيين ، الزراعة والحرفة ، ولد الإنتاج للتبادل ، أى الإنتاج التجارى . ولم تعد التجارة تقتصر على الداخل ، وعلى حدود القبيلة والقرية ، بل امتدت عبر البحار ، وبدأت المعادن النفيسة تصبح سلماً تقديه لها سيطرة عامة وذات صبغة عالمية بأن

(١) كتب هودجسون فى سنة ١٨٣٠ يقول إن العبيد كانوا فى إحدى القرى الواقعة على مسافة ٤٥ كيلو متراً من مدينة مدراس بالهند مملوكين ملكية شائعة ، يقومون بمساعدة السكان فى أعمال الزراعة .

أصبحت تستخدم في تقدير قيمة كل السلع الأخرى ، وتلعب دور الوسيط في المبادلات .

وكان من نتيجة نمو الحرفة والمبادلة أن تكونت المدن ، التي ظهرت منذ أقدم المدينيات القديمة في بحر الاتاج العبودى . فعندما سيطرت طريقة الاتاج العبودية في بلاد الجزيرة ، أى في حضارات سمرقند وبابل وآشور ، وفي مصر وفي الهند وفي الصين ، خلال الألفى سنة اللتين سبقتا تاريخنا الحديث بألفين من السنين ؛ بدأت المدينة في بداية هذه الحضارات تتميز تميزاً قليلاً عن القرية ، ثم ازداد الاختلاف بينهما وبين الريف عندما تركزت فيها الحرفة والتجارة ، وتوعدت من ثم الأعمال التي يقوم بها سكانها ، وطريقتهم في الحياة ^(١) . فزادت كمية السلع التي كانت تتبادل ، وظهرت للمرة الأولى طبقة كانت تلعب ، دون أن تساهم بقسط في الاتاج بأى طريقة من الطرق ، دور الوسيط الذي لاغنى عنه بين اثنين من المنتجين ، مستقل كل منهما عن الآخر . وكانت ، بدعوى تحليل المنتجين من مشاق ومخاطر المبادلة وتوسيع فيض منتجاتهم في الأسواق البعيدة ، وبدعوى كونها أكثر الطبقات نفعا للسكان ، تستولى ، تحت شكل الأجور عن الخدمات الحقيقية التي كانت ضئيلة جداً في الواقع ، على زيد الاتاج المحلي وعلى زيد الاتاج الخارجى ، وتستحوذ على ثروات طائلة ونفوذ اجتماعى له اعتباره ، وهذه الطبقة هي طبقة التجار الذين يشترون السلع من المنتجين ويحملونها إلى أسواق بعيدة عن مكان الاتاج ، حيث يعدون ييها للمستهلكين .

وزاد التوسع في الاتاج وفي المبادلات من عدم التساوى في الثروات ، وترتب على تراكم النقود والمالشية وأدوات الاتاج والبذور بين يدي

(١) راجع في تصوير مدى اختلاف طرق سكان المدن في الحياة عن طرق سكان الأرياف ، إلى بحث R. Campell Thompson في مؤلف تاريخ العالم ، مكتبة النهضة . ويراجع كذلك كتاب انيورين يفتان — بدلا من الخوف — ترجمة كامل زمهير ، دار النديم ١٩٥٦ صفحة ١٠١ .

الأغنياء أن أخذ يزداد في اضطراب مستمر إلتجاء الفقراء إلى هؤلاء كي يحصلوا منهم على قروض عينية أو نقدية، كانت تنتهي بهم إلى خضوعهم وتحويلهم إلى عبيد وتجريدهم من أراضيهم عند عدم سدادهم الديون. وهكذا ولد الربا الذي حمل إلى البعض مزيداً من الثروات ، وإلى آخرين حق استخدام مدينتهم .

وأصبحت الأراضي بدورها ملكية خاصة . وبدأ يبعث ورهنا . فكان على المدين الذي لم يستطع أن يسدد للمرابي دينه ، أن يهجر أرضه ، وأن يبيع أطفاله ، بل وأن يباع هو نفسه كعبد . وأخذ الملاك العقاريون بشق الحجج والمعاذير يستدلون على المراعى المملوكة للجماعات القروية . ففي اليونان زادت سيطرة كبار الملاك العقاريين في سنة ٦٠٠ قبل تاريخنا الحديث ، واتسع سلطانهم بواسطة النقود ، فأصبحت كل وديان الاتيك محملة بالرهون ، إذ كانت الأموال العقارية مرهونة إلى هذا الشخص أو ذاك مقابل مبلغ من النقود . وما لم يكن مرهوناً من تلك الأراضي كان في أغلب الأحيان مباعا بسبب عدم سداد الرهن أو فوائده ، ومملوكا من ثم للمالك العقاري الكبير أو للمرابي . وكان الفلاح يعتبر نفسه سعيداً إذا ما سمح له بأن يبقى في الحقل باعتباره فلاحاً ، وأن يعيش على سدس دخل عمله ، بينما كان يجب عليه أن يدفع الخمسة أسداس كإيجار أرضه للسيد الجديد . بل وأكثر من هذا عندما كان الناتج من بيع العقار لا يكفي لتغطية الدين ، كان على المدين أن يبيع أولاده ليسدد الدين للدائن ، وإذا لم يكف ثمن الأولاد للسداد كان المدين يباع هو نفسه كذلك .

وهكذا تركزت الملكية العقارية والنقود وكتل البيد بين أيدي الملاك الأغنياء . وبينما أخذ الاستغلال الربوي الصغير ينهار ، كان الاقتصاد القائم على العبودية يقوى ويتسع ويمتد إلى كل فروع الإنتاج ، وأصبح من ثم

وجود المجتمع يرتكز على العمل العبودى . وانقسم المجتمع إلى طبقتين كبيرتين متعارضتين : طبقة العبيد ، وطبقة ملاك العبيد . وهكذا تكونت طريقة الإنتاج القائمة على العبودية .

وفي ظل العبودية كان السكان ينقسمون إلى أفراد أحرار وعبيد . وكان الأفراد الأحرار ، عدا النسوة اللاتي وقعن تحت سيطرة الرجال وأصبحن في مصاف العبيد ، يتمتعون بكل الحقوق المدنية والسياسية وبالملكية ، بينما كان العبيد مجردين من كل الحقوق . وكان الأفراد الأحرار ينقسمون إلى طبقتين ، الملاك العقاريين الكبار الذين كانوا في نفس الوقت ملاكاً كباراً للعبيد ، وصغار المنتجين وهم الفلاحون والحرفيون الذين كان المتسرون منهم يستخدمون ويملكون العبيد . وكان رجال الدين ، الذين كانوا يلعبون دوراً هاماً في العصر العبودى ، يتعلقون بحكم مركزهم بطبقة كبار ملاك الأراضي والعبيد . ففي حضارة بابل في عصر حمورابى ، كان الشعب ينقسم ، فضلاً عن العبيد ، إلى طبقتين يعترف بهما القانون ، فكان الرجل من الطبقة العليا يسمى أميلاً ، وهو لقب أصبح معناه فيما بعد مجرد إنسان ، أما الفرد من الطبقة الوسطى أو العامة فكان يسمى مشكينو ، وهى كلمة باقية في اللغة العربية إلى اليوم ، ويقصد بها عادة الرجل الفقير ، بل ولا تزال اللغة الفرنسية تحتفظ إلى يومنا هذا بكلمة Mesquin التي ترجع في أصلها إلى كلمة مشكينو . ومع أنه كانت هناك فوارق بين هاتين الطبقتين — فإذا اعتدى أحد على فرد من طبقة الأميلاء فالقصاص عين بعين ومن بسن ، أما إذا كان من طبقة المشكينو فهو يعاقب بالفرامة^(١) — إلا أن الفرق بين هاتين الطبقتين وبين العبيد كان فرقاً أساسياً . إذ كان العبد ملكاً لسيده يتصرف فيه كما يشاء ، سواء أسره في الحرب أو اشتراه أو ولد له من

Chilperic Edwards. The world's Earliest Laws, 1934, p. 43 (١)

عبد في خدمته . وكان العبد يوسم ويرتدى لباساً خاصاً يميزه عن غيره ، وإذا أصاب أحد الأفراد عبداً من العبيد ، فإنه لا يؤدي له العوض ، بل يؤديه إلى مالكة^(١) .

ولا شك أنه كان يوجد إلى جانب التناقض الطبقي بين السادة والعبيد تناقض آخر هو التناقض بين كبار الملاك المقاريين والفلاحين ، ولكن نظراً لأن العمل العبودي الذي كان أقل كلفة قد امتد مع نمو النظام العبودي إلى أغلب فروع النشاط ، و انتهى بأن أصبح القاعدة الأساسية للإنتاج ، فقد أصبح التناقض بين السادة والعبيد هو التناقض الجوهري في المجتمع .

وأدى تقسيم المجتمع ، إلى طبقات، إلى ضرورة تكوين الدولة . فبتقدم التقسيم الاجتماعي للعمل ، وبنمو المبادلة اقتربت العشائر والقبائل من بعضها البعض ، واتحدت في تعاھدياھ . وتحول طابع المؤسسات العشائرية بأن أصبحت أجهزة للسيطرة على الشعب ، أجهزة تهدف إلى سلب أملاك أفراد القبائل والضغط عليهم . وأصبح الزعماء والرؤساء المسكريون للعشائر والقبائل أمراء وملوكا . وبعد أن كانوا يستمدون سلطتهم قبل ذلك من صفھم باعتبارھم منتخبين ومختارين بالارادة الحرة لأفراد العشيرة أصبحوا يستغلون هذا السلطان للدفاع عن مصالح الفئات المالكة، والسيطرة على زملائهم ، وقمع العبيد . وقد كتب الأستاذ ت . اريك پيت ، أستاذ كرسي برارز للصريات بجامعة ليقربول ، مصوراً ما تم من تحول في المؤسسات العشائرية يقول : « كان الملك في الحضارة المصرية القديمة بادیء ذی بدء مجرد زعيم محلي يجلسه الناس ، فقد كان الزعيم القبلي حاكماً وكاهناً أعظم ومشرعاً لقبيلته ، وما من شك في أن مهامه قد

(١) بحث «دولة بابل أيام حورابي» ، الدكتور ر . كامبل طومسون . مؤلف تاريخ العالم . مكتبه النهضة .

زادت بسرعة في أثناء توحيد القبائل الذي تم بالفتح أو بالرضا حتى حول مصر القبلية إلى مملكة . فأصبح على رأس الدولة الملك وبلاطه ، وإلى جانب هؤلاء كانت توجد بيروقراطية من هذا الطراز ، أى من طراز حاشية الملك في كل مديرية ، وكانت تسير على منوال هذه الحاشية . وما من شك في أن الكثيرين من حكام الأقاليم ، كانوا يملكون في أقاليمهم ضياعاً غنية . وكانت هوة سحيقة تفصل هذه الطبقة عن طبقة الفلاحين الذين كانوا يعملون كالأرقاء في مزارع الملوك ، يحرقون الأرض ويروونها ، أو يرعون الماشية والأغنام . ولم تكن لهم حقوق قبل سادتهم . وكانوا يجلدون بلا شفقة ولا رحمة لأقل هفوة . ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل أنهم كانوا في موسم الفيضان ، الذي يحول دون العمل في الحقول ، ينتظمون تحت إمرة موظفي الحكومة لنقل الأحجار من المحاجر الفرعونية فوق الحقول المغمورة بالفيضان إلى حيث يحتويها هرم الملك . ولم يكن لهذا العمل من آخر ، فقد كان أول ما يخطر ببال الملك عقب جلوسه على العرش هو إعداد مدفنه (١) .

لقد نشأت الدولة لكي تقبض على زمام الغالية المستغلة لصالح الأقلية التي تستغلها . ولعبت الدولة العبودية دوراً هاماً في تطور وثبتت علاقات إنتاج المجتمع القائمة على العبودية ، وفي تدعيم الملكية الفردية ، بأن ظهرت قوانين تعاقب بالاعدم من يمتدئ على الملكية . فقد نص القانون الروماني المعروف بقانون الألواح الإثني عشر على أن من يقطع أو يحدد خفية بالليل حاصلات يستعمل المحراث في زراعتها يعاقب إن كان بالغاً بالاعدام ، أما إذا لم يكن بالغاً فيحكم عليه بأن يضرب بعصا عددا من الضربات يقضى بها القاضي . كما يحكم عليه بضعف ما يصلح الضرر . ويعاقب السارق في هذا القانون إذا ارتكب الجريمة ، وهو يحمل سلاحاً بأن يكون

(١) تاريخ العالم . ص ٥٠٩ .

للمسروق منه حق قتله . وإذا ارتكب السارق جريمة نهارا ، وكان يحمل سلاحا ، فإن كان حراً يحكم عليه القاضى بإلحاقه بالمسروق منه . ويعنى ذلك فى نظربعض فقهاء القانون أنه كان يعد بمثابة العبد للمسروق منه ، بينما يرى آخرون أنه كان يعتبر بمثابة المدين المسر ، فللمسروق منه حق التصرف فيه بالبيع أو بقتله . أما إن كان عبداً فللمسروق منه بعد جلده إعدامه بقذفة من أعلى الجبل^(١) وفى قانون بورجوندى Burgonde كان يحكم على الزوجة والأبناء بمن يزيد عمرهم عن أربعة عشر عاما بالعبودية إن لم يبلغوا فوراً عن الزوج أو الأب التهم بسرقة خيل أو بقر . كما أن قانون حورابى الذى كان موجوداً فى القرن الثامن عشر قبل تاريخنا كان يحمى الملكية وحقوق الأغنياء والنبلاء وملوك العبيد والأراضى . فكان يجب على الفلاح الذى لم يدفع دينه إلى دائته ، أو الذى لم يدفع إيجار أرضه إلى المالك العقارى ، أن يقدم زوجته أو ابنه أو ابنته للدائن أو المالك كعبيد ، وييقون كذلك حتى يقومون بسداد الدين بحملهم^(٢) . كما كان قانون مانو فى الهند القديمة ، والذى كان مجموعة من الأوامر الاجتماعية والدينية التى تقس الملكية ، يعاقب بالاعدام كل من يخفى فى منزله عبداً هارباً^(٣) .

كما هدفت الأفكار والثقافات التى عبرت عن مصالح الطبقة المسيطرة إلى تدعيم الملكية ، ولذلك فإننا نجد الديانة البوذية ، التى كانت منتشرة فى الهند ابتداء من القرن السادس قبل تاريخنا ، توعظ بالخضوع والخنوع والحشوع للطبقات الأستقراطية العبودية . أما أفلاطون ، الذى ابتدع أول الجمهوريات الخيالية التى عرفها التاريخ ، فكان يدعم العبودية فى جمهوريته

(١) القانون الرومانى . دكتور محمد عبد المنعم بمر ، ص ٢٦٢ .

(٢) Chilperio Edwards المرجع السابق .

(٣) الترجمة الفرنسية لقانون مانو لديلو بيجمان

Deslong champs, Loi de Manou

ويرجع هذا الكتاب ، قانون مانو إلى القرن الثالث عشر قبل تاريخنا .

الثالثة ، ويرى أن عمل العبيد والمزارعين والحرفيين يجب أن ينتج وسائل المعيشة اللازمة للطبقة العليا ، طبقة الحاكمين والمحاربين . وكان ديموقريطس يدعو مواطنيه إلى محاربة كل من يهب ضد النظام العبودي للملكية ، تماماً كما يحاربون الحيوان المؤذى . كما كان ديموستين يرى أن القانون العام الذى وضع للإنسانية يبيح للرجل أن يدافع بالقوة عن ماله^(١) . وكانت العبودية في نظر أرسطو ، أكبر مفكرى الحضارة القديمة ، هى ضرورة أبدية للمجتمع ، فكان يرى في كتابه السياسة أنه من العدل والخير أن يكون إنسان ما عبداً ، وأن يكون هناك إنسان آخر يملك العبيد . ووضع كغيره من الفلاسفة القدامى تبريراً ميتافيزيقياً لذلك ، فكان يقول أن العبد يسيطر جسده على روحه ، بينما تسيطر روح الإنسان الحر على جسده ، وعلى ذلك فإنه من العدل والخير أن يخضع العبد لسيده كما يخضع الجسد للروح . كما كانت أفكار الرومان تدعم بدورها الملكية وتعمل على خدمة وسائل الإنتاج القائمة على العبودية التى كانت مسيطرة وقتئذ . فكان الكتاب ورجال السياسة يعتبرون العبيد مجرد أدوات ، وكان العبد في نظرهم أداة ناطقة *instrumentum vocale* بينما كان الحيوان أداة شبه ناطقة *instrumentum semi-vocale* والفأس أداة صماء *instrumentum mutum*^(٢) . وكان سينيكا Sénèque أحد فلاسفة الرومان لا يرى في هذا النظام أية غشاضة ، بل كان يقول إن الحرية هى حالة نفسية من حالات الضمير ، فالعبد إن كان عاقلاً يمكنه أن يعيش حراً في الواقع ، إذ أن العبد الحقيقي هو من يخضع لشهواته . كما كان شيشرون Cicero يعتبر العبودية نظاماً ضرورياً .

(١) Bryce, Studies in History and Jurisprudence, pp. 123 — 126

(٢) Roger Garaudy, La Liberté (1955), pp 34—63.

معلومات الانتاج في المجتمع العبودى :

كان الأساس الذى قامت عليه علاقات الانتاج فى المجتمع العبودى هو ملكية السيد لوسائل الانتاج والمنتجين أنفسهم أى للعبيد . فقد كان العبد يعتبر أداة مملوكة لسيدته الذى له عليه سلطان مطلق لا يقتصر على استغلاله وإجباره على العمل ، وإنما كان يمتد إلى بيعه وشرائه ، بل وإلى الاعتداء عليه وقتله . وبعد أن كان العبد فى المجتمعات الأبوية التى كان أساسها الاقتصادى هو سد حاجاتها بنفسها دون الالتجاء إلى المبادلة ينظر إليه باعتباره عضواً فى العائلة . أصبح العبد بعد نمو وسائل الانتاج العبودية لا ينظر إليه باعتباره إنساناً ، وإنما كان يجبر على العمل بأكثر الوسائل وحشية ويعاقب لأقل المخفوات بأبشع العقوبات .

وفهم الدور الذى يلعبه العبد سهل بسيط ، فالعبد باعتباره مملوكاً لسيدته كان كل ما ينتجه مملوكاً لهذا الأخير ، الذى كان عليه أن يكفل له الحد الأدنى لوسائل المعيشة التى تضمن بقاءه حياً ، ليستطيع الاستمرار فى العمل من أجل مالكة . وبعد أن يحصل مالك العبد من عمل هذا الأخير على الثمن الذى دفعه له عندما اشتراه كان الفرق بين ما ينتجه العبد وما يستهلكه يكون الربح الصافى لمالك العبد .

ولما كان الاستغلال الوحشى للعبيد يؤدى إلى فناهم السريع ، فقد صاحب تطور طريقة الانتاج العبودية طلب متزايد باستمرار على العبيد ، مما أدى إلى ازدياد الحروب التى كانت مورداً ضخماً للعبيد . ولهذا كانت الدول العبودية فى الشرق القديم تدخل بصفة مستمرة فى حروب لا تتوقف حتى تتسلط على شعوب أخرى . ولذلك لوحظ أن تاريخ مصر فى عهد الدولتين الوسطى والحديثة ، وكان نظامهما الاقتصادى يرتكز على العبودية ، كان تاريخ غزوات وفتوحات عمود الجيوش بعدها بعدد غير من الأسرى

يباعون ويشترون شأنهم شأن السلع^(١) . وكان رمسيس يوزع هؤلاء الأسرى العبيد على جنوده أو يتركهم لمن غنمهم . ويرى لنا التاريخ المصرى القديم أن الجندي لموس حصل على تسعة عشر عبداً من الذكور والأنثى مكافأة له على بطولته^(٢) . وكان تاريخ اليونان والرومان مليء كذلك بالحروب والغزوات ، حتى أن روما التي كانت تشن الحروب على الدوام استطاعت في ذروة نموها أن تخضع الجزء الأكبر من العالم الذي كان معروفاً وقتئذ ، ولم تكن تحول أسرى الحرب وخدمهم إلى عبيد ، بل كانت تحول كذلك جزءاً كبيراً من أفراد الشعوب المهزومة .

ففي أثينا كان يوجد في سنة ٣٠٩ قبل تاريخنا الحديث ٢١ ألف مواطن حر مقابل ٤٠٠ ألف من العبيد . وفي روما كان يوجد في سنة ٢٠٤ قبل تاريخنا ٢١٤ ألف مواطن حر مقابل ٢٠ مليوناً من السكان^(٣) .

وأصبحت تجارة العبيد ، نتيجة لذلك ، من أكبر فروع النشاط الاقتصادي إزدهاراً ، وأصبح العبيد سلماً تباع في أسواق كان يلتقي فيها البائسون والمشترون الذين يأتون من بلاد بعيدة .

وقد منحت طريقة الإنتاج البودية إمكانات أوسع لتزايد القوى الانتاجية من إمكانات المجتمعات البدائية ، إذ سمح تركيز عدد هائل من العبيد في أيدي الدولة البودية ، بتطبيق التعاون البسيط على نطاق واسع . فكانت تلك الأعمال الهائلة التي أمكن تحقيقها في الحضارات القديمة بواسطة شعوب مصر والصين والهند وإيطاليا واليونان ، من تحسين في أنظمة الري . وإقامة الطرق ، والتحصينات والآثار . ومن ذلك ماحدث في مصر القديمة في عهد الأسرة الثانية عشرة . فقد كانت واحة الفيوم منخفضاً تحت

(١) A.M. Bakir, Slavery in Pharaonic Egypt, Annale du Service des Antiquités (1947).

(٢) P. Montet, La vie quotidienne en Egypte au temps des Ramsés (٢) Paris (1948). p. 77.

(٣) ذكر ذلك Démétriois de Phalaise ونقله منه Garaduy — المرجع السابق

سطح مستوى البحر يغمره فيضان النيل كل عام ، فكان أن نبنت فكرة تنظيم تدفق الماء وتسريه بطريقة من شأنها اختزان كميات كبيرة منه في أثناء الفيضان ، وإطلاقها بعد ذلك تدريجياً ، وعلى قدر الحاجة إليها في فصل التحاريق . ولذلك استخدمت كتل العبيد في تحفيف مساحة كبيرة من الأرض التي كانت تغمرها مياه الفيضان عند مدخل الفيوم وجعلها صالحة للزراعة بإقامة سد عظيم في ذلك المكان مما كان له تأثيره في زيادة الانتاج^(١) . كما أدى نمو التقسيم الاجتماعي للعمل إلى تخصص في الزراعة والحرف وبالتالي إلى زيادة إنتاجية العمل . فكانت الأيدي العاملة من العبيد تساق في اليونان إلى الورش الكبيرة التي يعمل فيها عشرات العبيد سوياً ، كما كان هؤلاء يستخدمون في أعمال البناء وفي استخراج معادن الحديد والذهب والفضة . وفي روما كان العمل العبودي منتشرأ في الزراعة ، فكانت الارستقراطية الرومانية تمتلك ضياعاً واسعة يكسح فيها آلاف العبيد . وأدى انخفاض سعر العمل العبودي ، كما أدت مزايا التعاون البسيط ، إلى إمكان انتاج قمح وحاصلات زراعية أخرى بنفقات تقل عن نفقات مزارع صغار الفلاحين الأحرار ، مما أدى إلى إفلاس هؤلاء الفلاحين وتجريدهم من إملأهم وتحويلهم إلى عبيد .

وبفضل العمل العبودي ، وصل العالم القديم إلى درجة ملحوظة من التقدم الاقتصادي والفكري . إلا أن نظاماً يقوم على العبودية لا يمكن أن يخلق الظروف لتقدم تقني على درجة من الأهمية . فقد كان الربح الذي ينتجه العمل العبودي منخفضاً ، إذ أن العبد الذي يفقد حريته والذي لم يكن يعمل إلا تحت تأثير الخوف والرهبة ، كان ينعدم لديه الأمل ، وبالتالي لم يكن له دافع على زيادة الانتاج . فالعبد الذي كان يعيش في ظروف قاسية لم يكن قطعاً ليبحث بنفسه عن وسائل إتمام عمله طالما أن

(١) ت . أريك . يفت . المرجع السابق ص ٥٧١ .

ذلك لم يكن يغير شيئاً من حالته . بل أن بغضه وسخطه واحتجاجاته ،
التي كانت تظهر في صورة إتلافه أدوات عمله ، وقفت في سبيل إتمام تلك
الأدوات ، ولذلك لم يكن يمهّد إليه إلا بالأدوات الضخمة التي كان يصعب
عليه إتلافها . وقد بقي الإنتاج في مستوى تقني منخفض جداً . فرغما عن
التقدم الملحوظ الذي حدث في العلوم الطبيعية والعلوم الرياضية ، فإن هذا
التقدم لم يكن يستغل في الإنتاج ، وإن كان قد استغل في بعض الأحيان
في الحروب وفي إقامة الأبنية والآثار . وظلت طريقة الإنتاج العبودية خلال
قرون عديدة ، دون أن تتخطى مرحلة التعاون البسيط واستخدام الأدوات
اليدية التي اقتبسها من الزارع الصغير والحرفي ، وظلت القوى المحركة
الرئيسية هي القوة الجسدية للإنسان وللحيوانات المستأنسة .

وقد ترتب على استخدام كتل العبيد في مختلف الأعمال المنتجة أن
ألقي ملاك العبيد على كاهلهم كل عمل جسماني ، وأصبح هؤلاء يحتقرون
العمل معتبرينه نشاطاً غير جدير بالإنسان الحر . وكان جزء من هذه الفئة
المتأيزة من ملاك العبيد ومن باقي السكان الأحرار يهتمون بالمسائل العامة
وبالعلوم والفنون ، ولذلك وصلت هذه إلى درجة من التقدم .

ورغماً عن أن طابع العمل في هذه المجتمعات كان هو الطابع
العبودي ، إلا أن ذلك لم يكن يعني انتفاء وجود عمال صناعيين أحرار ،
بل كان هناك عمال أحرار في كل حضارات العالم القديم ، وعلى الأخص
في مقاطعات الإمبراطورية الرومانية . إلا أن هؤلاء كانوا في بعض الأحيان
يملكون اثنين أو ثلاثة من العبيد يعملون في ورشهم الصغيرة المتواضعة .
وكان هؤلاء العمال الأحرار يواجهون منافسة إنتاج العبيد . ولذلك ظهرت
في الحضارات القديمة تنظيمات طائفية لهؤلاء دفاعاً عن مصالحهم الحيوية .
وقد وقفت هذه التنظيمات الطائفية بدورها حجرة عثرة في سبيل التقدم التقني .
وفي ظل النظام العبودي ، كان الجزء الأكبر من العمل العبودي ، ومن

تواجه ، فى كل البلاد ، يصرف ملاك العبيد بطريقة غير منتجة لإشباع أهواء فردية وتكديس الكنوز والقيام بالأعمال الحربية ، وإعداد الجيوش وبناء وصيانة القصور والمباني الفاخرة . وإهرامات مصر هى أوضح مثال للاتفاق المائل للعمل غير المنتج . ولم يكن غير جزء منخفض من العمل العبودى وإنتاجه هو المخصص لتوسيع الانتاج الذى كان تطوره من ثم بطيئاً جداً . وقد كانت الحروب الدامية العاتية تؤدى إلى إبادة عدد كبير من السكان غير المحاربين ، وإلى اختفاء حضارات كاملة . .

الملكية التجارية والملكية السريانية :

ومع أن الاقتصاد العبودى ظل فى جوهره اقتصاداً طبيعياً ، بمعنى أن ما كان ينتجه العبد كان يستهلكه مالكه ومن يحيطون به من خدم وحاشية ، ولم يكن من ثم أساساً للمبادلة ، إلا أنه حدث فى ذروة النظام العبودى أن أخذت المبادلة تلعب دوراً يزداد أهمية . إذ أصبح جزء من المنتجات يباع فى الأسواق ، أو بمعنى آخر تحول جزء من هذه المنتجات إلى مبيع .

وبتقدم المبادلة ، تزايد دور النقود . وكانت أكثر السلع مبادلة هى التى تقوم بهذه الوظيفة ، ولذلك كانت الماشية لدى الكثير من الشعوب الراعية تقوم بوظيفة النقود . كما كان الملح ، والقمح ، والفراء تعتبر كذلك لدى شعوب أخرى . ولكن شيئاً فشيئاً حلت النقود المعدنية محل هذه الأشكال المختلفة للنقود (١) . وقد ظهرت النقود المعدنية الأولى فى الحضارات الشرقية حيث كانت تتداول قبل تاريخنا بألفين أو ثلاثة آلاف من السنين فى شكل سبائك من البرونز والفضة والذهب . ثم فى شكل نقود مسكوكة ابتداء من القرن السابع قبل الميلاد . وفى اليونان كانت النقود الحديدية

Laughlin, "Money, credit and price", Part 4. Ch II, CHICAGO (١)

تداول قبل تاريخنا بثمانية قرون . كما أن روما ، حتى القرنين الخامس والرابع قبل تاريخنا ، لم تكن تعرف غير النقود النحاسية ، ثم حلت بعد ذلك النقود الذهبية والفضية محل تلك النقود .

وقد قامت في الحضارات القديمة تجارة على جانب من النشاط والأهمية . تجارة كان قوامها العبيد باعتبارهم القوة الرئيسية للعمل ، والمواد الأولية ، والحاصلات الزراعية ، والماشية . وتاريخ المدن اليونانية يعطينا صورة واضحة عن نمو التجارة فيها . فقد كانت تجارتها التي انتشرت على شواطئ البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود على جانب من الأهمية . وقد كان يصاحب هذه التجارة السلب والقرصنة واستعباد المستعمرات . وتصور لنا إحدى قطع الغناء اليوناني القديمة ، ما كان يقوم به اليونانيون من اغارات على امتداد سواحل البحر الأبيض المتوسط يعودون بعدها بمتاعمهم ، ملتجئين إلى أكربولاتهم عندما يغنى البطل قائلا : « إن ثروتي هي حريق الكبيرة ، وسيفي ودرعي الذي يحمي جسمي ، بها أشتغل ، وبها أحصد ، وبها اسمي سيد العبيد . أما أولئك الذين لا يجرؤون على حمل الحربة والدرع الجميل ، فإنهم يركون أمامي ، كما يركون أمام سيد ، ويطلقون على الرئيس العظيم » .

وفي ظل نظام العبودية ، لم تكن النقود وسيلة فقط لشراء وبيع السلع ، ولكنها كانت تستخدم كذلك في الاستحواذ على عمل الآخرين بواسطة التجارة والربا . وأصبحت النقود التي تصرف في الاستحواذ على العمل الزائد وما ينتجه هذا العمل ، الوسيلة للاستغلال ، أي رأس مال . وبذلك كان رأس المال التجارى ورأس المال الربوى هما تاريخيا الشكلين الأولين لرأس المال . ورأس المال التجارى هو رأس المال المرتبط بالنشاط القائم على مبادلة السلع . إذ كان التاجر يستحوذ بالشراء وإعادة البيع على جزء هام من المنتج الزائد الذي يخلقه العبيد وصغار الفلاحين والحرفيين . كما

أن رأس المال المستخدم في شكل قروض نقدية أو عينية كان يستحوذ على العمل الزائد للفلاحين والحرفيين بالاستيلاء منهم على فوائد مرتفعة لتلك القروض ، كما كان يستحوذ على عمل هؤلاء الذي يستولى عليه الاستقراطيون ويدفعونه كفوائد ربوية للرايين الذين يقرضونهم النقود^(١) . .

متناقضات النظام العبودي :

كانت العبودية مرحلة ضرورية في تاريخ الانسانية . فهي وحدها التي جعلت من الممكن تقسيم العمل على نطاق واسع بين الزراعة والصناعة. وهي التي كانت وقوداً للحضارات القديمة التي كانت أساساً للتقدم التالي للانسانية . ففي ظل العبودية ، ورغمما عن التقدم اليسير في التقنية ، وصلت فروع عديدة للمعرفة ، كالرياضة والفلك ، والميكانيكا ، والهندسة المعمارية إلى درجة واضحة من النمو والتطور . وتركزت لنا أعمال النحت والبناء والآثار المعمارية والمؤلفات الأدبية التي تمت في تلك الحضارات القديمة بنعا للثقافة الانسانية وكنزاً من كنوزها .

ولكن النظام العبودي ، كان تعمل في داخله متناقضات ، أدت إلى انهياره وتحطمه : لقد كان الاستغلال الوحشي للعبيد ، يحطم هذه القوة الانتاجية الرئيسية للمجتمع . وكان شرط استمرار الاقتصاد العبودي هو استمرار سيل العبید وانخفاض سعرهم . وكانت الحرب هي المورد الرئيسي للعبيد . ولكن الحرب التي كانت تعتمد على قيام جيوش عمادها جماهير صغار المنتجين الأحرار ، من الفلاحين والحرفيين ، ما كان من الممكن أن تستمر طالما أن منافسة الانتاج الكبير القائم على العمل العبودي الرخيص ، كانت تحطم هؤلاء الفلاحين الحرفيين ، وطالما أن حمل هؤلاء

André Barjonet : "Plus-Value et Salarie"—Editions Sociales — p.22 (١)

الفلاحين والحرفيين للضرائب التي تتطلبها الحرب كان كذلك يقتل كاهلهم ويحولهم إلى مصافي العبيد .

وفي نطاق المجتمعات القائمة على العبودية ، في الشرق القديم ، وفي روما واليونان ، كان صراع جماهير العبيد يشتد في مقاومة قاهريهم . وتألفت ثورات العبيد ، مع كفاح صغار الفلاحين المستغلين ، للنضال ضد الفئة الممتازة من كبار ملاك العبيد والأراضي . وتذكرنا الثورة التي قادها سبارتاكوس من سنة ٧٤ إلى سنة ٧١ قبل تاريخنا الحديث ، والتي كانت من أهم الثورات التي حدثت في الأمبراطورية الرومانية ، والتي تربط باسمها أكبر حوادث صراع العبيد ضد سادتهم ، بما كانت عليه تلك الثورات من قوة . وعلى مر القرون كانت تزداد هذه الثورات حدة ، وكان ملاك العبيد يعملون على قمعها بأشد أنواع القمع قسوة وإرهابا .

وترتب على إخفاء الفلاحين الأحرار ، وعلى زيادة حدة ثورات العبيد والفلاحين ، أن تقوض سلطان تلك المجتمعات الحربية والسياسي ، وتلت الانتصارات هزائم ، كما تلت حروب الغزو حروب دفاعية . وجف النبع الذي كان يقدم سيلا من العبيد بأرخص الأثمان ، ووقدت التجارة أهميتها وانتظامها ، وانهارت البلدان الغنية ونقص عدد سكانها ، وانفصمت الحرف ، وخلت المدن .

ونتيجة لذلك أصبحت علاقات الانتاج القائمة على العمل العبودي عوائق لقوى المجتمع الانتاجية المتزايدة ، واستنفذ عمل العبيد امكانياته . وأصبح لازماً لوجود التطابق الختامي بين علاقات الانتاج وطابع القوى الانتاجية أن تحل علاقات انتاج جديدة محل علاقات الانتاج القائمة على العبودية . علاقات انتاج تسمح بتعديل الظروف الاجتماعية للكادحين الذين هم القوى المنتجة الرئيسية ، أي تسمح بأن يحل محل العبيد عمالهم بعض المصلحة في انتاج عملهم .

وقد ترتب على توقف الانتاج الكبير القائم على العبودية ، عن كونه قد أصبح مجزياً ، أن أخذ السادة يمتقون كثيراً من عبيدهم ، وهم أولئك الذين لم يعد عملهم منتجاً لأى منتج فائض . وقسمت الأملاك الكبيرة إلى أجزاء صغيرة أعطيت إلى العبيد القدامى والمواطنين الذين كانوا أحراراً وقضت عليهم منافسة الانتاج العبودى لهم وتحولوا إلى عبيد ، وذلك مقابل مستحقات ، كان عليهم دفعها إلى المالك العقارى الكبير.. وقد كان هؤلاء الزارعون الجدد المرتبطين بأجزاء أرضهم الصغيرة والذين كانوا يباعون معها ، يكونون فئة جديدة من المنتجين الصغار ، كانوا وسطاً بين الأحرار والعبيد ، ويطلق عليهم أرقاء الأرض .

وهكذا قادت التناقضات الكامنة داخل المجتمعات العبودية ، من عدم التطابق بين مطالب غير المنتجين ، ونتاج المنتجين ، وما صحب ذلك من هزات خارجية نتيجة للغزوات المتلاحقة التى قامت بها القبائل البدائية . المحاربة ، إلى تحطيم هذا النظام وقيام نظام اقتصادى جديد . . هو النظام الاقطاعى . .

الفصل الثالث

الملكية الاقطاعية

أصل الملكية الاقطاعية:

ظهرت الملكية الاقطاعية كمرحلة ضرورية في تاريخ المجتمع ، عندما استنفدت العبودية كل إمكانياتها ، وعندما أصبح نمو القوى الانتاجية غير ممكن إلا بفضل عمل جماهير الفلاحين المستقلين الذين يملكون أدوات عملهم ، والذين لهم بعض المصلحة في العمل .

وقد ظهرت الملكية الاقطاعية في بلدان مختلفة ، إلا أنها كانت تتميز في كل بلد منها بخصائص معينة . فقد ظهرت في الصين منذ أكثر من ألفي سنة ، كما أنها استمرت في أوروبا خلال عدة قرون منذ سقوط الامبراطورية الرومانية في القرن الخامس^(١) حتى قيام الثورات البورجوازية التي حدثت في القرن السابع عشر في إنجلترا ، وفي القرن الثامن عشر في فرنسا . ونمت عملية تكون الاقطاعية في مختلف البلدان بأشكال مختلفة ، ولكنها أفضت في كل مكان إلى نفس النتائج ، فقد أصبح الفلاحون الذين كانوا أحراراً من قبل ، معتمدين إعتاداً شخصياً على الاقطاعيين الذين يستولون على أراضيهم . كما تحللت من ناحية أخرى الفوارق التي كانت موجودة فيما مضى بين العبيد القدامى والأرقاء والأحرار ، واندمج هؤلاء جميعاً فيما أطلق عليه جماهير الفلاحين الاقنان .

ومن الخطأ القول بأن الانتقال من الشيوعية البدائية إلى الملكية العبودية ، ثم الانتقال من هذه الملكية إلى الملكية الاقطاعية ، يعنى حتمية مرور كل الشعوب مروراً متتابعاً بكل هذه المراحل للتطور الاجتماعى . فقد وجدت بعض الشعوب فى ظروف سمحت لها بتفادى هذه أو تلك من مراحل التطور ، وبالمرور دفعة واحدة إلى مرحلة عليا . وهو ما حدث فى روسيا . إذ تم انتقال الجماعات البدائية إلى الاقطاعية دون المرور بمرحلة العبودية على النحو الذى سنفصله فيما بعد .

وسنستعرض فى هذه الدراسة كيف قامت الاقطاعية فى أوروبا الغربية على أنقاض المجتمع الرومانى العبودى ، وكيف تم التحول فى روسيا من المجتمعات البدائية إلى النظام الاقطاعى ، باعتبارهما مثلين مختلفين من أمثلة خطوات التطور التاريخى التى تسير عليها المجتمعات .

قامت الملكية الاقطاعية فى أوروبا الغربية من تحلل وتشابك حركتين تاريخيتين مختلفتين ، فقد ترتب على إنهيار نظام الانتاج العبودى فى الإمبراطورية الرومانية أن عاد المستقلون ، والعبيد القداى ، والفلاحون الذين كانوا خاضعين لاستغلال وسيطرة ملوك العبيد إلى الأرض . وكان هؤلاء كما قلنا من قبل يعرفون بالأرقاء . وكانوا ملزمين بزراعة أرض سيدهم المالك العقارى الكبير ، وبأن يدفعوا له مبالغاً من المال أو جزءا من المحصول مقابل زراعتهم الأرض ، فضلا عن التزامهم ببعض المستحقات . وفى هذا الوقت كانت قبائل الغزاة البرابرة تهاجم الإمبراطورية الرومانية وتعمل على تقويضها ، وكانت هذه القبائل قد وصلت فى ذلك الوقت إلى مرحلة تحلل النظم العشائرى ، فحدث نتيجة لهذين الفعلين التاريخيين أن قامت الاقطاعية الأوربية التى كانت لها سماتها الخاصة .

وقد استعرضنا فى الفصل الثانى ، للتناقضات الكامنة داخل النظام العبودى والتى أدت فى النهاية إلى تفكك الأملاك العقارية الواسعة التى

كانت تقوم على أساس العمل العبودى ، وإلى انهيار الورش العبودية الكبيرة وبالتالي إلى تحطيم الملكية العبودية . ويعنينا هنا الآن ما أحدثه فعل الغزو الذى قامت به القبائل البدائية من تصفية بقايا النظام العبودى ، ووضع أسس الملكية الاقطاعية .

كانت قبائل الجرمان التى قهرت الامبراطورية الرومانية ، قد وصلت قبل الغزو إلى مرحلة تحلل التنظيم العشائرى ، بمعنى أن الأراضى الزراعية كانت لدى هذه القبائل مقسمة على العائلات ومملوكة لها ملكية خاصة ، بينما كانت الغابات والأراضى البور والمستنقعات والبرارى ما تزال شائعة ومتروكة للاستعمال الجماعى . وكانت قد تكونت لدى هذه القبائل نتيجة لتقسيم الأرض على العائلات ، ولزيادة قطعان الماشية ، والأموال المنقولة ، عائلات ارستقراطية تتمتع بالاستحواز على جزء كبير من أراضى العشيرة ، وكانت هذه العائلات الارستقراطية هى عائلات زعماء العشيرة الذين أصبح فعل اختيارهم مقصورا على عائلة بذاتها ، بل وأصبح فى نهايته موروثا ، بعد أن كان فى بداية الأمر بالانتخاب . كما تكونت كذلك لدى هذه القبائل التى كانت ، بطبيعتها ، ونتيجة لتأخر قوى الانتاج ، شعوبا محاربة ، تنظييات عسكرية تكونت من الرؤساء العسكريين وتابعيهم الذين كانوا ينظمون أنفسهم جماعات أصبحت ذات طابع حربى دائم^(١) وكان هؤلاء العسكريون يمتلكون بدورهم مساحات واسعة من الأرض . وعندما اجتاحت قبائل الجرمان أراضى الامبراطورية الرومانية ، استولى هؤلاء على ثلثى الأراضى وقاموا بتقسيمها . وقد حدث هذا التقسيم وفقا لتكوينهم العشائرى . ولكن نظراً لقلة عدد الغزاة فقد بقيت مساحات واسعة من الأراضى شائعة بغير تقسيم ، وأصبح جزء من هذه الأراضى شائعاً للشعب كله ، وجزء آخر للقبائل والعشائر . وكانت الأراضى

(١) Rudolf Huebner, tr. Francis Philbrick, 1918. bk. 11, chs V. VI.

الزراعية تقسم بين عائلات العشيرة تقسماً متساوياً بينما كانت الغابات والمرعى تبقى شائعة للاستعمال الجماعى . وهكذا تكونت فئة كبيرة من صغار الفلاحين المستقلين ، ولكن هذا الاستقلال لم يستمر طويلاً ، فقد أدت الملكية الخاصة للأرض ولوسائل الانتاج الأخرى إلى عدم المساواة فى الثروات بين أعضاء الجماعة الفروية الواحدة ، إلى تركيز الثروات بين عائلات معينة وبين أيدي الرؤساء العسكريين ، وأخذ الفلاحون يفقدون شيئاً فشيئاً حريتهم الشخصية لصالح كبار الملاك العقاريين .

وقد حدث نتيجة للغزو أن أصبحت السيطرة على الرعايا غير متوافقة مع التنظيم العشائرى ، فلم يكن يسمع فى بداية الأمر بقبول جماهير الرومان فى كيان العشائر ، كما أنه استحوطت السيطرة على الرومانيين بوسائل العشيرة وطرقها ، ولذلك وجب أن يحل محل الدولة الرومانية التى بقيت أجهزتها الإدارية موجودة ، بديلاً . فكان لا بد من وجود دولة . وأصبح من الضروري أن تتحول أجهزة التكوين العشائرى نتيجة لهذه الظروف بطريقة سريعة عاجلة إلى أجهزة دولة ، وأن يتدعم سلطان الممثل المباشر للغزاة وهو الرئيس الحربى ، وذلك للمحافظة على سلامة الأراضي المغزوة من القوى الداخلية والقوى الخارجية ، ومن ثم تحولت الرئاسة الحربية إلى ملكية ، وتحول الرئيس الحربى إلى ملك ، وقامت على أنقاض الامبراطورية الرومانية عدة دول جديدة على رأس كل منها ملك كان يركز ، باعتقاده على أرسقراطية العشيرة وأتباعه المحاربين ، السلطان فى يده . وحدث نتيجة لاستقرار العشائر أن أخذ يزداد الاختلاطين الرومان والجرمان ، وبعد أن كانت الرابطة بين الأفراد تحددها صلة الانتساب إلى نفس العشيرة ، أصبحت تتحدد شيئاً فشيئاً بصلة الإقامة على نفس الاقليم ، بمعنى أن التكوين العشائرى الذى كان قائماً على صلة القربى قد أخذ يتحول إلى تكوين إقليمي طابعه وحدة الإقامة على إقليم معين .

وكان من نتيجة تحول الرؤساء العسكريين إلى ملوك ، أن أخذوا
يسلبون الأراضي من الشعب ويوزعونها على أقاربهم وأتباعهم مقابل
الزمام هؤلاء بالقيام بالخدمة العسكرية لهم . وانتقلت ملكيات عقارية
واسعة إلى أيدي المحاربين وخدام الملك ، بدأت في أول الأمر باعتبارها
منح لمدى الحياة . ثم تحولت إلى أملاك تورث للإبناء، وكانت هذه الأراضي
تعرف باسم الاقطاعات ، وهو الاسم الذي أخذت منه كلمة الاقطاعية التي
أصبحت تطلق على هذا النظام الاجتماعي الجديد^(١).

وقد تابعت في أوروبا منذ القرنين الخامس والسادس حتى القرنين
التاسع والعاشر عملية التحول إلى الملكية الاقطاعية التي أصبحت لها سماتها
المميزة التي سنفصلها بعدئذ .

أما في روسيا ، فقد ظهرت العبودية الأبوية في عصر تحلل الجماعة ،
ولكن التطور سار من الناحية الجوهرية ، لا في طريق العبودية ، ولكن
في طريق الاقطاعية . ذلك أن قبائل السلاف التي كانت وما زالت تعيش
في ظل نظام عشائري ، كانت قد هاجمت في القرن الثالث من تاريخنا
الامبراطورية الرومانية للاستيلاء على مدن الشاطئ الشمالي للبحر الأسود ،
ولعبت بذلك دوراً في سقوط العبودية ، مما حتم من ثم انتقال هذه الجماعات
البدائية إلى الاقطاعية بعد أن كانت العبودية قد اختفت في بلاد أوروبا
الغربية وتوطد النظام الاقطاعي .

وقد حدث الانتقال إلى النظام الاقطاعي في روسيا نتيجة للتطورات
التي حدثت في ملكية الأرض ، فقد ترتب على توزيع الأراضي في الجماعات
التي كان يطلق عليها « المير » Mir على العائلات الفردية أن تفككت
الجماعة وأخذ عدم التساوي في الثروات يخلق تعارضين الأغنياء والفقراء

M. Bloch, La Société féodale, La formation des biens de dépendence, (١)
pp. 254—260 (1939)

الذي ناقش أصل كلمة الاقطاعية مناقشه لنوعية ، مرجعاً إليها إلى أصولها اللغوية.

كما أخذ يخلق طبقة من النبلاء بين أفراد هذه القبائل استولت على الأراضي وحولت الفلاحين الأحرار إلى تابعين لها .

التنظيم الإقطاعي :

قلنا أن رابطة شخصية قوية كانت تربط الملك بأتباعه المحاربين وبارستقراطية العشيرة ، وأنه لذلك منحهم الأرض الواسعة في مقابل تدعيم سلطانه ، وأصبحوا أتباعا (Vassaux) له . ومن ثم توطدت العلاقة المنوية التي ربطت الملك بهؤلاء الأتباع ، بعلاقة مادية هي الأرض التي كان يعطيها لهم ويتلقونها منه والتي كان من الممكن في بداية الأمر أن يسترجعها من التابع الذي لا يقوم بالتزاماته قبله ^(١) . وقد كان المفروض أن تدعم الأرض من احساسات ولاء التابع للملك ، ولكنها على العكس من ذلك أعطت للتابع بمرور الزمن استقلالاً مادياً وقوت من مركزه الاقتصادي بينما أخذت تضعف من مركز الملك الذي تنازل عن جزء من أراضيهِ لصالح أتباعه . وكان هذا هو السبب الرئيسي في انحطاط سلطان الملكية وفي الانقسام الإقطاعي . فسرعان ما أصبح للسيد الإقطاعي الذي كان تابعا للملك أتباعه هو كذلك الذين يأتمرون بأمره ، وسرعان ما أصبح شخصية لها استقلالها من الناحية العملية وأصبح يعيش في أرضه الواسعة، في اقتصاد مغلق ، على عمل فلاحيه الذين كان عليه من ثم واجب حمايتهم باعتبارهم مصدر ثروته ^(٢) . وقد ظهرت هذه الحماية بشكل واضح في أثناء غارات قبائل النورماند والهنگار ، التي دفعت بكثير من الفلاحين المستقلين إلى التخلي بإرادتهم عن أراضيهم للسيد الإقطاعي مقابل حمايتهم والدفاع عنهم وكان هذا الأخير يعيدها إليهم بعد ذلك، في شكل حيازة، لا ملكية، مقابل استحقاقات عديدة .

Plock and Maitland, History of English Law (2nd ed.) I. 67 (١)

G. G. Coulton; Medieval Panorama. ch IV. p. 45. (٢)

وبتلور الملكية الاقطاعية تحدت فئات السكان فيما يلي : فمن جانب كلن هناك الاقطاعيون وأتباعهم وهم سادة الأرض ، والاتقان الذين كانوا خاضعين لهؤلاء السادة . ومن جانب آخر كان هناك الفلاحون الأحرار الذين كانوا يخفون شيئا فشيئا ويذبون في جماهير الاتقان ، والحرفيون المستقلون ، وإلى جانب هؤلاء وهؤلاء ، كانت تقف الكنيسة كمالك إقطاعية كبيرة لمساحات واسعة من الأراضي (١)

وقد قلنا من قبل أن أتباع الملك قد تحولوا إلى إقطاعيين وأصبح لهم دورهم أتباعهم . وسنصل مركز الاقطاعيين والأتباع ثم مركز الكنيسة باعتبار هؤلاء جميعا سادة للأرض وللجماهير الاتقان وتبع ذلك بدراسة لحالة الاتقان والفلاحين الأحرار وللتطورات التي حدثت للحرفة .

الاقطاعيون والاتباع :

كان الاقطاعي ، سواء أكان الملك أو أحد الاقطاعيين الكبار ، يعطى لبعض أتباعه مساحات من الأرض مقابل قيامهم ببعض الإلتزامات وقد ارتكز هذا الفعل في بدايته على الولاء أى على فكرة الإخلاص الشخصى التي تربط التابع بالقطاعى باعتبارها أساساً للمنفعة (٢) . فكان فعل استحواز التابع على الاقطاعية التي يمنحها له الاقطاعى يعنى حما ولائه لهذا الأخير وكان هذا الولاء هو بمن حقه فى الانتفاع العقارى . وقد هدف الملوك والاقطاعيون بذلك إلى تدعيم سلطانهم ونفوذهم لخلق أتباع يدينون لهم بالولاء فيعضدونهم فى استغلال جماهير الفلاحين من الاتقان وصغار المزارعين . ولم يكن القصد من تسليم هذه الاقطاعات للاتباع هو مجرد منفعة هؤلاء بالأرض التي يستحوذون عليها بل كان الهدف الرئيسى، كما

(١) Marion Gibbs, p. 9 المرجع السابق

(٢) Marion Gibbs, p. 92 المرجع السابق

قلنا، هو خلق الناصر بن المؤيد بن (١). ولذلك كان للاقطاعى فى بداية الأمر الحق فى أن يسترجع الاقطاعية من التابع إذا رأى أن ولائه له قد أصبح محل شك ، وإذا رأى أن الغرض من تسليمه الاقطاعة لم يتحقق على النحو الذى يكفل له الضغط على جماهير الفلاحين وجعلهم فى حالة من الخنوع . وقد كان تسليم الاقطاعى الاقطاعة للتابع ، يتم فى بداية الأمر بشكليات تعد أثراً من أثار فكرة إقتران الملكية فى نشأتها بالاستحواذ والاستعمال ، فكان الاقطاعى يسلم للتابع شيئاً رمزياً كمصا أو رمح أو غصن شجرة مشيراً بذلك إلى أنه قد سلمه الاقطاعة ثم ينتقلان سوياً لرؤية الأرض وكان يطلق على هذا الفعل فى التعبير القانونى « التقليد الرمزى » وبقي الحال كذلك حتى القرن الثانى عشر عندما استعفى عن هذه الشكليات بعقد مكتوب أطلق عليه « الاعتراف » وبمقتضاه كان التابع يعترف بأنه قد أخذ من الإقطاعى ما حواه ذلك العقد .

وظل الولاء من جانب التابع للاقطاعى خلال فترة طويلة هو المصدر الشكلى للاستحواذ ولذلك كانت شكليات هذا الولاء تتكرر وتتجدد عند حدوث تغير فى شخص أى من الاقطاعى والتابع . فكان التابع فى ظل الاقطاعية الأروية يقوم فى خلال الأربعين يوماً التالية لوفاة السيد الاقطاعى بالانتقال بنفسه إلى القصر الرئيسى أى قصر الاقطاعى « ليبر عن أمانته فى أن يجد على الدوام حماية له فى هذا القصر » وكان إذا قابل السيد الاقطاعى الجديد يقابله وقد بدأ عليه الحشوع والخنوع فيطلب منه الحماية وهو عارى الرأس ودون أن يحمل سيفاً أو حراباً ، ويضع ركبته على الأرض مطبقاً يديه على بعضهما ، ولكى يتقبل الاقطاعى هذه الأمانة كان يضع يدهى التابع بين يديه كعلامة على الحماية والاتحاد ويقسم التابع على الأنجيل قسم الأمانة وبعدئذ يقبله الاقطاعى فى فمه ثم يقوم التابع

بما يطلق عليه « الاقرار والتعديد » أى تعديد الأراضى والملحقات التى يضمها تحت حماية الاقطاعى . أما إذا لم يجد الاقطاعى الجديد فى قصره فإنه كان يقدم فى حضور من يمثله دلائل ولأنه أمام باب القصر ، وهو خاضع كذلك .

وقد كان من المفروض أن تؤكد الأرض الإحساس بالولاء من جانب التابع نحو الاقطاعى ، إلا أن ما حدث فعلاً نتيجة لاستحواذ التابع على الأرض هو تدعيم مركزه الاقتصادى واستقلاله المادى . وأصبح من حق التابع أن ينقل اقطاعه إلى ورثته من النسوة والأطفال ، رغمًا عن أن استحواذه على الأرض قد بدأ مشروطاً بشكلى ولأنه الشخصى التى أشرنا إليها . وبعد أن كان استرجاع الاقطاعة فى العصور الاقطاعية الأولى من الأمور العادية فى حالة وفاة التابع عن أولاد قصر ، تأسست شيئاً فشيئاً الوراثة العادية للاقطاعات نتيجة لتدعيم مركز التابع ، وبدأت توجد الحلول لمشكلة الولاء فى حالة الموت عن نسوة وأطفال بمن لا يستطيعون القيام بالالتزامات الاقطاعية التى تتطلبها الرابطة بين الاقطاعى وتابعيه . وقد حلت هذه المشكلة بالنسبة للنسوة فى المانيا فى سنة ١٠٣٧ حلاً قاطعاً إذ أصبح الحق المطلق الحالى فى الارث للذكور وحدهم . وكانت المحاولة الأولى لتدعيم حق التابع على أرضه وامتداده إلى أولاده القصر بعد وفاته هى التى أشار إليها شارل لا شوف Charles La Chove ، وهى أن أحد كونتات إيطاليا تشجيعاً منه ومكافأة لتابع توفى وهو فى خدمته دون أن يترك غير طفل صغير السن ، قد أمر بأن تدار الاقطاعية لصالح الطفل بمعرفة الضباط والقس وموظفى الكونتية — ثم بدأت الحلول تتوالى فكانت أن فرضت الحماية على الابن القاصر فى شكل وصاية تبيح للوصى حق استغلال اقطاعه القاصر . وكانت هذه الحماية تتخذ أحد طابعين ، إما أن يعتبر الاقطاعى نفسه وصياً على ابن تابعه ويكون له حق التمتع

بالاقتطاعة حتى يبلغ القاصر سن الرشد ، أو أن يترك ذلك لشخص آخر .
وعلى العموم ، فإن الرابطة القوية التي ربطت التابع بالاقتطاعي في بداية
الأمر والتي أصبحت تتحلل شيئاً فشيئاً ، كانت تخلق التزامات على كل
منهما قبل الآخر .

وقد كانت التزامات التابع حيال الاقتطاعي ، هي التزامات سلبية
وإيجابية . أما التزاماته السلبية فكانت تتركز في عدم قيامه بما يغير
الاقتطاعي أو ينافي مصالحه ، وكانت التزاماته الإيجابية متعددة ، وسنذكر
هنا أهم هذه الالتزامات .

كان أظهر هذه الالتزامات هو « العون العسكري » . فالعلاقة التي قامت
في البداية بين التابع والاقتطاعي ، والتي هدفت إلى تدعيم مركز هذا
الأخير بخلق فئة من المؤيدين الذين يستغلون جماهير الفلاحين ، كانت
توجب على التابع أن يتبع الاقتطاعي في حروبه^(١) . وقد بدأ الزام التابع
بالعون العسكري دون أن تكون عليه حدود أو قيود ، فكان التابع
يساهم دوماً في حروب الاقتطاعي مهما كانت الدوافع إليها ، ومهما طالت
مدتها ؛ و شيئاً فشيئاً ، نتيجة لتدعيم مركز التابع ذاته ، أصبحت هذه الخدمة
العسكرية واجبة على التابع لمدة أربعين يوماً ، بل وأصبح التحلل منها
والاستعاضة بآخرٍ محل محل التابع للمطالب بها من الأمور الكثيرة الوقوع ،
ثم أدى عدم كفاية مدة الأربعين يوماً لسد ما تحتاجه الحروب الهامة ،
إلى أن أخذت تم فكرة حصول الملوك والاقتطاعيين على مبالغ من المال
في مقابل التخلي عن الالتزامات العسكرية ، وأصبحت المبالغ التي تحصل من

(١) كانت النصوص الرئيسية في العصر الاقتطاعي تستعمل تعبيراً معقداً لكي تعني
الخدمة العسكرية هو تعبير Ost et Clevauchée . ومفهوم هذا التعبير التزام التابع باعداد
معسكر الاقتطاعي وفرسانه ، ويرجع أصل هذا التعبير إلى العصر السكاروليني —
راجع في ذلك كانت ، المرجع السابق .

هذا البدل تستخدم في دفع أجور جنود مرتزقة يستطيعون القيام بمهمات
حربية ذات شأن .

ومن التزامات التابع كذلك ، العون المالى ، وهو الضريبة التى يفرضها
السيد على أتباعه في بعض الحالات التى حددها العرف . وكانت أكثر
مظاهر هذا العون عمومية في العصر الاقطاعى في أوروبا الغربية ، هو
ما يطلق عليه العون ذو الأربعة حالات . وكانت هذه الحالات الأربعة
هى ، فدية السيد الاقطاعى الأسير ، وتنصيب ابنه الأكبر فارساً ، وزواج
ابنته الكبرى ، ورحيله للجهاد .^١ وكان العون المالى يقتصر في إنجلترا على
ثلاث حالات إذا لم تكن حالة الرحيل للجهاد من بين الحالات المعروفة
هناك ، والتى يتحتم على التابع فيها أن يعد الاقطاعى بالمساعدة المالية . وعلى
العكس من ذلك كان كونت دى بروفانس يطلب العون المالى من أتباعه في
سته حالات هى الحالات الأربعة السابقة مضافاً إليها حالتين هما ، أول
جلوسه في المحكمة الامبراطورية ، وأول دعوة له للسلام من
الامبراطور . وعلى العموم فقد كان هذا العون المالى كما يقول كلمنت يقع
على عاتق الفلاحين وحدهم ، ذلك أن الاتباع كانوا يقومون فقط في هذه
الحالة بمهمة الوسيطاء الذين يقومون بنقل المبالغ التى يحصلونها هم أنفسهم
من الفلاحين إلى الاقطاعى ، بعد أن يقطعوا جزءاً منها لصالحهم^(١) .

وكان التابع يلتزم كذلك بأن يضع بيته إبان فترات الحرب تحت إمرة
الاقطاعى إذا ما اقتضت الحاجة الاستراتيجية ذلك .

كما كان يلتزم فضلاً عن ذلك باستقبال الاقطاعى في منزله ، وفقاً
للتقليد الاقطاعى الذى أصبح حقاً للسيد الاقطاعى ، والذى يقضى بأن
هذا الأخير يعتبر في منزله عندما يكون في منزل أحد أتباعه .

وكان على التابع كذلك أن يلجأ إلى قضاء الاقطاعى ، فكان يلتزم

(١) Calmette. p. 43 المرجع السابق .

بأن يتوجه إلى مجلس القضاء الاقطاعي الذي كانت جلساته السنوية يحددها العرف بثلاثة : في عيد الميلاد ، وعيد الفصح ، وعيد الحسبين ، وقد كانت خدمة مجلس القضاء ذات طابعين ، كما كان السيد الاقطاعي يجمع مجلس قضائه كي يصدر أحكامه ، كان يجمعهم كذلك للتشاور معهم ، وكانت العدالة في المجتمع الاقطاعي حتى من ناحيتها الشكلية عدالة طبقية إذا كان كل شخص لا يحاكم إلا أمام التساوين معهم ، فكان التابع يحاكم أمام محكمة مكونة من تابعين أمثاله ورأسها الاقطاعي المشترك بالنسبة لهم . وكانت المحكمة تحكم بعد سماع الشهود أو بعد حلف اليمين أو تحكم ببارزة قضائية كانت نتيجتها تعتبر في مثل هذه الحالة هي حكم الله (١) .

وقد قلنا من قبل أن الاقطاعي كان يستطيع في بداية الأزمنة الاقطاعية أن يسترجع الاقطاعة عند وفاة التابع ، وأنه قد ترتب على تدعيم مركز التابع أن أصبح هذا الأخير يستطيع أن ينقل اقطاعه إلى ورثته ، إلا أن الاقطاعي ظل يستغل هذه الوفاة للحصول من ورثة التابع على مبالغ معينة حتى يقوم بتنصيبهم على تلك الاقطاعة . وكان تحديد هذا المبلغ موكول في بداية الأمر إلى اتفاق الطرفين المستفيدين وتقديرهما . ثم أصبح العرف يحدده بعدئذ ، وكان عادة ما يوازي دخل الاقطاعة في سنة .

وبعد أن كان التابع لا يستطيع في بداية الاقطاعية أن ينقص من قيمة الاقطاعة بأي شكل من الأشكال ، أصبح يستطيع بمرور الوقت ونتيجة استحواذه استحواذاً فعلياً على الأرض ، أن ينقص من العناصر المكونة للاقطاعة بأن يتصرف في جزء منها بالبيع أو أن يحرر بعض أبنائها إلا أنه كان يلتزم في مقابل ذلك بتعويض الاقطاعي عن تلك الأفعال فكان يدفع له مبلغاً من النقود إذا عتق أحد الاقنان أو إذا باع أو وهب جزءاً من الأرض لأحد الأشخاص أو للكنيسة وكان ما يحصل عليه الاقطاعي في

(١) المرجع السابق .

حالة البيع يبلغ في أغلب الأحيان خمس الثمن . وفي مقابل التزامات التابع ، كان الاقطاعي يلتزم كذلك قبل تابعه بالالتزامات تتركز في أمرين ، العون والحماية القضائية ، بمعنى أن الاقطاعي كان ملازماً في حالة حدوث هجوم على التابع أن يبادر إلى نجده ، كما كان ملازماً كذلك بأن يدعم له حيازته للاقطاعية من كل نزاع ينشأ حولها ، وذلك يعني أنه كان عليه واجب حمايته قضائياً .

وعلى العموم فقد كون الاقطاعيون والاتباع رغم عدم تجانسهم ، ورغم التزامات الاتباع المفروضة عليهم لصالح الاقطاعيين ، كون هؤلاء جميعاً طبقة اجتماعية سيطرت على الدولة وكانت تتمتع بامتيازات سياسية واقتصادية متسعة ، وارتكزت في وجودها على طبقة الفلاحين الاقنان الذين كانوا مسؤولين من كل حق سياسي ، والذين كان يطلق على نظامهم بحق «عبودية الإنسان الملحق بالأرض» .

الملكية الكنائسية :

اجتازت إيديولوجية روما العبودية ، في عصر تحلل الامبراطورية الرومانية أزمة عميقة وترتب على زيادة متناقضات الامبراطورية المشرفة على الموت ، ولادة إيديولوجية دينية جديدة هي المسيحية التي كانت في ذلك الوقت ترجمة لاحتجاجات العبيد وكتل الفلاحين المنهارة والحرفيين ، ضد العبودية والطغيان ، كما تطابقت للمسيحية مع أفكار الكثيرين من أفراد الطبقات المسيطرة الذين أدركوا حتمية الانهيار . فكانت المسيحية توجه الانذار إلى الأغنياء وذوى السلطان حتى سقطت الامبراطورية الرومانية فأخذت تحض على الحشوع وعلى البحث عن الخلاص في الحياة الأخيرة . ثم استغلتها بعد ذلك الطبقات المسيطرة كسلاح روحي لتبرير مصالح هذه الطبقات واستغلالها للطبقات الكادحة ، وللدفاع عن ذلك (١) .

ونتيجة لما تمنحه الديانة المسيحية للمخلصين الحاشعين من حياة ناعمة في العالم الآخر ، أصبح الأفراد في المصور الأولى للاقطاعية التي كانت ما تزال مليئة بالاضطرابات والهزات ، يبحثون لدى الكنيسة أكثر من بحسهم لدى السادة الاقطاعيين عن حماية أموالهم وأرواحهم . فقد كان القس يملك سلطة لم يكن يتمتع بها الاقطاعي ، إذ كان يفتح أبواب السماء ، وكم كان الناس في ذلك الوقت ، وقد كانوا ذوي إيمان متأجج عنيف رغم سذاجته ، في حاجة إلى دخول الجنة من أبوابها . وتمطينا الملاحم وهي التعبير الحقيقي عن العواطف والأفكار الداخلية للشعوب صورة لما كان عليه مركز رجال الدين ، إذ كانت هذه الملاحم تهب للقس سلطة الانقاذ من لهب الجحيم وتوزيع الأمان في الجنة . وفي أغنية رولان كان القس تيربان Turpin يعد الفرسان العاطفيين بالجنة كي يدفعهم إلى القتال . ولذلك كان الشخص يهب الكنيسة قبل وفاته جزءاً من أمواله حتى يضمن له مكاناً في الجنة . وقد بدأت هذه الهبة اختيارية متروكة لحرية الأفراد ، ثم انتهت باعتبارها مفروضة ، إذ كانت الكنيسة تتحكم في الوصايا لكيلا يموت أحد دون أن يخلف لها نصيباً من أملاكه . وقد كتب منتسكيو في كتابه روح الشرائع يقول : إن كل شخص كان يموت دون أن يعطي للكنيسة جزءاً من أمواله كان مجرد من الاتحاد الطائفي والدفنة الدينية . فإذا مات أحد الأشخاص دون أن يهب جزءاً من أمواله للكنيسة كان يجب على أقاربه أن يطالبوا القس بأن يشترك معهم في اختيار محكمين لتحديد ما كان يدفعه المتوفى في حالة ما إذا كان قد قام بعمل وصيته (١) . وأخذ القساوسة يدفعون الناس دفعاً إلى التخاص من أملاكهم أثناء حياتهم بأن يهبوها إلى الكنيسة ، على أن يحتفظوا بحق الاستفاد بها طوال حياتهم إلى يوم مماتهم . كما أدى الخوف الذي سببته الخرافة القائلة بأن العالم

سينتهى في العام الألف من تاريخنا إلى مضاعفة وتنمية الهبات للقساوسة والأديرة . وساد الاعتقاد وقتئذ بأنه لا جدوى من الاحتفاظ بأموال العالم كله ، ما دام كل من على الأرض من إنسان وحيوان سينمحي ساعة تدق أجراس النهاية . ومر العام الألف وبقى العالم على ما هو عليه من وجود مستجر ، وكانت الكنيسة قد اتخمت بالأموال . وتنبه الناس ولكن بعد فوات الأوان . وبدأ كثير من الورثة في ذلك الوقت يهاجمون تلك الوصايا فاستعانت الكنيسة بقرارات الحرمان واللعنات . وبدأ ذلك واضحاً في الجامعات التي كانت توضح حقوق الكنيسة في ذلك العصر إذ كانت مليئة بصيغ اللعنات وذلك لكي تلقى جواً من الفزع والرعب في نفوس من يهبون الكنيسة أموالهم ، وفي نفوس أقاربهم . ومن هذه الصيغ الصيغة التي شوهدت في سجلات أوفيرن Auvergne « إذا كان أحد الأغراب ، أو أحد أقاربك ، أو ابتك ، من الجنون بحيث يهاجم هذا الاجراء كي يستولى عنوة على الأموال المكرسة لله والمخصصة لقسديسه ، فلتصبه الفاحشة التي أصابت هيرود ، أو الجروح التي ثخنت داتان وايرون ، وليصبه ما أصاب يهوذا الذي باع السيد المسيح ، وليعذب في أعماق الجحيم^(١) » . كما دفعت روح التدين إلى عمليات استرقاق كنائسية، وذلك أن الكثيرين من الرجال الأحرار كانوا لتدينهم مرتبطين بتأدية خدمات أو دفع رسوم للكنيسة أو أحد الأديرة ، ولذلك ارتعى البعض منهم بسبب الفقر أو الرغبة في الحماية من أعدائه في أحضان الكنيسة كي يحصلوا على حمايتها الدنيوية. فضلاً عن أن وسائل المعيشة التي هيأها القسس والكهنة لأقنائهم كانت تمتاز في بداية الأمر عن وسائل معيشة غيرهم من الأتقان . كما كان هؤلاء الأتقان يتمتعون بمزايا يضمنها لهم القانون على عكس غيرهم من الأتقان . ويقول جيرار Guérard إن أئنان الكنيسة والأديرة كانوا يتمتعون بنفس

(١) H. F. Rivière, Histoire des institutions de l'Auvergne

الامتيازات التي كان يتمتع بها ألقان الملك ، فكان لهم الحق في تعويض
يبلغ ثلاثة أضعاف التعويض الذي لغيرهم في حالات الإضرار بهم أو جرحهم ،
كما كان لورثتهم هذا الحق في حالة موتهم . وكان الملك والكنيسة دون
باقي الاقطاعيين يتحملون عبء متابعة الجاني في تلك الأحوال بينما كان
هذا العبء يقع في الحالات الأخرى على المصاب وعائلته .

وقد كان رجال الدين في بداية الأزمنة الاقطاعية هم الأشخاص الذين
يتمتعون—في أغلب الأحيان—بمجان من التعليم ، وكانوا في ذلك الوقت
يضعون هذا القدر من العلم في خدمة الشعب الذي يطعمهم ، وكانوا يتدخلون
بين السكان القرويين والسادة الذين يضغطون عليهم ، وقد بدأ هذا الاتحاد
وثيقاً في بادئ الأمر بين القسس والشعب في المدينة والريف، ولذلك فقد
دفع هذا الملوك الأول والرؤساء العسكريين إلى الاستيلاء على الكنائس
والأديرة التي كان يعطونها لأتباعهم ، فكان هناك في خلال الفترة من
القرن الثامن إلى القرن الثاني عشر عدد كبير من الكنائس مملوك
للمدنيين. ثم تحولت الكنيسة بعد ذلك إلى مالكة اقطاعية كبيرة ، وبعد
أن كانت تحارب العبودية في عصر الامبراطورية الرومانية ، أصبحت على
العكس من ذلك تعتنق نظام الألقان وتدافع عنه ، وأصبحت لها بدورها
مصالحها الاقتصادية المتعارضة مع مصالح القرويين. فكانت قوانين الكنيسة
تمنع رجالها من أن يحرر أحدهم ألقانه في كل الحالات التي يترتب فيها على
تحرير القن خسارة للأموال الكنائسية . وقد لوحظ أن أساقفة إيلي
و نورويتش ELY & NORWICH كانوا يطلبون من البابا السماح لهم بمجرد
تحرير قن واحد . وكان أسقف إكستر Exeter الذي لم يكن يحرر على
تحرير أحد الألقان يرر لنفسه تحرير أحدهم بأن هذا القن قد خدم بأمانة
و ذمة وإخلاص لمدة طويلة أصبح بعدها غير قادر على العمل. ! والواقع
أن تحرير الألقان كان يعتبر خرقاً للعهد الذي يوجب على القائمين بأثر

الكنيسة أن يحافظوا على ممتلكاتها ، وأن لا يفرطوا في شيء منها ، أو أن يحاولوا فصل أى جزء من أموالها . ومع أن القسس في نفس الوقت كانوا يعملون على أن يقوم السادة بتحرير أفتانهم كعمل من أعمال الاحسان والخير ، إلا أن ما كانت تقوم به الكنيسة من تحرير الأفتان كان يعتبر ضئيلاً هزئياً بالمقارنة مع ما قام به السادة . ويقول كاولتون أن هناك من الأدلة ما يقطع بأن القساوسة كانوا يبيعون هذه الحرية ولا يتبرعون بها ، وإنهم كانوا يبيعونها نقداً وبسعر السوق^(١) . بل لقد استمر نظام الأفتان في إنجلترا في ممتلكات الكنيسة أكثر مما استمر في أى ممتلكات أخرى .

مادة الأفتان في التنظيم الاقطاعى :

كان أساس علاقات الانتاج في المجتمع الاقطاعى هو ملكية السيد للأرض ، وملكيته المحددة للقرن . فلم يعد القرن غبداً كما كان في ظل المجتمع العبودى ، ولم يعد من حق السيد أن يقتله أو أن يبيعه ، وإنما أصبح لهذا القرن حق الاستحواذ على قطعة أرض يعمل فيها لصالحه هو ، كما أصبح مالكا لأدوات إنتاجه ، مقابل قيامه بالعمل في أرض الاقطاعى بأدواته ومأثيته ، أو مقابل تسليمه منتجه الفائض عيناً مقدراً بالنقود .

وقد كان عمل القرن ينقسم إلى قسمين ، عمل ضرورى لازم لمعيشته ومعيشة عائلته ، وعمل إضافى يخلق منتجاً إضافياً كان يستحوذ عليه السيد الاقطاعى .

وفي كثير من الأحيان لم يكن ما يحصل عليه الاقطاعى يقتصر على ما ينتجه عمل القرن الاضافى بل يمتد إلى عمله الضرورى . وكان أساس استيلاء المالك الاقطاعى على منتجات القرن سواء منها الاضافى أو الضرورى

يستند إلى الملكية الاقطاعية للأرض التي كانت ترتبط بها السيطرة المباشرة للمالك الاقطاعي على الفلاحين الخاضعين له .
وقد كان استيلاء المالك العقاري على المنتج الفائض للقرن يبدو في عدة أشكال سنستعرض هنا أهمها :

السخرة :

كانت السخرة مهيمنة في المراحل الأولى للاقطاعية ، فكان الفلاح يعمل وقتاً معيناً بأدوات عمله لدى المالك الاقطاعي سواء في زراعة الأرض أو في جني المحصول ، أو يقوم بالعمل في ورش السيد الاقطاعي أو ورش الأديرة في الوقت الذي لم يكن الانتاج الكبير قد ظهر فيه بعد .
وقد كان عمل القرن لدى الاقطاعي يبلغ ثلاثة أيام أو أكثر اسبوعياً ، فقد كان على كل قرن في اقطاعية جريت شسترفورد Great Chesterford مثلاً أن يقوم بسبعائة وأربعة عشر يوماً من العمل الاسبوعي في السنة ، وكان يوم العمل الاسبوعي يوازي عمل ربيع يوم من أيام العمل البادي ، فضلاً عن أنه كان مكلفاً عندما يحل وقت حرث الأرض بأن يحرق ما يقدر بستة عشر أكراً وربع (acre) وهذه تساوي في مجموعها أكثر من عمل ثلاثة أيام في الاسبوع وفي اقطاعية جلاستنبري Glastonbury كان على القرن أن يحرق أكثر من الأرض كما كان عليه ، إذا طلب منه ، بعدئذ أن يحرق نصف أكثر ، وكان كذلك مكلفاً بعرق الأرض مرة كل يوم اثنين في السنة ، وبأن يحمل أحمالاً للسيد ثلاث مرات في السنة ، وبأن يعمل في ضمن الحاصلات ثلاثة أيام وعليه أن يذهب كذلك إلى زراعة الكروم ، وهذا فضلاً عن التزامات أخرى معقدة كان عليه أن يقوم بها أو أن يدفع ثلاثة شلنات وأربعة بنسات للسيد في مقابل التحلل منها . وقد كان القرن لا يعنى إذا انقطع انقطاعاً عرضياً عن العمل لدى الاقطاعي ، فكان إذا ضاع يوم

لأى سبب من الأسباب لا يقبل السيد ضياعه ، بل كان يطالب به قنه من جديد . فكان إذا حل يوم من الأيام المقدسة — في إقطاعة دير رامسى Ramsey — في الأيام التي يجب على القن أن يعمل فيها لدى رئيس الدير لم يكن هذا اليوم محتسب للقن وإنما كان عليه أن يشتغل يوما آخر بدلا عنه وفي بعض الإقطاعات الأخرى كان التقسيم متساويا بين السيد والأقنان فالأيام المقدسة التي تقع في خلال أيام العمل يحسب فيها يوم للسيد واليوم التالي للأقنان . أما إذا منعت رداءة الجو من العمل فإن الأقنان يقومون بالعمل في يوم آخر . وإذا كان القن مريضاً إلى حد أنه لا يستطيع مغادرة منزله كان من الممكن لذلك إعفاءه من كل الأعمال عدا حرث الأرض ونصف عمل حصص المحصول ، وهي أشق الأعمال الزراعية ، أما النصف الثاني فكان يدفعه دون شك بطريقة أخرى ، وذلك كله في خلال سنة ويوم . وبعد أن تنتهى هذه المهلة كان عليه أن يبدأ بتلبية رغبات السيد ، فإن لم يستطع فلم يكن أمامه من طريق للتخلص من ذلك سوى أن يسلم للسيد ، ما يحوز به من أراضى . وكانت بعض العادات لا تمنح القن أكثر من أربعة عشر يوما كمهلة له إذا مرض ، ففي بارتون في أملاك دير رامسى كان القن إذا مرض بحيث لم يستطع أن يقوم بواجباته الدينية المقدسة لا يعفى من كل العمل إلا خلال الأربعة عشر يوما التالية .

ولما كان الأقنان المجبرين على السخرة لا يجدون أية رغبة في زيادة دخل عملهم عند قيامهم بالعمل على أرض الإقطاعي طالما أنهم لا يحصلون على أى شيء من منتجات عملهم هذا ، فقد كانوا من ثم يعملون دون أى دافع ، مما دفع بالاقطاعيين إلى استخدام ملاحظين كانوا يجبرون الأقنان على العمل بنشاط وهمة . ففي إقطاعية دير رامسى كان على القن من بين ما كان مكلفاً به من أعباء أن يشتغل يوما في غابة رئيس الدير على أن يجمع جوربا من حجم معقول يتلىء بالبندق بعد تنظيفه من قشرته

وكان الجورب في ذلك الوقت يصل عادة إلى الركبة ، وكان في طريقه إلى الارتفاع أكثر فأكثر عن الركبة حتى أصبح يلتقي عند الأليتين ، واخترع بذلك البنطلون . فكانت عبارة «من حجم معقول» محل جدل شديد وتشاحن دائم بين خولى تلك الاقطاعية والأقنان بسبب تغت الخولى نتيجة لتمسكه بما يزداد من ارتفاع في الجورب ، ومحاولة القن التخلص من هذا العبء (١) .

ولم يكن عمل الاقنان قاصراً على إنتاج الحاصلات الزراعية ، بل إنهم كانوا يشتغلون كذلك كحرفيين في أملاك السادة الاقطاعيين وبينون القصور والأديرة ويعبدون الطرق . فقد كانت توجد في القصر الاقطاعي وفي الأديرة ورش من مختلف الأنواع لصنع الأسلحة وأدوات الزراعة والاقشة والملابس وغيرها. وكان الاقنان وزوجاتهم ملزمين بالذهاب للعمل فيها عدداً معيناً من الأيام كل سنة . وكانت ورش النسوة تديرها سيدة القصر بنفسها وتحمل هذه الورش اسم الحريم *gynécées* — كما كانت للأديرة ورش للحريم كذلك . وقد شوهد في عقد وصية الكونت إبرهارد لكنيسة ماربتش *Marbach* تنويه عن أربعين عاملة يعملن في الحريم . ولم تتوان هذه الورش عن أن تصبح حريماً للسادة وخدمهم ، وأما كن الفساد حيث يفسق البارونات والقسس ينسوة أقنانهم . وأصبحت كلمة عاملة الحريم *gyneciaria* مرادفة لكلمة مومس . وقد عمت الفضيحة إلى حد أن القساوسة الكبار منعوا الرعاة من أن تكون لديهم ورشاً مماثلة .

مزايا المحصول :

كان حق السيد الاقطاعي في تحديد اليوم الذي ينبغي فيه فلاحوه

(١) G. G. Coulton, p. 68 وما بعدها المرجع السابق

الكروم والجبوب والغلل من حقولهم ، يعرف بداءات المحصول . وقد كان هذا الحق يسمح للسيد بأن يحدد حاصلاته قبل أن يجسر أحدهم فلاحه على حصد حاصلاته ، ليستطيع بذلك أن يبيعها في بداية الموسم ، أى في أحسن الظروف والأحوال ملاءمة للبيع وقبل أن يبلأ محصول أبقانه السوق.

الذئرة اسم باستخدم اسم ما هو مملوك المقطاعى :

كان السادة الاقطاعيون ، في سبيل زيادة دخولهم ، يحتكرون الطواحين والأفران والورش والمؤسسات الأخرى التي كان الفلاحون مضطرين إلى الالتجاء إليها — وكان على هؤلاء أن يدفعوا في مقابل استخدامهم لها أجوراً عينية أو نقدية باهظة ^(١) . ففي كثير من إقطاعيات إنجلترا كان إنضاج الخبز في فرن السيد وطحن الغلال في طاحوته من الواجبات المفروضة على الفلاحين . وقد أصدر وليم ذو اليمين البيضاويين ، قسيس دير رامسى في سنة ١٢٢٣ ، أمراً يتضمن أن للأسقف القرن العام ، وله أن يأخذ على كل اثنين وثلاثين رغيفاً خبز في القرن رغيفاً واحداً . وأشار بوشيه دارجيه إلى حكمين في سنة ١٥٦٣ وسنة ١٦٧٣ يحددان حق الطحن في الطواحين مقابل جزء من ستة عشر جزءاً من ثلاثة عشر جزءاً على التوالي من الغلال المطحونة ^(٢) . ومع ذلك فقد كان هناك من الفلاحين من يفضل أن يطحن غلاله في طواحين يدوية مقاومين بذلك احتكار السيد . وقد كانت الطاحونة من بين أسباب ثورة الأبقان في اقطاعية دير سانت البان St. Albans abbey في القرن الرابع عشر .

العشور :

العشور هي أجور يدفعها الشعب للقسس . وقد كان رعاة الكنيسة

(١) Marion Gibba, pp. 52—53 المرجع السابق

(٢) Bouchet D'argis, Code Rurale chp. XV, Des Banalités

في بداية الأمر ، كما قلنا من قبل ، مرتبطين بالسكان القرويين الذين كانوا يختارونهم ويطعمونهم . وكان هؤلاء القسوس يقومون بتعليمهم وادخال الحشوع إلى نفوسهم بما كانوا يروونه لهم من القصص الدينية ، وما يقدمونه لهم من احتفالات كنائسية واستعراضات دراماتيكية . وكانت الكنيسة تتميز في بداية الأمر بأنها مملوكة ملكية شائعة للقسيس وللشعب على اختلاف طبقاته ، ولذلك كان القرويون ملزمين باصلاح المحراب والحوائط والرخام والقباب والمقاعد الخشبية التي توضع في صدر الكنيسة والزجاج والمذبح واللوحات وغيرها ، وفي مقابل ذلك كانوا يعقدون فيها أسواقهم واجتماعاتهم الجماعية ، واجتماعهم الراقصة ، ويضعون فيها حاصلاتهم في حالة الضرورة . ثم انتهى الامر بأن أصبحت الكنيسة مملوكة ملكية تامة للقساوسة ، وأغلقت في وجه الناس إلا في ساعات الوعظ . ولذلك صدر في سنة ١٥٢٩ قانون من المجمع الأعلى للكنيسة يمنع القيام في الكنائس أو مقابر الكنيسة بأى احتفالات أو لهو أو عرض أو سوق أو أى اجتماعات أخرى غير مشروعة ! لأن الكنيسة مخصصة لخدمة الله لا للقيام بهذه الافعال الجنونية ؟!

وقد كانت العشور تدفع في بداية الأمر كغيرها من المستحقات القطاعية من الحاصلات ذاتها ، ولذلك كانت تزداد نسبتها أو تنقص بالنسبة لزيادة المحصول أو قلته . وقد بدأت العشور اختيارية (١) ، حتى عصر شارلمان لم تكن هناك في أوامره أية فقرة تشير إلى فرض العشور بطريقة اجبارية وقد شكى أجوبار Agobar — قسيس ليون في القرن التاسع — بزيارة من أن العشور الكنائسية لم تكن تدفع بانتظام « كما كانت تدفع العشور المخصصة للسحرة الذين لهم سلطان بث الزواجر وصد العواصف » ! . . .

بل وكان مجمع فرانكفورت في سنة ٧٩٤ أى في عهد شارلمان يستعين بالشيطان في سبيل الحصول على العشور الكنائسية فقد أصدر هذا المجمع في ذلك الوقت أمرا يقول فيه « لقد وجدت السنابل فارغة، ومحرقة في الجاعة الأخيرة بفعل الشياطين الذين عاتبوا بذلك على عدم دفع العشور » ! ثم أصبحت العشور بعد ذلك اجبارية ، وظهر المثل الاقطاعي القائل « لا أرض دون التزامات أو عشور » (١) . وتحولت من هبة اختيارية للحصول على العون الروحي من رجال الكنيسة ، إلى التزام اجباري . ثم انتهت إلى أن أصبحت ضريبة باهظة لا تقابلها أية خدمة . وتحولت العشور إلى حق للدولة التي أعطته لبعض السادة المدنيين أو للقسس الذين كانوا يبيعونه بدورهم إلى سادة مدنيين .

الالتزام برفع الضرائب :

كان الاقطاعيون كذلك في سبيل زيادة دخولهم يحبون ضرائب عديدة من الفلاحين ، فكان هؤلاء يدفعون سلسلة من ضرائب الدولة ومن الضرائب المحلية التي كان يفرضها عليهم الاقطاعيون ويستولون عليها قسرا . وكانت هذه الضرائب المحلية يدفعها الفلاحون عينا من حاصلاتهم ومواسمهم وطبورهم ومنتجاتهم الزراعية الأخرى ، أو يدفعونها نقداً .

الفردمونه المستقلونه :

قلنا أن الفلاحين كانوا ينقسمون إلى فئتين : فلاحين مستقلين أو أحرار ، وأقنان . إلا أنه من الواضح ، نتيجة لتركز ملكية الأراضي في أيدي السادة الاقطاعيين ، أنه لم يكن هناك فارق كبير بين هاتين الفئتين . فإنه وإن كان الفلاح الحر أو الحائز ، حرا ، إلا أن حريته هذه لم تكن

لتعفيه من ارتباطه بالأرض بمقتضى عقود لمدى الحياة . كما أنه وإن كان هناك فارق بين الفلاحين الأحرار والأقنان من ناحية أن الأول كانوا من الوجهة الشكلية البحتة يستطيعون ترك أراضيهم بينما كان الأقنان مقيدين بالأرض ، إلا أن هذه الفارقة كانت نظرية أكثر منها واقعية ، وقانونية أكثر منها عملية ^(١) . فقد كانت الزراعة وسيلة الفلاح الوحيد للعيش ، ولذلك فإنه كان مضطرا إلى البقاء في الأرض التي يحوزها ، وكان وجوده على هذا الاعتبار يجعله من ثم في مصاف القن . فضلا عن أن التنظيم الاقطاعي قد دفع بالفلاحين الأحرار الملاك إلى أن يلقوا بأراضيهم إلى السيد الاقطاعي حتى يحصلوا بذلك على حمايته . وكان هذا الأخير يعيد اليهم الأرض باعتبارهم مجرد حائزين .

وكان من نتيجة تركر الملكية العقارية ، وما كان يحدث من عمليات سطو القبائل والجيوش الغيرة على أراضي الفلاحين ، أن أخذ السادة الاقطاعيون يزدون ، بوسائل الغش والعنف والاجبار ، أملاكهم ويوسعون رقعة أراضيهم مالبين بذلك الملاك الأحرار أملاكهم . فقد كان النبلاء في فرنسا يتبعون طريقا ملتويا لسلب الأراضي من مالكيها ، إذ ادعوا أن الحقول الملوكة لهؤلاء لم تكن تتوافق مع سنوات ملكيتهم وهو ما كان صحيحا من الناحية الشكلية في أحيان كثيرة ، وأخذوا يتغالون في تمحيص حقوق الملكية مصادررين لصالحهم كل ما يزيد عن واقع المستندات . وكانوا في بعض الأحيان يتبعون أسلوبا وحشيا إذ كانوا يلغون سندات الملكية التي تقدم لهم . وكانت الأرض تصبح من ثم دون مالك ، ويستولون عليها مستندين في ذلك إلى التل الاقطاعي القائل « لا أرض دون سيد » ^(٢) . كما ابتدع الاقطاعيون الانجليز أقصوصة

(١) Calmette, p. 110 المرجع السابق

(٢) Pas de terre sans seigneur

مماثلة ، فقد أَدْعُوا أن جميع الأراضى كانت قد صودرت في إنجلترا عند الغزو النورماندى ، وأنها قد قسمت إلى مقاطعات منحت ملكيتها منحاً كاملاً إلى سادة كانوا يوزعون جزءاً من أراضيها على الرجال الأحرار الذين يتبعونهم ، واحتفظوا بجزء منها لأنفسهم كانوا يقومون بزراعتها بواسطة الأتقان التابعين لهم . وعلى ذلك فإن كل الأراضى كانت في حقيقتها مملوكة للسيد الاقطاعى ، ولم تنشأ حقوق الاستعمال إلا رويداً رويداً نتيجة لتسامحه (١) .

وعلى العموم فقد تحول الملاك الأحرار ، إلى مجرد حائزين للأرض ، والتزموا كذلك قبل الاقطاعيين بالتزامات عديدة شابهت التزامات الأتقان فقد كانوا ملزمين بالعمل في أرض الملاك الاقطاعيين لمدة معينة في كل سنة ، كانت تحدد في بعض الأماكن في أوروبا بثلاثة أيام في العام ، وفي أماكن أخرى كانت تحددها الأوامر الملكية باثنى عشر يوماً في السنة أى ما يعادل يوماً في الشهر . كما أنهم كانوا ملزمين كالأتقان باستخدام ما هو مملوك للسيد من طواحين وأفران وورش ومؤسسات ، وملزمين بدورهم بدفع العشور والضرائب التى تفرضها الدولة التى يفرضها الاقطاعيون .

نحو المهرقة .

كان اقتصاد السادة الاقطاعيين في بدايته من الناحية الجوهريّة اقتصاداً طبيعياً فكانت كل اقطاعة من الاقطاعات والتي تتكون من محل إقامة السيد الاقطاعى والقوى المملوكة له ، تعيش في اقتصاد مغلق ، ولم تكن في حاجة إلا في القليل النادر ، إلى المبادلات . فقد كانت حاجات السيد الاقطاعى ، وحاجات عائلته وحشمه وخدمه العديدين ، تسدها في بداية الأمر منتجات أرض الاقطاعى والمستحقات التى يستولى عليها من فلاحيه ،

ومتجات الحرفيين الذين كانوا يعملون على أراضيهم ، والذين كانوا في أغلبهم من الأقنان المرتبطين بمحل إقامة السيدالاقطاعى . وقد كان هؤلاء الحرفيون يقومون بصنع الملابس والأحذية والأسلحة وأدوات القنص والأدوات الزراعية ، وقيمون المباني .

وقد كان الفلاح كذلك يعيش على اقتصادطبيعى ، إذ أنه لم يكن يقصر عمله على الزراعة ، بل كان يقوم بأعمال حرفية تتخذ مادتها الأولية من منتجات عمله الزراعى ، فكان يقوم بغزل الخيوط ونسجها وصنع الأحذية والأدوات الزراعية .

وظلت الاقطاعية خلال عصر طويل تتصف بقيام الحرفة المنزلية إلى جانب الفرع الرئيسى للنشاط وهو الزراعة . ولم يكن ذلك يعنى عدم وجود مبادلات على الاطلاق ، وإنما كان يحدث أن تستورد إلى داخل نطاق هذا الاقتصاد المطلق منتجات قليلة كان يستحيل تديرها أو الحصول عليها ، وكان يحملها اليهم تجار متجولون .

وقد علمنا من قبل أن مدنا كبيرة كانت قد قامت في عصر الملكية العبودية ، ولم يكن بالطبع انهيار النظام القائم على العبودية يعنى اختفاء هذه المدن ، بل ما حدث هو أن هذه المدن قد بقيت واستمرت في الوجود ، وإن كانت الورش الكبيرة التى كانت بها والتى قامت على استخدام العبيد قد انقسمت واقتصرت على أعمال حرفية صغيرة . فقد ظل حرفيو المدن ينتجون منتجات لبيعها ، إلا أن الكثيرين منهم كانوا يملكون قطعة من الأرض وحديقة وماشية ، وكانت النسوة يقمن بغزل الكتان والصوف للملابس . ولذلك ظلت المبادلة والأسواق في بداية العصر الاقطاعى ذات طابع محدود .

وقد كانت الحرفة في الريف في بداية الأمر ، كما قلنا ، نشاطا مساعدا إلى جانب الزراعة ، ثم بدأ الحرفيون الذين كانوا يخدمون قريتهم في

الانفصال عن كتلة الفلاحين ، وزايدت انتاجية عملهم ، وأصبح من الممكن أن ينتجوا أشياء تزيد عما يلزم للسيد وفلاحى القرية . وبدأ الحرفيون يتجمعون حول القصور القوية والأديرة فى القرى الكبيرة ، وهكذا بدأت تظهر رويداً رويداً فى هذه القرى أسواق مؤقتة مطروقة نوعاً ما ، أصبح الحرفيون يشتغلون لها . وترتب على خلق هذا المجال لنشر منتجات الحرفيين زيادة عددهم ، وأصبح سكان هذه القرى التى تحولت إلى مدن ، حرفيين متخصصين فى مختلف أنواع الحرف ، وأصبح السوق المؤقت سوقاً دائماً يبادل فيه السكان ويقايضون منتجاتهم فيما بينهم كما يبيعونها فى أيام السوق إلى تجار أجانب وقرويين من الأرياف المجاورة . وترينا خريطة الامبراطورية الجرمانية القديمة حوالى ثلاثة آلاف مدينة متناثرة وإن لم تكن لها جميعاً نفس الأهمية إلا أنها كانت على أى الأحوال مراكز اقتصادية تسمح للفلاح بأن يصل إليها ويعود إلى قريته فى نفس اليوم بعد أن يحصل على حاجاته (١) .

وبمرور الزمن ، أصبحت الحرف مريحة أكثر فأكثر ، وزادت مهارة الحرفيين ، وتعود الاقطاعيون على شراء منتجات حرفيو المدن بعد أن أصبحت منتجات حرفيهم لا تكفى لاشباع حاجاتهم المترفة . فنمت بذلك الحرفة وتحلت نهائياً من الزراعة .

نمو المدن وتطورها:

كانت المدن التى أقيمت على أرض الاقطاعيين تنخفض نتيجة لذلك السلطان السيد الاقطاعى . فقد كان سكان هذه المدن ملزمين قبل السيد ببعض الالتزامات إذ كانوا يدفعون له مستحقات عينية أو نقدية ، كما كانوا

Favre, L'évolution économique dans l'histoire (Revue d'économie (١)

politique 1894, p. 16) نقله عنه إميل فاند رفلد فى مؤلفه الجماعية والتطور الصناعى

يخضعون لأحكام إدارته ومحاكمه . ومنذ بداية الأمر كان سكان المدن يحاولون التحرر من هذه التبعية والحصول من السادة الاقطاعيين على مزيد من الحريات ، وقد كان السادة في البداية يقاومون بغلظة وقسوة هذه الحركات ، ولكنهم اتهموا إلى التسليم — مقابل تقود كانوا في حاجة إليها ليجيوا حياة أكثر رغدا واتساعا ، وأوتحت ضغط الصراعات الدامية — بأن يتركوا لهذه المدن حق إدارة نفسها بنفسها .

وكان سكان المدن يتكونون في الغالب من التجار والحرفيين ، وأصبحت المدن مأوى للكثيرين من الأتقان المهارين من طغيان الاقطاعيين . وكانت المدينة على عكس الريف تمثل الانتاج التجارى ، ولذلك أجبرت المنافسة المتزايدة للأتقان المهارين الذين تزايدوا وتكاثروا في المدن ، والصراع ضد استغلال وظلم السادة الاقطاعيين في الفترة التي كان يتحكم فيها هؤلاء في المدن ، أرغمت هذه العوامل الحرفيين على التجمع في طوائف حرفية . وقد ظهرت هذه الطوائف الحرفية في ظل الاقطاعية في أغلب البلدان ، فقد كانت موجودة في ايطاليا وبيزنطة في القرنين التاسع والعاشر ، كما وجدت بعد ذلك في كل أوروبا الغربية ، وفي روسيا . وكانت موجودة قبل ذلك في أغلب بلدان الشرق كـمصر والدول العربية والإسلامية والصين . وقد كانت هذه الطوائف الحرفية تجمع الحرفيين الذين زاولون نفس الحرفة أو الحرف المرتبطة ببعضها . وكان معلوم هذه الحرف الذين لدى كل منهم عدد صغير من الأجزاء والصياني هم وحدهم أعضاء هذه الطوائف . وكانت هذه الطوائف الحرفية تحمى الحرفيين من المنافسة ، فقد كان السوق الذي ينشرون فيه منتجاتهم هو حجر الزاوية في وجودهم . ولما كان السوق محدد بسكان المدينة والمشترين العرضيين في أيام الأسواق ، فقد كانت هذه الطوائف تقوم بإجراءات حتى لا تغمر الأسواق بفيض من المنتجات بل والمنتجين ، ولذلك كانت هذه الطوائف الحرفية تقفل أبوابها

في وجه الحرفيين الجدد ، وتحدد عدد الأفراد الذين يستطيعون أن يزاووا مهنة معينة والذين يكون لهم بالتالى حق فتح حانوت في المدينة ، كما كانت تحدد عدد الصناع والأجراء والصبيان الذين يمكن استخدامهم ، وكية السلع التى يمكن انتاجها ، بل وكانت تحدد الاسعار ، وتنظم في أغلب الأحيان شراء المواد الأولية . وكانت فضلا عن ذلك تلزم أعضاءها باتباع وسائل معينة في الصناعة ، فكان من الممنوع إجراء تعديل في أدوات الصناعة ، أو إدخال أى اختراع ، حتى لا يكون لأحد المنتجين إمتياز على الآخرين . ولكي يتحقق إشراف رؤساء هذه الطوائف الحرفية على الحرفيين بوسيلة فعالة ، كان معلمو الحرف يعملون في حوانيتهم وأبوابها ونوافذها مفتوحة ؛ بل ويعملون في بعض الأحيان في الطريق . وقد كان لكل طائفة اختصاصها الذى يجب أن يلتزمه كل أعضائها بشدة . إلى حد أن صناع الأحذية ، كانوا مثلاً في فرنسا ، لا يستطيعون إلا القيام بصنع الأحذية الجديدة . أما إصلاح الأحذية القديمة والمزقة فكان ممنوعاً عليهم ، ولا يقوم به إلا رجال طائفة الاسكافية . كما كانت هذه الطوائف تنظم كذلك كل ظروف الاستصناع تنظيمًا دقيقاً محكماً إلى درجة أنها كانت تحدد ، مثلاً في فرنسا ، طول وعرض الأحجار التى تستعمل في بناء المنازل . وهذا كانت هذه الطوائف الحرفية وهى الإطار الذى أحاط بالعمل الصناعى كله خلال العصور الوسطى ، حجر عثرة في سبيل التقدم التكني .

وقد كانت الطوائف الحرفية ، في المدن التى كان الانتاج فيها محمداً بسوق معينة محصورة ، تدافع بنجاح عن مصالحها . وكانت تظهر في بعض الأحيان بمنع إقامة ورش منافسة لها في الأرياف . أما في المدن التى كان الانتاج فيها يهدف إلى نشر المنتجات وعرضها في أسواق بعيدة ، كما كان الحال في الفلاندر وبعض المدن الإيطالية الكبيرة ، فقد كان الحرفيون يخضعون للتجار الذين يقدمون لهم المواد الأولية ويشترون منهم المنتجات

المصنوعة ليحيا في الأسواق ؛ ومن ثم كان هؤلاء التجار يستولون بانتظام على فائض القيمة الذي يخلقه هؤلاء المتجرون رغم تجمعهم في طوائف حرفية . وقد وقفت عدة عوامل في وجه التجارة أهمها : عدم وجود العملة النقدية التي تمثل تمثيلاً صحيحاً لما تحتويه من معدن نفيس ، ولكن الحاجة إلى الاتجار أخرجت إشكالا نقدية سليمة . كما كانت التجارة في حاجة إلى الائتمان ، وكانت الكنيسة وثعاقبها تحارب القروض ذات الفائدة باعتبارها بمثابة الربا . ومع أن استنكار الكنيسة لهذه القروض ، كان يخفى وراء اعتبارات دينية وخلقية ، إلا أن الكنيسة كانت في الحقيقة ترى في تزايد التقود وما يخلقه هذا التزايد من قوة ، تهديداً للملكية الأرض . كما كانت ترى في حركات ازدهار المدن خطورة على ساطان الأساقفة ، وفي مؤسسات التجار عنصراً لتحول ثوري . ولذلك كان توماس الأكويني (١٢٢٦ — ١٢٧٤) وهو من أكبر مفكري ذلك العصر الكنائسيين ، يستنكر كما فعل غيره من رجال الكنيسة ، الحصول على فائدة من القروض ، وكان يطلق على هذه الفائدة الربا ، معتقداً أن التقود ليست سوى أداة للتبادل وهي بذاتها لا تنتج شيئاً . والواقع أن ما نادى به توماس الأكويني من فساد الربا وما يقدمه من شرور ، لم يكن مجرد فكرة مثالية ، وإنما كان تحقيقاً لغرض هام لمن عملوا على ترويض هذه الفكرة ، ذلك أنه قد بدا لهم مهدداً المجتمع الاقطاعي وبشيراً على أن رسائل جديدة للانتاج والتبادل قد بدأت تعمل على هدم دعائم هذا المجتمع^(١) . ولما كانت مقتضيات الاقتصاد دائماً أقوى من قواعد الأخلاق ، فقد اتبعت وسائل مختلفة للتدخل من هذه الموانع الدينية ، فقد كان لليهود بسبب وضعهم الديني الحق في أن لا يتقيدوا بهذه الموانع التي نادى بها الكنيسة ، ولذلك كان يتقاضى عنهم عند قيامهم بعقد قروض بفوائد ، إذ فضلا عن أن هذه القروض كانت ضرورية

الحياة الاقتصادية ، فإنها كانت في نفس الوقت تخلق إمكانية اضطهادهم والاستيلاء ، من ثم في لحظة خاطفة ، على الأرباح التي حصلوا عليها من قروضهم . وقد كان هذا الاتجاه ضد عمليات اليهود التجارية من المصادر الأساسية لفكرة النصرية .

نحال الملكية الاقتصادية وبراية الملكية البورجوازية :

حدث أن نهضت التجارة فجأة نتيجة للحملة الصليبية الأولى (١٠٩٦ — ١٠٩٩) والتي كانت في الواقع حملتين قاد أولاهما بيرليرمت Pierre l'Ermite ، وجوتيه سائرانفوار Gantier Sans Avoir وهي التي وصلت إلى سوريا . والثانية وكانت منظمة تنظيماً قوياً ، وهي التي وصلت إلى بيت المقدس ، وأقام جودفورا دي بويون Godefroy de Bouillon ملكاً . وقد فتحت هذه الحملة طريق البحر الأبيض المتوسط ، وسمحت بإقامة عدد من التجار في الشرق الأدنى ، وأخذت أوروبا تستورد من الشرق فضلاً عن التوابل ، السكر ، والبخور ، والعاج ، والأحجار الثمينة ، والحرير ، والقطن ، ومواد الصباغة والشبة التي تستعمل في تثبيت الصبغات . وفي مقابل ذلك كان الغرب يصدر للشرق أقمشة صوفية مصنوعة في إيطاليا والفلاندر ، كما كان يصدر الخشب والحديد والأسلحة والأطعمة وغيرها . واستفادت بعض المدن كجنوا وبيزا والبندقية من هذه الدفعة التجارية وظهرت في عدد من المدن الإيطالية ثروات ضخمة كان يملكها أصحاب السفن والبنوك الذين هيمنوا على تلك المدن .

ولكن التحولات الاقتصادية التي تمت في القرنين الثاني عشر والثالث عشر حدثت داخل إطار العلاقات الاجتماعية الاقتصادية ، ولم يكن هذا الإطار ليتطابق أو يتواءم مع هذه التحولات ، كما أنه كان من القوة والصلابة بحيث أنه لم يتركها تحطمه . فقد وقف الانقسام السياسي في ظل

النظام الاقطاعى عقبة ضخمة فى وجه تطور الانتاج التجارى ، إذ كان الاقطاعيون يفرضون وفق هواهم ضرائب جمركية على السلع ، خالفين بذلك العقبات الثقيلة للتجارة . فطلبت حاجات التجارة وعلى وجه العموم حاجات التطور الاقتصادى ، القضاء على الانقسام الاقطاعى ، وتطلب الأمر نتيجة لتقدم الانتاج الحرفى والزراعى ، والتقسيم الاجتماعى للعمل بين المدينة والريف إقامة علاقات اقتصادية أكثر نشاطا بين الأقاليم المختلفة فى البلد الواحد ، وتكوين سوق وطنى ، ودعت هذه الظروف الاقتصادية إلى تركيز السلطة السياسية ، فقد كانت البورجوازية المدن الوليدة مصلحة فى تخطيم العوائق الاقطاعية كما أنها كانت هى كذلك ملائمة لإقامة دول متمركزة . ولذلك وجه الملوك ، باعتمادهم على الفئة الكبيرة من أتباع أتباعهم أى من صغار النبلاء وباعتمادهم على المدن التى تتبع ارتقاؤها ، إلى الارستقراطية الاقطاعية ضربات حاسمة ودعموا سيطرتهم . ونمت الدولة .

وقد كان على الملوك ، وعلى الأخص الفرنسيين والانجليز ، وقد كونوا دولا قوية صلبة ، بجيش دائم وموظفين عديدين ، وأصبحوا فى حاجة إلى النقود لصيانة الدولة ، وسداد المصروفات التى يتطلبها القصور التى تتطلبها السياسة الخارجية ، أن يهتموا بالمسائل الاقتصادية . ولذلك بحثوا عن وسائل لمعاونة التجارة والصناعة مشجعين البورجوازية التجارية والصناعات الجديدة . .

وإذ كان عدم توافر النقود للذهبية والفضية قد وقف فى سبيل التجارة ، وأصبح يعوق نموها . فقد حدث أن انتشرت فى القرن الخامس عشر ظاهرة البحث عن المناجم فى كل مكان لاستغلالها ، ولم ينف الأمر عند حد مناجم المعادن النفيسة بل تعداها إلى ما عداها . ومن المعروف أن النشاط فى البحث عن المناجم كان شديداً فى ألمانيا والبرول وبوهيميا

والبحر ، وأن ثراء عائلة هابسبورج الشهيرة كان يتركز أساساً على المناجم .
وتزايدت قيمة المعادن النفيسة نتيجة لضخامة حجم العمل اللازم
للحصول عليها ، فكان من الممكن بقدر ضئيل من النقود الذهبية والفضية
الحصول على كمية وافرة من السلع ، أو بمعنى آخر تناقص وانخفاض ثمن
السلع مقدرًا بالنقود الذهبية والفضية

وعلى العموم فقد كانت الأرباح الناجمة من التجارة ، وكان النفوذ
والسلطان الذي يتمتع بهما من يستحوذ على المعادن النفيسة ، هي العوامل
الأساسية المحركة ، التي دفعت إلى الغزوات البحرية في نهاية القرن
الخامس عشر .

فقد أخذ البرتغاليون يتقدمون في ببطء وفي صعوبة على طول السواحل
الافريقية حتى انتهوا إلى اكتشاف الطريق نحو المحيط الهندي عن طريق
جنوب أفريقيا ، ووصل فاسكودى جاما في سنة ١٤٩٨ إلى الهند عن هذا
الطريق البحرى الجديد . وظهرت الأهمية العاتقة لهذا الاكتشاف إذ جعل
أوروبا على اتصال مباشر مع البلاد التي تنتج سلعا نادرة ومرغوب فيها .
وأمكن قيام التجارة معها مباشرة دون تدخل ووساطة العرب . وكان ذلك
بمثابة ضربة قاصمة وجهت إلى تجارة البحر الأبيض المتوسط فأخذت اللوان
الكبيرة وخاصة البندقية تنهار شيئا فشيئا .

وقبل أن يصل فاسكودى جاما إلى الهند كان كريستوفر كولومبس
قد اتجه إلى ناحية الشرق الأقصى عن طريق الغزب فوصل في سنة ١٤٩٢
إلى جزائر الانتيل التي لم تكن معروفة من قبل ، وهي أول ما اكتشف
من الأراضي الأمريكية . ولم يلق كشف كولومبس في السنوات التالية له ما
كان يستحقه من الأهمية بل قوبل بعدم اكتراث وبلا مبالاة . وكان مرجع
ذلك إلى أن كولومبس لم يستطع باكتشافه هذا أن يصل إلى الذهب ،
كما أنه لم يكتشف كما فعل البرتغاليون طريقاً يوصل إلى مصادر الثراء

الأسوي . ولكن لم تنقُص سنوات حتى ظهر أن هذا الاكتشاف يفوق من الناحية الاقتصادية في أهميته اكتشاف البرتغاليين .
وفد حمل البرتغاليون إلى أوروبا كميات كبيرة من السلع الشرقية . فتقلوا إليها أحجاراً كريمة ، وروائح عطرية ، ومنسوجات ، وسكر ، وتوابل وغيرها . وبلغ ما حمله هؤلاء من الفلفل من سواحل الملابار في سنة ١٥٠٣ — ٢٦٠٠٠ قطار . وكانوا يبيعون هذه السلع في لشبونة لتجار مختلف البلاد إذ لم تكن لديهم الوسائل التي تضمن لهم توزيعها بأنفسهم في أوروبا .
ومع أن هذا الفيض من السلع قد ساهم كثيراً في تنمية التجارة ، إلا أن الحدث الاقتصادي الذي كانت له أهمية عظيمة . كان وصول كمية كبيرة من سلعة أخرى إلى أوروبا وردت إليها من أمريكا ، هي الذهب والفضة ، فقد بلغ ما وصل إلى أوروبا في السنوات من ١٥٣٣ — ١٥٦٨ من الذهب ما يساوي ١٠٠ مليون فرنك ذهبي ومن الفضة ما يساوي ٤٠٠ مليون فرنك ذهبي . وإذا قارنا هذه الأرقام بما كانت عليه أحوال التجارة في ذلك العصر ، فإن هذا القدر من المعدن النفيس يعتبر في واقع الأمر فيضاً كبيراً له اعتباره .

وبتدفق هذا الفيض من الذهب والفضة ، اللذان أمكن الحصول عليهما دون صعوبة بأعمال السلب والنهب وباستخدام العبيد ، بدت ظاهرة عكسية بالنسبة للظاهرة التي ذكرناها من قبل . فقد أخذت أثمان السلع في الارتفاع . وترتبت على هذا الارتفاع السريع للأثمان دون شك نتائج اجتماعية ذات بال . إلى حد أن هنري هوسر كتب يقول : إن ما يميز الثورة الاقتصادية في القرن السادس عشر هو ارتفاع الأسعار . والواقع أن ارتفاع الأسعار كان مظهرًا من مظاهر القرن السادس عشر الواضحة ، إلا أن ما يميز ثورة هذا القرن الاقتصادية كان في حقيقة الأمر هو تجميع رأس المال ، كما سنرى فيما بعد .

وقد سمح هذا التزايد النقدي ، والنشاط التجاري ، واختلاف الأسعار بظهور عدد من الثروات الضخمة التي أعطت لبعض العائلات البورجوازية سلطاناً غير عادي. ومن أمثلة ذلك عائلة الفوجارفي ألمانيا Fugger d'Augsbourg وهي غائلة من التجار وأصحاب البنوك الألمان استمرت خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر واستطاعت في سنة ١٥٣٥ أن تحصل على حق صك النقود ، وعائلة مديتشي الإيطالية التي حكمت فلورنسا والتي ورثت ملكات لفرنسا. واستطاع أفراد هذه العائلات أن يحصلوا بالتجارة وبعمليات البنوك على ثروات بالغة. وكان الملوك لا يستطيعون أن يبلغوا ما بلغه هؤلاء من الثراء. ويقول هوسر: إنهم كانوا الملوك الحقيقيين في هذا العصر، سادة شارل الخامس المعروف بشارل كونييت والذي كان ملكاً لإسبانيا في سنة ١٥١٦، ثم امبراطوراً لألمانيا في سنة ١٥١٩، وفرنسا الأول ملك فرنسا الذي تولى الحكم سنة ١٥١٥ والذان كانا يتناحran على تاج ألمانيا. . فقد كان هؤلاء يمسكون هذه الدمي — أي الملوك — بأسلاك من ذهب (١).

وقادت التطورات التي حدثت في التجارة ، كما قادت الكميات الهائلة من النقود ، إلى تمديدات عميقة في ظروف الإنتاج. فقد كانت صناعة العصور الوسطى ، والتي اصطبغت بطابع النقابات الطائفية المنظمة ، تنظيمًا دقيقاً مغلقاً ، لا تستطيع أن تستجيب للحاجات الجديدة للتجارة. كما كان من الصعب أن يتم فجأة تحطيم التنظيم الطائفي القديم ، الذي يستمد أصوله من قرون عديدة ، والذي كان يحقق للحرفيين نوعاً من الضمان ، خاصة وأن النقابات الطائفية كانت حتى ذلك الوقت قادرة على الدفاع عن نفسها ، ولذلك اتجه الإنتاج الصناعي الجديد إلى الأرياف ليتخطى أثر النقابات الطائفية. كما ظهرت صناعات جديدة غير خاضعة إلا خضوعاً يسيراً

للقواعد الطائفية. وعندما اكتشف التجار بمخالفتهم كل قواعد الطوائف الحرفية من ناحية طريقة الانتاج وكية المنتج وعدد العمال الذين يستخدمون في الانتاج ، عندما اكتشفوا يعباً جديداً يحقق مزيداً من الربح ألقوا بثرواتهم إلى هذا الميدان. والتجأوا إلى الريف وإلى الضواحي والموانى البحرية الجديدة حيث لا توجد تنظيمات لطوائف حرفية . فأقيمت المصانع اليدوية خارج أسوار باريس ولندن ، في ضواحي سانت انطوان ، ووستمنستر وسوث وورك . وظهرت كذلك إلى جانب الحرف القديمة حرف جديدة ولدتها النهضة ، وهى حرف أساسها الذكاء أو الترف أو الحرب . وقد كانت هذه الحرف بسبب جدتها ، بل وبطبيعتها ، تخرج عن القواعد الطائفية . ولذلك لم يكن ممكناً أن توضع في سبيلها ، قوانين كانت موجودة من قبل (١) . فقد كانت هذه الحرف في حاجة إلى الحرية التقنية . وكانت تتطلب أدوات معقدة ومرفعة التكاليف ، أى أنها كانت تتطلب باختصار رأس مال يتعدى الامكانيات المالية لمعلم الحرفة العادى . وإذا كان الانتاج التجارى ، القائم على الملكية الخاصة . هو مركز تغذية الرأسمالية . إلا أن بطء التحول ، الذى كان يحدث في هذا الانتاج لم يكن يتطابق مع حاجات السوق العالمى الجديد الذى خلقته الاكتشافات التى تمت في نهاية القرن الخامس عشر . ولذلك فقد عجلت الوسائل التى استعملها كبار الملاك المقاريين في سبيل طرد الفلاحين من أراضيهم ، بالوصول إلى طريقة الانتاج الرأسمالية . ذلك أن العملية التى مهدت للنظام الرأسمالى لم تكن سوى عملية فصل العامل عن أدوات الانتاج ، وهى عملية حولت من جهة وسائل العيش الاجتماعية إلى رأس مال ، كما حولت من جهة أخرى المنتجين اللفميين إلى عمال أجراء . فقد نشأ البناء الاقتصادى للمجتمع الرأسمالى من البناء الاقتصادى للمجتمع الاقطاعى ، إذ

(١) المرجع السابق

أطلق تحطم هذا الأخير العناصر اللازمة لتكوين المجتمع الرأسمالى . فلم يكن فى استطاعة العامل أن يتصرف فى شخصه إلا بعد أن يتخلص من التبعية لشخص آخر . ومن جهة أخرى لم يقد العامل إلى السوق لبيع ذاته إلا بعد أن سلبت منه كافة أدوات الانتاج وضمانات الحياة التى كفلتها له الأنظمة الاقطاعية . وعلى ذلك فقد أدت عمليات اختثات السادة الاقطاعيين على أرض القرويين ، والاستيلاء على ما يملكه المتجون الزراعيون والفلاحون ، وفصلهم عن التربة ، إلى الالتقاء بمجاهير غفيرة إلى سوق العمل بعد أن انتزعت منها وسائل العيش .

والطريقة التى تم بها تجريد الفلاحين فى انجلترا واسكتلنده من أراضيهم تعطينا مثلاً واضحاً على الأسلوب الذى تم به ذلك الفعل . ففي أواخر القرن الرابع عشر كانت أغلبية السكان فى انجلترا مكونة من فلاحين أحرار ، إذ كان الفلاح الحر قد حل محل القن فى كثير من ممتلكات اللوردات ، وأصبح العمال الزراعيون يتكونون من الفلاحين الأحرار والعمال الأجراء . ومع قلة عدد هؤلاء العمال الأجراء نسبياً ، إلا أنهم كانوا فى حقيقة الأمر فلاحين مستقلين إذ كان لكل منهم بجانب الأجر الذى يحصل عليه كوخ وقطعة من الأرض تبلغ مساحتها أربعة أفدنة ، كما كانوا يتمتعون بحقوق الانتفاع بالأراضى العامة إذ كانوا يطلقون ما شئتهم للرعى ويحصلون من الغابات على الأخشاب والوقود شأنهم فى ذلك شأن الفلاحين الأحرار . وفى الثلث الأخير من القرن الخامس عشر ، وخلال العقود الأولى من القرن السادس عشر حدثت مقدمة الانقلاب الذى وضع أسس طريقة الانتاج الرأسمالية . فقد قام كبار الملاك الاقطاعيين باخراج الفلاحين من الأراضى برغم ما لهم من حقوق إقطاعية كالملاك أنفسهم وبإغتصاب الأراضى الشائعة . وكان الدافع على هذا فى انجلترا هو قيام صناعة الصوف فى الفلاندر ، وما صاحب ذلك من ارتفاع فى ثمن الصوف

وكانت الحروب الاقطاعية الكبرى قد قضت على الأسس الأولى التي ارتبطت بها نشأة النبلاء الاقطاعيين ، وأخذ النبلاء الجدد ينظرون إلى المال على أنه مصدر كل قوة وسلطان ، وأصبح شعارهم نتيجة لذلك هو تحويل الأراضي المزروعة إلى مراعى للأغنام . وقد كان سلب أراضي الفلاحين على هذا النحو عاملاً على وقوف السلطات - التشريعية التي لم تكن قد بلغت بعد تلك المرحلة العليا من الحضارة التي تجعلها ترى الحكمة السياسية في تكوين رأس المال واستغلال الجماهير - في وجه طرد الفلاحين من الأراضي على هذا النحو ، فصدر قانون في سنة ١٥٣٣ يجعل الحد الأقصى لما يملكه الفرد ، ألفين من الأغنام بعد أن كان البعض يملك ٢٤٠٠ رأس .

ولما حل القرن السادس عشر ظهر عامل جديد في عملية نزع الأراضي من الجماهير ، هو حركة الإصلاح الديني وما تلاها من سلب أملاك الكنيسة . فقد كانت الكنيسة الكاثوليكية بانجلترا تملك نسبة كبيرة من الأرض ، وقد تحول من في هذه الأرض إلى صفوف الطبقة العاملة ، نتيجة لحل الأديرة ولتخ هذه الأراضي إلى محاسيب القصر الجشعين أو يبيعها لأهل المدن المضاربين الذين تصيدوا صغار الفلاحين واستولوا على ممتلكاتهم الصغيرة مكونين بذلك إقطاعات كبيرة .

ولما تبرع ولیم أورنج على العرش بعد الثورة المجيدة ، وكان الساطان قد انتقل نتيجة لتلك الثورة إلى طبقة ملاك الأراضي والرأسماليين ، بدأ هؤلاء السادة الجدد بتوسيع نطاق عملية سرقة الأراضي فكانت تلك الأراضي - والتي كانت مملوكة للدولة - تمنح أو تباع لهم ، أو يضمونها إلى ممتلكاتهم بطريق الاغتصاب المباشر ، وقد تم هذا كله دون أقل مراعاة للتقاليد القانونية .

وفي القرن الثامن عشر أصبح القانون ، هو الأداة التي تتم بها سرقة

الأراضي. فبعد أن كانت السرقة تتم من قبل بأعمال فردية ، كان التشريع يقاومها ، أو يتظاهر بمقاومتها دون جدوى ، صدرت قوانين تقضى باحاطة الأراضي الشائعة بأسيجة ، أى قوانين تمكن كبار الملاك من أن يستولوا على الأراضي المعتبرة ملكا للشعب ويجعلونها مملوكة ملكية خاصة لهم ، فحولت فى أبرشيات عدة فى مقاطعة هرتفورد أربعة وعشرون مزرعة ، كانت تبلغ مساحتها فى المتوسط ما بين خمسين ومائة وخمسين فداناً ، إلى ثلاثة مزارع^(١). وفى مقاطعة نورثمبتون وليستر استمرت عملية إقامة الأسيجة على نطاق واسع وتحولت للمزارع الكبيرة الناشئة من هذه العملية إلى مراعى بحيث أن البعض منها لم يعد يخصص للزراعة من الأراضي سوى خمسين فداناً سنوياً ، بعد أن كانت تزرع ألف وخمسمائة فدان . وفى بعض القرى هبط عدد البيوت والأسمات من مائة إلى ثمانية أو عشرة . وأصبح من المألوف وجود أربعة أو خمسة من كبار أصحاب المراعى يملكون أراضي كانت من قبل فى أيدي عشرين أو ثلاثين من الفلاحين . فضلاً عن عدد كبير من صغار المستأجرين ، وترتب على ذلك أن حرم هؤلاء جميعاً من وسائل العيش هم وأسراهم ، ومن كانوا يعملون لديهم .

وكانت المرحلة الأخيرة فى عملية انتزاع ملكية الأراضي ، أى فصل السكان الزراعيين عن الأرض ، هى ما أطلق عليه تصفية الاقطاعات ، أى طرد السكان منها . فبعد أن زال المزارعون المستقلون بدأت تصفية الأكواع بحيث لم يعد العمال الزراعيون يجردون فوق الأرض التى يفلحونها قليلاً من الفضاء مما يلزم لسكنائهم . وقد اتخذت هذه التصفية مظهراً خاصاً فى اسكتلنده . ويرجع ذلك إلى الشكل الخاص الذى تميزت به ملكية الأرض فقد كان أهل اقليم المرتفات من الغال وكانوا ينقسمون إلى عشائر تملك كل منها الأرض التى تقيم فيها . وكان رئيس العشيرة يعتبر المالك الاسمى

A short Address to the Public on the Monopoly of large farms, by (١)
Thomas Wright, p. 23,

لهذه الأرض . ولما نجحت الحكومة الانجليزية في وضع حد للحروب الداخلية بين رؤساء العشائر وإيقاف اعتدائهم على أهالي المناطق المنخفضة من البلاد ، لم يقلع هؤلاء الرؤساء عن أعمال النهب التي كانوا يزاولونها وإن كان شكل هذه الأعمال قد تغير إذ أقدموا على تحويل ملكيتهم الاسمية إلى ملكية خاصة فعلية . ولما هب أفراد تلك العشائر في وجه تلك الإجراءات وقاوموها ، عمد الرؤساء إلى إخراجهم بالقوة السافرة . ولكي تقدم مثلاً للأساليب التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر يكفي أن نصف أعمال التنصيف التي أتبعها دوق سدرلاند التي هداها عليها بالمسائل الاقتصادية أن تقرر تحويل المقاطعة بأسرها إلى مراعي للأغنام . وكان عدد سكان المقاطعة قد تضاعف إلى أن أصبح خمسة عشر ألف شخص بسبب عمليات سابقة مماثلة ومن هذا القبيل . ففي الفترة بين سنتي ١٨١٤ و ١٨٢٠ دمرت كافة قرىهم أو أحرقت ، وحولت حقولهم إلى مراعي . واستعانت هذه الدوقة بالجنود البريطانيين لينفذوا أوامرهم . وقد رفضت سيدة عجوز أن تغادر كوخها المحترق فأهلكتها النيران . وبهذه الوسيلة استطاعت الدولة أن تستولي على ٧٩٤.٠٠٠ فدان ، كانت ملكاً للعشيرة من أقدم العصور . وخصصت للأهلين ، وكان عددهم ثلاثة آلاف أسرة ، أرضاً مساحتها ستة آلاف فدان بجوار ساحل البحر ، أي بمعدل فدانين لكل أسرة . وكانت هذه الأرض بوراً لا تنقل شيئاً ، ورغمما عن ذلك فقد أجرتها الدوقة لأؤلئك الذين طردتهم من أراضيهم بسعر شلنين ونصف للفدان الواحد ، أما الأراضي التي انتزعتها فقد قسمتها إلى تسعة وعشرين مزرعة كبيرة للأغنام ، وضمت في كل منها أسرة أحضرتها الدوقة من إنجلترا وفي سنة ١٨٢٥ حل ١٣١.٠٠٠ رأس من الأغنام محل ١٥.٠٠٠ من الغال .

وقد كان يترتب على طرد الفلاحين من أراضيهم وتجريدهم من أدوات الإنتاج ، أن تزحف جموعهم إلى مدن وبلدان وطرق إنجلترا ، متسولين

في الطرقات ، ولذلك أصدرت السلطات تشريعات دموية ضد المطرودين كانت ذات طابع من القسوة البالغة . فقد أعدم في ظل حكم هنري الثامن في القرن السادس عشر ٧٢.٠٠٠ شخص . لتسردهم . وفي القرن الثامن عشر استبدلت عقوبة الاعدام بالنسبة للمتشردين ومن لا مأوى لهم بالسجن في بيوت العمل التي استحدثت أن يطلق عليها « بيوت الرعب » . وأدركت البورجوازية تماما كيف تخضع سكان الريف المطرودين من الأراضي والذين تحولوا إلى حال من التشرد ، إلى نظام العمل للأجور ، وهو النظام الذي يستلزم وجود نوعين معينين من حائزي السلع . فمن جانب أولئك الذين يملكون أدوات الإنتاج كما يملكون النقود التي تسمح لهم بالحصول على قوة العمل ، أي الحصول على اليد العاملة . ومن جانب آخر أولئك الذين لا يملكون من الثروة غير قدرتهم على العمل ، أي الطبقة العاملة ، وهم الذين تتحقق بالنسبة لهم حرية التصرف في قوة عملهم والذين يشترط فيهم أن يكونوا متحررين من ناحيتين : أن لا يكونوا عبيدا أو أرقانا أي يجب أن يكونوا من الناحية القانونية البحتة أحرارا في أن يتصرفوا في قوة عملهم . وأن لا يملكوا أي أداة للإنتاج تستطيع أن تحقق لهم استقلالاً اقتصادياً .

كما صاحبت طرد الفلاحين من الأراضي تشريعات هدفت إلى إخضاع هذه اليد العاملة من الفلاحين لظروف العمل في الصناعة وإلى أن تقبل أيام عمل تطول ساعاتها . وأن تقبل كذلك أجورا منخفضة . فصدرت مع عمليات نزع الأراضي تشريعات حددت الأجور ومنعت زيادتها في سنة ١٣٤٩ صدر في إنجلترا قانون يحدد تعريفه الأجور في الريف والمدن ، وقد نص على أن يؤجر العمال الزراعيين أنفسهم بالعام . أما عمال المدن فقد جعل الحبس عقوبة لمن يدفع لهم أجورا أعلى من المقرر ، كما كان جزاء من يقبل من العمال الأجور العالية أشد وأقوى : وفي سنة ١٣٦٠

زيدت العقوبات وأصبح في إمكان رب العمل أن يهبط فعلا بالأجور إلى الحد القانوني عن طريق العقاب البدني . ومن الغريب أن قانون سنة ١٣٤٩ هذا وماتلاه من قوانين ، وإن كان قد حدد الأقصى للأجور إلا أنه لم يحدد الحد الأدنى . وقد بقيت هذه القوانين نافذة حتى القرن السادس عشر . كما صدرت تسريعات منعت قيام أى جمعيات تهدف إلى الربط بين العمال . وهكذا لعبت الدولة دورا أساسيا في تجميع رأس المال .

وعلى العموم فإن وسائل انتزاع الأراضي من الفلاحين والتي تهدف إلى تحويل المنتج المستقل إلى عامل كادح لم تتم دفعة واحدة بل تعاقبت خلال قرون . فقد بقيت طبقة الفلاحين المستقلين موجودة في إنجلترا حتى نهاية القرن السابع عشر ، ثم أخذت تختفي في القرن الثامن عشر . فكان عدد من يعملون في الزراعة في إنجلترا وفقا لتقديرات جريجوري كنج Gregory King في سنة ١٦٨٨ ، ٤٢٥٦٠٠٠ ر. بينما كان يعمل في الصناعة ٢٤٠٠٠٠ وفي الحرف والمهن الأخرى ٢٤٦٠٠٠ . وفي سنة ١٧٦٩ تحولت هذه النسب تحولا واضحا إذ يقول يونج Young أن المزارعين كانوا يبلغون ٣٦٠٠٠٠ من السكان بينما كانت الصناعة تستخدم ٣٠٠٠٠٠٠ . وكانت باقى المهن والحرف تستخدم ١٩٠٠٠٠٠ (١) .

وإذ كانت وسائل نزع الأراضي ، التي حولت المنتجين المستقلين إلى طبقة عاملة ، هى أهم المظاهر وأكثرها ، وضوحا في التجميع الأولى لرأس المال ، إلا أن هذا التجميع لم يقتصر على ذلك . فقد كانت الوسائل التي أدت — عدا الناجمة من الأرباح الناشئة عن الانتاج والمبادلات ، إلى أن تتجمع بين أيدي بعض الأفراد — ثروات تساعد على نمو النشاط الرأسمالي تدخل في نطاق ظواهر هذا التجميع .

J. A. Hobson, The evolution of modern capitalism, p. 22 (١)

فقد كان الاستحواذ على المعادن النفيسة بواسطة نهب الكنوز التي اكتشفت في المستعمرات يعد من ظواهر التجميع الأولى لرأس المال ، فاكشافات الذهب والفضة في أمريكا ، وأعمال القضاء على السكان الأصليين أو استرقاقهم أو دفنهم في المناجم ، وبدء أعمال الغزو والنهب في جزر الهند الشرقية ، وتحويل إفريقيا إلى مورد للعبيد ، وهم المنادة الأولى لتجارة الرقيق ، كانت الحوادث التي تميز بها فجر العصر الرأسمالي للإنتاج . كما كانت عمليات الاستيلاء على الجيوب لخلق حالة من المجاعة ، ثم إعادة بيع هذه الجيوب بعدئذ بأسعار متغال فيها على نحو ما حدث في المستعمرات ، تعد بدورها من ظواهر هذا التجميع . ودخلت في هذا النطاق الحروب الاقتصادية التي هدفت إلى سحق المنافسين ، والاستيلاء على المستعمرات ، والحصول على معاهدات تجارية تحقق المصالح الاقتصادية ، كما كان نظام الحماية الاقتصادية باعتباره وسيلة كانت تضمن بطريقة مصطنعة أرباحاً زائدة لبعض الرأسماليين . يعد من بين ظواهر التجميع الأولى لرأس المال . وعلى أي حال فإن التجميع بأشكاله الرئيسية سالفة الذكر ، والذي كان على رأس العوامل المولدة للمجتمع الرأسمالي ، لم ينقطع عن التسابع خلال العصور اللاحقة التالية كما يزيد ويعجل تراكم رأس المال .

انزواء النظام الإقطاعي :

منذ تدهم النظام الإقطاعي ، وثورات الفلاحين ، وكفاحهم ضد النبلاء الإقطاعيين ، يتابع خلال القرون التي ظل فيها هذا النظام مسيطراً . فمنذ القرن الحادي عشر في فرنسا ، والفلاحون — نتيجة لاستيلاء الإقطاعيين على الغابات وغلقها في وجوههم من الصيد فيها أو الحصول على أخشاب الوقود والبناء ، وهم يقاومون الإقطاعيين محاولين أن يستردوا منهم حقوقهم السلبية ، وقصة رو Roman de Rou التي تعطينا صورة للقرن

الحادى عشر يردد الفلاح فيها قوله : « إن السادة لا يقدمون لنا إلا الشر ، لهم كل شىء ويستطيعون كل شىء ، وياً كلون كل شىء . ويجعلوننا نعيش في فاقة وألم ، فلماذا يتركون معاملين إيانا كذلك . إننا بشر مثلهم ، لنا نفس الأعضاء ، ونفس القامة ، ونفس القوة لنحتمل . ونحن مائة ضد واحد فلندافع عن أنفسنا ضد الفرسان ، ولنجتمع جميعاً . ولن يصير هناك سيد علينا . وسنستطيع قطع الأشجار ، والقنص في الغابات ، وصيد السمك في الغدير . وستظهر إرادتنا في الغابات ، وفي المروج ، وعلى المياه » .

وفي القرن الرابع عشر هبت جماعات أطلق عليها الجاكرى Jaqueries في مقاطعات شمال ووسط فرنسا تكافح ضد إدعاءات النبلاء التى تمنع الفلاحين من استعمال الغابات والاستمتاع بالمياه .

وقام الفلاحون في نهاية القرن الرابع عشر بثورة امتدت إلى جزء كبير من إنجلترا . وانتشر الفلاحون المسلحون ، وعلى رأسهم وات تايلر في أنحاء البلاد وحطموا منازل السادة الاقطاعيين . كما حطموا الأديرة — واستولوا على مدينة لندن . إلا أن السادة تمكنوا من القضاء على هذه الثورة بالنفى والحداع . قتل تايلر غدراً . وبعد أن ألقى السادة في روع الفلاحين أنهم سيعملون على تحقيق أهدافهم ، وعاد الفلاحون إلى أماكنهم ، قامت حملات تأديبية عصفت بالقرى في قسوة ووحشية .

كما هبت ثورات مماثلة في ألمانيا منذ ثورة السكسون ضد الإمبراطور هنرى الرابع ، إلى تلك التى قام بها الفلاحون في سواب Souabe في عصر لوثر ، حاملين السلاح ضد السادة الذين رفضوا السماح لهم باستعمال الغابات والمياه .

وقامت في روسيا عدة حروب للفلاحين ، كان يقودها ستيفان زارين في القرن السابع عشر ، وإميليان بوجاتشيف في القرن الثامن عشر . وكان الثائرون يطالبون بإلغاء نظام الأقتان وتسليم أراضي للنبلاء ، والدولة إلى

الفلاحين ، وإنهاء السيطرة الاقطاعية .

ومع أن هذه الثورات التي قام بها الفلاحون ضد السادة الاقطاعيين كانت لها أهميتها إذ أنها نسفت أسس الاقطاعية وقادت في النهاية إلى إلغاء نظام الأبقان . إلا أنه نظراً لتلقائية هذه الثورات ، ولأن القائمين بها هم طبقة من صغار الملاك الفرديين المنفصلين الذين لا يستطيعون تشكيل برنامج واضح ، أو إقامة تنظيم صلب معين ملتحم كي يواصلوا الكفاح ، فقد استحوذت البورجوازية على ثمار الكفاح الثوري للفلاحين ، ووصلت إلى السلطان على أكتاف هؤلاء . فاستفادت البورجوازية الصاعدة من كفاح الفلاحين ضد السادة كي تسرع بسقوط النظام الاقطاعي والقضاء عليه ، ولكي تحل الاستغلال الرأسمالي محل الاستغلال الاقطاعي ، وتستولى على السلطة . وكان الفلاحون في الثورات البورجوازية هم أهم القوى التي أطاحت بالنظام الاقطاعي . وقد حدث هذا في خلال الثورة البورجوازية الأولى في البلاد الواطئة في القرن السادس عشر ، وأثناء الثورة الانجليزية في القرن السابع عشر ، والثورة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر . ومع أن الفلاحين في سبيل استعادة حقوقهم وأموالهم المسلوقة قد اندفعوا في الدولة الثورية بهجة جنونية ، وأشعلوا النار في القصور والطرق الاقطاعية ، إلا أنهم سقطوا في مخالب الرأسماليين الذين كانوا ينظرون إلى اندفاعاتهم في استنكار وفي دهشة .

وهكذا وضعت الثورات البورجوازية ، التي أقامت علاقات إنتاج جديدة توافقت مع طابع القوى الانتاجية التي نمت في أحشاء النظام الاقطاعي ، وضعت نهاية لهذا النظام ، وشيدت سيطرة نظام جديد للملكية هو الملكية البورجوازية ..

الفصل الرابع

المسكيتة البوجوانية

البناعة البروية :

بدأ الانتاج الرأسمالى ، عندما أصبح رب عمل واحد يستغل عدداً كبيراً من العمال الأجراء المسلوين من أدوات الانتاج ، والمضطرين إلى بيع قوة عملهم ، وذلك على نطاق أعم وأكثر شمولاً ، حتى يغل قدرأ كبيراً نسبياً من المنتجات . فقد كان تعدد عمال يشتغلون في نفس الوقت تحت إمرة رأس المال ، في نفس المكان ، أو في نفس ميدان العمل ، بقصد إنتاج نفس الصنف من السلع ، هو نقطة البداية التاريخية للانتاج الرأسمالى (١) وهو ما يطلق عليه التعاون الرأسمالى البسيط ..

ولا جدال في أن عمل مائة عامل مجتمعين ليس هو في نفس الوقت عمل مائة عامل متفرقين . فمجرد تجمعهم يعطى لهم قوة جديدة . فالأعمال التي يستحيل أن يقوم بها فرد واحد مثل حمل الأثقال الضخمة ، أو إدارة الطواحين ، تصبح ممكنة إذا ما تعاونت في القيام بها مجهودات متعددة .

ولا جدال كذلك في أن مجرد إجتماع العمال سوياً ، يمكن أن يشد

J. Benard. Cours d'économie politique à l'Ecole nationale des (١)
Assurances. VII leçon.

أزهرهم بمخلق روح المنافسة بينهم — ذلك أن الإنسان كأئن اجتماعى ينمى الاتصال الاجتماعى وسائل نشاطه .

ولاشك فى أن اجتماع العمال فى ورشة كبيرة يؤدى إلى توفير النفقات إذ تقل بذلك مصاريف الانشاء ومصاريف الصيانة والوقود والإضاءة وغيرها ، كما يؤدى إلى صغر مساحة الأمكنة والمحلات الصناعية .

وهكذا ولد التعاون الرأسمالى البسيط قوة إنتاجية إجتماعية جديدة ، للعمل . فقد أدى هذا التعاون إلى زيادة إنتاجية العمل ، وسمح لملاك الورش الرأسمالية الأولى ، بصناعة سلع تقل نفقات إنتاجها عن نفقات صغار المنتجين ..

وأدى نمو التعاون الرأسمالى البسيط ، إلى ولادة الصناعة اليدوية ، التى هى تعاون بسيط قائم على تقسيم العمل والتقنية الحرفية .

وقد كانت الصناعة اليدوية هى الشكل الأعلى للإنتاج الصناعى فى أوربا ، منذ منتصف القرن السادس عشر ، حتى الثلث الأخير من القرن الثامن عشر ، حيث بدأ ما أطلق عليه الثورة الصناعية .

وقد تم الوصول إلى الصناعة اليدوية عن طريقين ..

أولهما ، تجمع العمال الذين يزاولون حرفا مختلفة بواسطة رأسمال ، وذلك لصناعة سلعة تتطلب تعاون مختلف الحرف ، ومثال ذلك ، صناعة عربة الركوب ، التى كانت تتطلب تعاون عدد كبير من رجال الحرف ، المستقل كل منهم عن الآخر ، كصانع العجلات ، وصانع عدة الحصان ، والحائك ، والنجد ، وعامل الزجاج ، وصانع الأقفال ، والنقاش .. الخ . وفى هذه الحالة كان يجتمع رجال الحرف فى محل عمل واحد ويقومون لصالح الرأسمالى بالعمل الذى يخرج من يد الواحد منهم إلى الآخر . وهكذا ..

وثانيهما ، تجمع رجال يزاولون نفس الحرفة ، يقيم الرأسمالى الذى

جمعهم ، تقسيما للعمل بينهم ، بمعنى أن كل واحد منهم لا يقوم إلا بجزء من العمل الذى كان يقوم به كاملا من قبل . ومثال ذلك صناعة الإبر ، فقد كان حرفى واحد فى بداية الأمر هو الذى يقوم بصناعة الإبرة كاملة . أما فى الصناعة اليدوية فقد ظهر تخصص فى مختلف عمليات صناعة الإبرة ، وفى نهاية عصر هذه الصناعة اليدوية ، أصبحت عملية تحويل القضيب المعدنى إلى إبرة تمر فى انجلترا ، بين أيدى اثنين وسبعين عاملا ، بل وفى بعض الحالات بين أيدى اثنين وتسعين عاملا جزئياً ..

وعلى العموم فقد أصبح العامل ، حتى فى الشكل الأول ، وهو تجمع حرفيين يزاولون حرفا مختلفا لصناعة سلعة تتطلب تعاون حرفهم ، أصبح لا يقوم إلا بجزء من الحرفة الكاملة ، التى كان يمارسها من قبل . وأصبح العمال فى الحالىين ، نتيجة لتخصصهم تخصصا ضعيفا ، عمالا جزئيين . وأدى تحول العامل الذى يحترف حرفة كاملة ، إلى عامل جزئى ، إلى زيادة فى القوى الإنتاجية نتيجة لأنه أصبح يتم فى سرعة وإتقان . عملية محددة . وكما تحول العامل ، من عامل كامل إلى عامل جزئى ، فإن الأدوات التى كان يستعملها تخصصت بدورها تخصصاً جزئياً ، فبعد أن كان العامل فى الحرفة الكاملة يحوز عدداً ضئيلاً من الأدوات التى يستخدمها ويستعملها فى أعمال كثيرة متعددة ، أصبحت الصناعة اليدوية تتطلب أداة خاصة لكل عملية جزئية . ومن ثم تعددت أشكال الأدوات ، وأصبحت كل أداة تتواءم مع عملية محددة واحدة ..

وقد كانت الصناعة اليدوية هى المرحلة الانتقالية بين الانتاج الحرفى والصناعة الآلية الكبيرة (١) . فقد كانت تقترب من الحرفة إذ كان أساسها هو التقنية اليدوية ، كما كانت تقترب من الصناعة الآلية الرأسالية باعتبارها

(١) أطلق ابراهيم عامر ، فى «ؤلة ثورة مصر القومية ، عهد العامل والفبارك» على عهد — الصناعة الآلية الكبيرة ص * مطبوعات دار النديم سنة ١٩٥٧ .

شكلا من أشكال الانتاج الكبير القائم على استغلال العمال الأجراء . .
ومع أن تقسيم العمل في الصناعة اليدوية كان يمثل خطوة إلى الأمام
في تقدم قوى المجتمع الانتاجية ، إلا أن قيام هذه الصناعة على العمل
اليدوى ، جعلها غير قادرة تماما على سحق الانتاج الصغير ، فظلت تقوم
إلى جانب المصانع اليدوية ، مؤسسات صغيرة متعددة ، ولم يتعد إنتاج هذه
الصناعة جانباً ضئيلاً من السلع التي ظلت غالبيتها من إنتاج الحرفيين ،
الذين وقعوا بدرجات مختلفة تحت سيطرة الرأسماليين والموزعين وأصحاب
المصانع اليدوية . وعلى العموم فإن الصناعة اليدوية لم تستطع أن تحتضن
الانتاج الاجتماعي في مجالاته المختلفة ، بل كانت نوعاً من البناء الفوقي ظل
أساسه الانتاج الصغير بتقنيته البسيطة ، ولذلك كان الدور التاريخي للصناعة
اليدوية هو أنها قد خلقت الظروف والامكانيات للانتقال إلى الانتاج الآلي
وقد ترتبت على قيام الصناعة اليدوية وما استتبعته من زيادة في القوى
الانتاجية نتائج هامة يمكن تلخيصها فيما يلي :

١ — افترض تقسيم العمل داخل المصنع اليدوى ، تركز أدوات
الانتاج بين يدي الرأسمالى الذى أصبح يملك فى نفس الوقت السلع المصنوعة ،
إذ لم يعد العامل الأجير ينتج بذاته السلعة ، بل أصبحت هذه الأخيرة هي
نتاج العامل الجماعى الذى يمثل مجموعة عمال المصنع اليدوى .

٢ — أدى تقسيم العمل داخل المصنع اليدوى ، إلى أن أصبح تدريب
العامل الجزئى أسهل من تدريب العامل الكامل ، وأسرع منه ، فانخفضت
الأجور التي يحصل عليها العمال الجزئيين عما كان يحصل عليه العمال
الكاملين من قبل .

٣ — أدى تقسيم العمل بما خلقه من عمليات لا تتطلب حذقا ولا تدريباً
إلى جانب العمليات الحساسة التي تتطلب أياد ماهرة حاذقة مدربة ، إلى إدخال
قوى جديدة للعمل في الانتاج مما سمح بتشغيل الأطفال في بعض الأعمال .

٤ — وله تقسيم العمل ، وما استتبعه من خلق عمال متخصصين تخصصاً ضيقاً في تنفيذ عملية محددة تماماً بسرعة وبدقة ، إلى العجز والشلل في مجموعة كاملة من القدرة . فبدلاً من العمال الذين كانوا يتطورون تطوراً كاملاً ، أصبحت توجد مجموعة من الأدوات التي تتخطى هؤلاء العمال .

٥ — ترتب على تقسيم العمل ، فصل للعمليات الذهنية عن العمليات اليدوية ، وأصبح من مجموع الأفراد الذين يمثلون العامل الجماعي في الصناعة اليدوية من يقومون بمهمة دراسة تركيب الإنتاج وتحليله إلى عناصر بسيطة للوصول إلى إنتاجية أعلى ، بينما لم يعد البعض الآخر كونهم منفذين جزئيين بعيدين تماماً عن هذه العمليات الذهنية ، وبذلك أخذت الصناعة اليدوية تصيب العامل بالعجز . فبعد أن كان عامل الحرفة اليدوية تنمو لديه المعرفة والبصر بالأمور والادارة ، ولو إلى حد معقول ، أصبحت هذه الملكات في الصناعة اليدوية تحتاجها الورشة بصفاتها كل واحد . وأصبح الفصل بين العمل الذهني والعمل اليدوي سلاحاً من الطراز الأول في يد الرأسماليين إذ أمكن بهذا الفصل خلق تعارض بين فئتين من العمال الذين يتضامنون في الإنتاج . ففي العامل الجماعي الذي تمثله المؤسسة يعتبر العامل الذهني ، عنصر منتجاً كالعامل اليدوي سواء بسواء ، كما أن مصالحهم يشملها التضامن والوحدة . إلا أن الرأسمالي وقد أعطى بعض الامتيازات للعمل الذهني ، خلق بذلك نوعاً من التعارض بين العمال الذهنيين والعمال اليدويين ، وتحول التضامن الذي كان يجب أن يوحد بينهم إلى تقيضه ، أي إلى نوع من الفيرة وعدم الثقة . ولم يقف هذا التعارض ، الذي بدأ من عصر الصناعة اليدوية ، على النمو والازدياد مع الصناعة الكبيرة حيث يبلغ دور العمال الذهنيين درجة كبيرة من الأهمية .

٦ — جعل تقسيم العمل في الصناعة اليدوية من العامل متاعاً لرأس المال ، وملكاً له إذ أصبح العامل نتيجة لبيع قوة عمله للرأسمالي ، ونتيجة

لافتقاره إلى الوسائل المادية اللازمة لإنتاج السلعة ، عاجزاً عن الاستقلال بعمله ، وإنتاج ما يشاء ، وتحول إلى شيء تابع لورشة الرأسمالي .
وقد كان على الصناعة اليدوية بدورها أن تتحول ، وكانت في تحولها تحمّل في داخلها جرثومة هذا التحول . فقد أصبحت قوة إنتاج هذه الصناعة ضعيفة جداً بالمقارنة مع حاجة السوق لمنتجاتها . كما أنها باعتمادها بعض الشيء على نوع من العمال المتخصصين ، سمحت لهؤلاء العمال أن بأن يكونوا أكثر مقاومة لمطالب رأس المال . ولذلك وجد الرأسمالي وسيلة لتحطيم مقاومة هؤلاء العمال ، هي الآلة ، التي كانت الصناعة اليدوية قد أوجدت في نفس الوقت الامكانيات لتحسينها . وأدى تحليل عمليات الصناعة إلى عمليات جزئية بسيطة ، إلى تنفيذ أهم هذه العمليات بواسطة أدوات أوتوماتيكية . كما استطاعت الصناعة اليدوية أن تقوم بصنع قطع عديدة ضرورية ولازمة لبناء الآلات المعقدة . وبذلك تمّ الوثوب إلى خطوة جديدة . ففي الوقت الذي اخترعت فيه هذه الآلات ، تبعت الصناعة الآلية الصناعة اليدوية ، وكان هذا بداية ثورة صناعية كبيرة ...

الصناعة الكبيرة :

تمت في إنجلترا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر التحولات التقنية التي ميزت انحلال عصر الصناعة اليدوية ، وبداية الصناعة الكبيرة . فقد أدت الغزوات الاستعمارية ونجاح السياسة الخارجية إلى فتح أسواق أكثر اتساعاً أمام إنجلترا ، بينما ترك النظام السياسي الميدان حراً للبورجوازية ، وكانت هذه هي الأسباب الجوهرية التي بدأت بها الثورة في إنجلترا .

ففي سنة ١٧٣٣ زادت آلة النسيج ذات المكوك الطائر التي اخترعها جون كاي من سرعة الإنتاج ، ولما لم يكن لدى النساكين الخيط الكافي ،

إذا كان الحيط حتى ذلك الوقت ينسج بواسطة المغازل ، فقد بدأت سلسلة من الاختراعات أدت إلى ظهور أنوال الغزل الدائم لآركرايت في سنة ١٧٧١ ثم إلى الأنوال اليدوية لكرمبتون . ولما أصبح الفسج متأخراً نتيجة لهذا التقدم في الغزل ، اخترع كارتريت في سنة ١٧٨٥ الأنوال الميكانيكية التي أمكن بها مسيرة التقدم .

وقد كانت هذه الأنوال في بداية الأمر تؤجر إلى عمال منزليين ، وخصوصاً في الريف . ثم أخذت ورش الغزل تقام على طول مجارى المياه التي بها مساقط تستطيع إدارة الجلة المائية ..

وقد أصبح نظام المصانع الذي حل محل الصناعة اليدوية مسيطراً في شمال إنجلترا ، وخلق هذا النظام صناعة متحررة من كل القيود الطائفية ، صناعة كبيرة رأسمالية ، ثورية في تقنياتها ، كما في نموها وتطورها .

وعند ما أقيمت الآلات المتعددة ، وقصرت القوة الانسانية ومجاري الأنهار عن إدارتها ، دعت الحاجة إلى ضرورة اختراع قوة محرّكة قادرة على التوافق مع هذه الحاجات الجديدة ، فقدم جيمس وات آله البخارية الأولى في سنة ١٨٧٥ (١) . وقاد استخدام الآلة البخارية إلى أهم الأعمال في الثورة الصناعية ، فقد أمكن نتيجة لذلك إستخراج الفحم على نطاق واسع بعد أن كان إستخراجه ما يزال سطحياً إذ كانت المياه تغرق للناجم التي تفحز في باطن الأرض ، حتى أمكن بواسطة المضخة البخارية التخلص من مياه الناجم ، وبالتالي تحقيق نمو سريع لاستخراج الفحم . كما أمكن كذلك حل مشكلة النقل فقد اخترعت القضبان التي يمكن دفع العربات

(١) كانت فكرة الآلة البخارية معروفة منذ وقت طويل ، فقد قام دهنيس بابان Denis Papin (١٦٤٧ — ١٧١٤) بأعمال هامة في هذا النطاق في بداية القرن الثامن عشر . ولكن في ذلك العصر لم يكن الاستخدام الصناعي للبخار قد أصبح بعد حاجة وضرورة تاريخية ، ولذلك فإن هذا الاختراع العلمي لم تلتصقه نتائج سريعة عاجلة .

عليها . وكانت هذه القضبان في بداية الأمر من الحشب ثم صنعت من الحديد . وسعت المضخات البخارية بتزايد استخراج الحديد والنحاس والقصدير فاستخدمت هذه المعادن في بناء القضبان والآلات . كما أدت التحولات التي حدثت في صناعة التعدين إلى استخدام الكوك في الأفران بدلا من الحشب والفحم الحشبي ، وظهرت الأفران العالية التي أمكن بواسطتها الحصول على الحديد النقي ، وولدت من ثم صناعة الحديد الكبرى في إنجلترا في سنة ١٧٨٤ . ولا يعنى قيام هذه الصناعة الكبرى أن البناء الاقتصادى لصناعات الحديد المختلفة ، كان واحداً ، إذ كان يوجد إلى جانب سادة الحديد الذين يملكون صناعات ضخمة معدة إعداداً قوياً بالآلات ، عدد من العمال المنزليين والورش التي تقوم على أساس الصناعة اليدوية ، يباشرون صناعات التحويل مثل صناعة السكاكين والآلات الصغيرة .. إلخ إلا أنه على أى حال كانت الحقيقة الجوهرية الواضحة هى ولادة الصناعة الكبيرة التي امتدت شيئاً فشيئاً إلى مختلف فروع الانتاج المعدنى ..

وإذ كان من المسلم به أن التحول التقنى لأحد فروع الانتاج ، يمتد إلى غيره من الفروع الأخرى ، التي تتقدم بدورها من الناحية التقنية ، وتكون كذلك ذات تأثير على الفرع الأول الذى أثر فيها ، أى أن نشاطا مستمرا متبادلا يحدث بين فروع الانتاج المختلفة ، فان ظهور الآلات قد أحدثت تعديلا شديداً فى مجرى التطور ، إذ ظهرت تحولات تقنية كثيرة خلقت فى واقع الأمر ثورة صناعية حقيقية .

كانت القاعدة التقنية والمادية للثورة الصناعية هى الآلة . ولذلك فإننا نرى الوقوف قليلا عند مفهوم الآلة ، إذ من الخطأ الاعتقاد بأنها أداة تحرکها قوة أخرى غير قوة الإنسان ، كالحيوان ، والماء ، والرياح ، والبخار ، والكهرباء ، والبتروىل . إذ وهما لهذا القول يعتبر الحراث الذى

تجره الماشية آلة بينما أن ماكينات الغزل التي يديرها الإنسان تعتبر أدوات
ولكى نفهم الفرق بين الأداة والآلة نحب أن نقص هذه الأخيرة في
شكلها المتطور . فهي تتكون من ثلاثة أجزاء المحرك . Le moteur وجهاز
نقل الحركة La transmission وآلة التشغيل Machine outile والجزء الأول
هو القوة الدافعة ، ويولد ما يلزم من قوة محركة ، كما تفعل الآلة البخارية ،
أو يستمد الطاقة من قوة طبيعية خارجية موجودة من قبل ، كما تستمد
العجلة المائية القوة المحركة من المياه المتساقطة ، والطاحون الهوائى
من الريح . . . الخ .

ويقوم جهاز النقل بتنظيم الحركة وتغيير شكلها إذا لزم الأمر وتوزيعها
ونقلها إلى آلة التشغيل ، وهو مكون من أعمدة المحاور وعجل التروس
والطارات والسيور والأحزمة والتروس الصغيرة . الخ . وعلة وجود
هذه الأشياء المحركة والناقلة ، أنها تدفع آلة التشغيل الفعلية وتنقل إليها
الحركة التي تمكنها من تغيير ومعالجة المادة الخام بالشكل اللازم . وقد
اعتمدت ثورة القرن الثامن عشر الصناعية على هذا الجزء الأخير من
جهاز الآلة الكامل . إذ الواقع أن آلة التشغيل ، كانت هي نقطة الابتداء
في حلول الصناعة الآلية محل الحرفة اليدوية أو الصناعة اليدوية . وقد
بدأت آلة التشغيل هذه باحتوائها ، ولو في صورة معدلة ، على الأجهزة ،
والأدوات التي كان يشتغل بها العامل في نظامي الحرفة اليدوية والصناعة
اليدوية . وأصبحت هذه الأجهزة والأدوات أدوات ميكانيكية بدلا من أن
كان الإنسان يشتغل بها . فقد بدأت الآلة بمحملتها إما كنسخة ميكانيكية
معدلة ، من عصر الحرفة اليدوية ، كما في حالة النول البخارى ، وإما أن
في تركيبها ما يذكرنا بأشياء قديمة كالمغازل في آلة الغزل ، والمناشير في آلة
النشر ، وهكذا . وكانت هذه العدة في بداية عصر الصناعة الكبيرة ينتجها
رجال الحرف اليدوية ، أو عمال الصناعة اليدوية ثم توصل بآلة التشغيل

التي تصنعها الصناعة الميكانيكية . وأصبحت آلة التشغيل تؤدي عن طريق العدد المتصلة بها العمل الذي كان يؤديه العامل اليدوي من قبل بواسطة عدد من نفس النوع .

وعلى العموم ، فإن جوهر المسألة واحد ، سواء جاءت القوة المحركة عن طريق الإنسان أو الآلة . فالآلة تعتبر كذلك في اللحظة التي تنتقل فيها إدارة الأدوات من الإنسان إلى جهاز آلي . والفرق واضح حتى لو ظل الإنسان هو القوة المحركة الأولى للآلة .

ومنذ ذلك الوقت لم يتوقف التقدم ، فاستخدمت قوات محركة جديدة هي الكهرباء والمحرك النفاث والذرة . وترجع العملية التاريخية التي ولدت الصناعة الكبيرة إلى عدة عوامل . فصناعة الآلات لم تكن ممكنة إلا نتيجة لتقسيم العمل ، وللإصلاحات التقنية التي أدخلتها الصناعة اليدوية . فعندما اتسع نطاق بناء الآلات ، أصبحت الصناعة اليدوية غير كافية أكثر فأكثر لبناء الآلات الأكثر تعقيداً ، والأكثر عدداً ، والأكثر قوة ، والتي تتطلبها الصناعة . وظهرت مشا كل تقنية جديدة . وأصبح من الضروري أن ينسف الاستغلال الميكانيكي القاعدة المادية التي كان يتطور على أساسها ، أو بمعنى آخر يجب الوصول إلى صناعة الآلات بواسطة الآلات . ثم أخذ الانقلاب الذي أحدثته الآلة في طريقة إنتاج فرع من فروع الصناعة يمتد ويتقرب شيئاً فشيئاً إلى باقي الفروع الأخرى .

ومنذ بداية الثورة الصناعية ، في إنجلترا ، لم يتوقف على الإطلاق إكتشاف التقنية الجديدة ، أو اختراع آلات جديدة . وأخذت الرأسمالية تحول باستمرار ظروف الإنتاج ، تدفعها في ذلك المنافسة ، والرغبة في كسب مزايا إنتاج سلع بتكاليف أقل . فالبرجوازية ما كانت لتستطيع الاستمرار في الوجود دون أن تخلق ثورة مستمرة في أدوات الإنتاج ، أو بمعنى آخر في ظروف الإنتاج ، أي في كل العلاقات الاجتماعية . ومع أن

الابقاء على الظروف القديمة للإنتاج كان على العكس من ذلك هو الشرط الأول لوجود كل الطبقات الصناعية السابقة ، فإن الانقلاب الدائم للإنتاج ، وزعزعة كل النظام الاجتماعى ، وبث الإثارة ، وعدم الضمان الدائمين ، كانت هى المظاهر التى ميزت ولادة العصر البورجوازى عن كل العصور السابقة عليه .

ومنذ ظهرت الآلة بدأ أنهماك كثر الوسائل قدرة على اقتصاد جهد الأفراد ، ومع ذلك فإن الرأسماليين لم يستعملونها لهذا الهدف . وإنما ليزيدوا فقط مما يحصلون عليه من فائض القيمة فى شكل أرباح ، ولهذا السبب تقف زيادة عدد الأيدي العاملة ورخصها عقبة فى وجه الآلات . فمن المشاهد فى كثير من البلاد للمستعمرة أن الرجال والنساء يقومون بأشق الأعمال ، كنقل الأحمال الثقيلة وسحب السفن فى الأنهار ، بينما تستطيع الآلات البسيطة أن تقوم بهذه الأعمال . ولكن تكاليف شراء وصيانة هذه الآلات تصبح أكثر كلفة من الأيدي العاملة التى تكاد تكون دون مقابل . ولم تتجه الآلة منذ بدايتها فى ظل النظام الرأسمالى إلى خدمة الإنسان ، وإنما كانت وسيلة لاستخدام الأيدي العاملة بطريقة تولد مزيدا من الربح .

وقد كان للآلة ، أو بمعنى آخر للصناعة الكبيرة ، تأثير على العمال من عدة نواحي . فقد ابتلعت هذه الصناعة قوة عمل النسوة والأطفال . فبعد أن أهدرت الآلة قيمة القوة العضلية ، وسمحت باستخدام عمال ليست لديهم قوة عضلية كبيرة ، مكنتهم بأن يتمتعوا بأعضاء أكثر مرونة ، وعندما استحوذ رأس المال على الآلة . أدى ذلك إلى استخدام النسوة ، واستخدام الأطفال . ولذلك لوحظ أن عدد الأطفال الذين يبلغون من الخامسة إلى الرابعة عشرة ، والذين كانوا يعملون فى صناعة القطن فى إنجلترا فى سنة ١٨٤٠ من أربعة عشر ساعة إلى سبعة عشر ساعة يوميا . كان

يبلغ ١٥٠.٠٠٠ طفل (١). كما قد لا يدرك الكثيرون ممن يملكون السجاجيد الفارسية ، أن المصانع التي نسجت لهم هذه السجاجيد الإيرانية تشغل الأطفال الذين يبلغون السادسة من عمرهم ، بل لا يدركون كذلك أن هؤلاء الأطفال يصابون وهم في الرابعة عشرة من عمرهم ، بأمراض العيون ، ويعت الكيرون منهم بمرض السل وهم في العشرين بسبب استنشاقهم أتربة الصوف خلال عدة سنوات .

وقد كان هدف الرأسمالي من استخدامه قوى عديدة للعمل من العائلة هو خفض قيمة قوة العمل . ذلك أنه عندما كان يدفع مقابل قوة عمل العامل ، كان يعطيه ، أى يعطى العامل ، وسيلة إعالة عائلته . وإذا كانت العائلة جميعها تشتغل في الإنتاج ، فإن وان كان مجموع ما يحصل عليه أعضاء العائلة من أجر يصبح مرتفعا قليلا عن الأجر الذى كان يدفع من قبل لواحد فقط ، إلا أنه كان يحصل بذلك على قوى متعددة للعمل بأجر منخفض . وقد تحول العامل من جراء ذلك إلى تاجر للعبيد ، إذ بعد أن كان يبيع من قبل قوته على العمل ، أصبح يقدم للرأسمالي أفراد عائلته أى أصبح يبيع زوجته وأولاده . و يروى لنا أ . فليب ، أن الآباء في الهند كانوا لا يترددون في دفع أطفالهم ، وكان القانون يحدد ساعات عملهم بست ساعات ، إلى العمل في مصنعين في نفس الوقت ، أى أنهم كانوا يشتغلون يوم عمل كامل كالبالغين . وفي بعض المقاطعات ، وعلى الخصوص مقاطعة أحمد آباد خلق استخدام الأطفال وسيلة يبيع وشراء حقيقة للأطفال ، تعرف باسم Sethi System إذ يحول بعض الأشخاص في

(١) يقول أوسنر أحد نواب ذلك العصر : « يالكدهؤلاء العبيد .. هؤلاء ال... ٣٥٠ طفلا العاملين في مصانع نسيج لانكشير .. إن الآلة الانسانية التي تعرف الألم وتعرض لتعظيم قيدت بالآلة الحديدية التي لا تعرف الألم أو الاجهاد » — عن مقدمة كامل زهيرى ، لكتاب بدلا من الخوف ، « لنيورين يقان ، ص ٨ .

القرى ويطلبون من الآباء أن يؤجروا لهم أولادهم لمدة خمسة سنوات في مقابل مبلغ إجمالى يدفع فوراً يبلغ ٣٠ أو ٤٠ روية . وكان هؤلاء الأطفال يستخدمون فى المصانع ويستولى من تسلمهم من أيهم على أجورهم مقابل تقديمه لهم ما يكفيهم بالكاد من طعام حتى لا يموتوا من الجوع أو الإنهاك قبل نهاية السنوات الخمس (١)

وقد ولد استخدام النساء والأطفال فى الصناعة فيهم إنحلالاً خلقياً ، الأمر الذى اضطر البرلمان الإنجليزى نتيجة للانهيار الفكرى للرجال الذين تحولوا منذ صغرهم إلى مجرد أدوات مخصصة لإنتاج أرباح الرأسماليين إلى التدخل ووضع حد لهذا الاستغلال البشع للأطفال . ويرجع أول قانون يحمى هؤلاء الأطفال إلى ٢٢ مارس سنة ١٨٤١ ، وقد نص على عدم السماح للأطفال الذين يقاؤون عن سن الثمانية سنوات بالعمل فى المصانع ، وعلى تحديد ساعات العمل للأطفال من سن الثامنة إلى سن الثانية عشر باثنتى عشر ساعة يومياً على الأكثر . ورغم صدور هذا القانون فإنه لم يطبق ، وبقي من الناحية الواقعية الفعالية معطلاً مهملاً . ثم صدر فى سنة ١٨٦٢ قانون فى يوم ٢ نوفمبر بشأن عمل الأطفال والبنات القاصرات ، والنسوة ، نص على أن لا يعمل من هؤلاء إحدى عشرة ساعة يومياً إلا من بلغ اثنتى عشر سنة ، كما نص بالنسبة للعمل الليلى ، أى الذى يبدأ من الساعة التاسعة مساءً ، وينتهى فى الساعة الخامسة صباحاً ، على أن لا يسمح بهذا العمل إلا لمن زاد سنه عن ثلاثة عشر سنة . .

ومن ناحية أخرى ، أخذت الآلة تشجع على إطالة يوم العمل ، وأصبحت بذلك وسيلة فعالة لإطالة يوم العمل عما يزيد عن كل الحدود الطبيعية . ويرجع ذلك لسببين ، أولهما أن حركة الأدوات التى تسيرها الآلة قد

A, Philip, Les ouvriers dans l'Inde, in Annales d'Histoire Economique (١)
et Sociale t, 11, 1930

أصبحت مستقلة عن إدارة العامل ، فليس على هذا الأخير إلا أن يدير ويشرف على الآلة التي ما كان يصبها التعب أبدا . وثانيهما أن الآلة ، فضلا عن أنها تستهلك من الناحية المادية بالاستعمال ، فإنها تستهلك كذلك من الناحية المعنوية . فالتمن الذي يدفعه الرأسمالي في الآلة من الممكن أن ينخفض بعد فترة وجيزة نتيجة لما يدخل على صنع هذه الآلة من تغيرات فعند ما تظهر في السوق آلات جديدة أحسن من هذه الآلة وأكثر دقة منها ، فإن قيمة الآلات القديمة تنخفض بسرعة . ولذلك كان من مصلحة الرأسمالي في فترة قوة الآلة وشبابها أن يشغلها بأقل قدر من التوقف . وكذلك كان الرأسمالي الذي يدخل قبل غيره آلة جديدة ، يحصل على قوة إنتاجية أكثر من الآخرين ويتمتع بالنسبة لهم بميزة مؤقتة وامتنياز يجب أن يستغله إلى أقصى الحدود . ومن ثم يلجأ إلى إطالة يوم العمل .

وترتبت على إطالة يوم العمل نتائج خطيرة إذ أدت هذه الإطالة إلى انهيار أحوال العمال الصحية والجسمانية والذهنية . مما دفع بالدولة . ونتيجة لكفاح وصراع العمال في سبيل مصالحهم ، إلى التدخل وتحديد ساعات قانونية للعمل ، ومع ذلك فقد ظل الرأسماليون ، يتصيدون الفرص للافتئات على حقوق العمال في ساعات عملهم المحددة والتي اكتسبوها بالدم والدموع والفاشية تعطينا مثلا واضحاً على ذلك . فقد جاء في تقرير الإتهام للمحكمة الأمريكية الجرائم الحرب في نورمبرج ضد كروب فون بوهلن Krupp Von Bohlen وضد المديرين الرئيسيين في مؤسسة كروب في المادة ١٧٥ من مواد الاتهام أن العمال الأجانب وأسرى الحرب والمعتقلين في معسكرات الاعتقال ، رغما عما كانوا عليه من ضعف ووهن نتيجة لعدم كفاية ما كان يقدم إليهم من أطعمة ، وما كانوا يتدثرون به من ملابس . ونتيجة لعدم تمتعهم بالراحات والعناية الطبية كانوا يجبرون على القيام بعمل متزايد بالقياس إلى ساعات العمل العادية فضلا عن أن العمال الأجانب وأسرى الحرب

كانوا كثيراً ما يمنعون من الطعام طوال يوم عمل يبلغ إثني عشرة ساعة . وعلى العموم فإنه عندما اضطرت الدولة إلى التدخل وتحديد ساعات قانونية للعمل ، وعندما أصبح من غير المباح لرأس المال ، في أغلب الأحيان ، استخدام وسيلة اطالة يوم العمل كطريقة لتنمية فائض القيمة فقد اتجه رأس المال في اتجاه آخر ، فأصبح يطالب العامل الذي لم يعد في استطاعته تشغيله أكثر من الساعات التي حددها القانون ، بمزيد من العناية ، وبأن يكون عمله أكثر سرعة ، بمعنى أنه كان يطالب العامل بأن يبذل من الجهد الانساني خلال ثمانى ساعات ما كان يبذله في خلال عشرة أو اثنتى عشر ساعة من قبل . وقد ساعدت الآلة الرأسماليين كثيراً في جعل العمل أكثر حدة ، وكان ذلك يحدث بطريقتين ، إما بزيادة سرعة سير الآلات ، أو باجبار العامل على أن يقوم بمراقبة عدد أكبر من الآلات . وترتب على ذلك أن ازداد العمال إنهاكاً ، إلى حد أنه أصبح من اللعين بعد ذلك تقليل جديد لساعات العمل ، وصحبه رغم ذلك زيادة جديدة في حدة العمل . وقد كان الرأسمالى في سبيل زيادة حدة العمل ، التي يجب أن لا تخلط بينها وبين زيادة الانتاجية الناجمة عن تحسين الأدوات ، يطبق نظام الغرامات . ومن أمثلة ذلك جدول غرامات — مصنع تيلدسلى Teyldealey بالقرب من مانشستر الذي كان ينص في سنة ١٨٣٢ على أن ينحصر « شلن » من كل عامل غزل « يفتح نافذة » أو يوجد قدرا خلال العمل ، أو يغتسل في خلال فترة العمل ، أو يضع آنية الزيت في غير مكانها ، أو يوقد الغاز قبل الموعد ، أو يقوم بالغزل في ضوء الغاز مبكراً ، أو يفتح كثيرا صنبور الغاز ، أو يحدث صفيرا أثناء العمل » . كما كان على كل عامل غزل في هذا المصنع في ذلك الوقت أن يحضر بدىلا عنه يقوم بعمله خير قيام إذا ما اعتذر عن الحضور أو القيام بالعمل لأي سبب ، فإن لم يحضر هذا البديل كان يلزم بأن يدفع يوميا ستة شلنات مقابل خسارة القوة الميكانيكية . كما كانت لائحة .

مصانع كريسو Creusot في سنة ١٨٧٠ تقضى بتوقيع غرامة قدرها خمسين فرنكا على العامل الذي لا يئى بزميله . وكانت غرامات هذا المصنع تبتلع في بعض الأحيان من الأجر البالغ قدره ثلاثين فرنكا ، ستة وعشرين^(١) . بل وتضمن تقرير الاتهام ضد كروب في مادته الثامنة والتحسين أن إدارة المؤسسة كانت خلال الحرب الماضية تأمر بمنع الطعام عن كل أجنبي مدنى يبدو أنه يضع وقته خلال ساعات العمل .

وقد خلقت الآلة كذلك نوعا من الفروق في مستوى العمال إذ أنها قامت بفصل العمل الذهنى عن العمل اليدوى . فالمصنع يبدو ، قبل كل شيء ، مجموعة من الآلات التى تهيمن على العامل . وبعد أن كانت مهارة العامل اليدوية فى الصناعة اليدوية تلعب دوراً هاماً فى الإنتاج ، حلت الآلة فى الصناعة الكبيرة محل حذق العامل . ولم يعد من المهم أن يعهد إلى عامل بنفس المهمة طوال حياته ، بل أصبح من الممكن أن ينتقل من خدمة إحدى الآلات إلى آلة أخرى فى يسر وسهولة . ولذلك أوجد الفصل بين العمل الذهنى والعمل اليدوى تبعية تدريجية حازمة للعمال داخل المصنع .

كما كان للنمو العام للإنتاجية الذى نشأ عن تحسين الآلات نتيجة أخرى هى أنه حول عددا من العمال تزايد باستمرار الى عاطلين . فقد أدى طرد العمال من المصانع نتيجة لتقدم الآلة الى الالتقاء بهم إلى سوق العمل . وأصبح تزايد العمال الذين لا يجدون عملا فى هذا السوق يسمح للرأسماليين بأن يشتروا قوة عمل الذين يعرضون ذلك بضمن يقل عن قيمته^(٢) . وبالتالي كان يزداد مركز الرأسماليين أمام هذا الجيش من العاطلين قوة . ذلك أن من بين أولئك العاطلين الذين يضمنهم الفقر والجوع من هم على

(١) E, Dolléans, Histoire du mouvement ouvrier, t. 1, pp. 26—27

(٢) I. Lapidus et K. Ostrovitianov, Précis d'économie politique, pp.

313—314 (1929)

استعداد لبيع قدرتهم على العمل بأي ثمن ، مهما كان هذا الثمن منخفضاً . وعلى أي حال فإنه بغض النظر عن أوقات الأزمات بمنعها الصحيح ، فإن البطالة قد أصبحت تميل إلى أن تكون طابعاً جوهرياً ودائماً للنظام الرأسمالي . وإحصاء عدد العاطلين ونسبتهم إلى مجموع المال في إنجلترا في السنوات من ١٩٢١ إلى ١٩٣١ يعطينا مثلاً واضحاً على ذلك . ففي يناير سنة ١٩٢١ كان عدد العاطلين ١٠.٠٠٠.٠٠٠ أي بنسبة ٦.٤ ٪ . وفي يناير سنة ١٩٢٢ كان عدد العاطلين ٢.٠٠٣.٠٠٠ ، أي بنسبة ١.٤٢ ٪ ، وفي يناير سنة ١٩٢٣ بلغ عدد العاطلين ١.٠١١.٠٠٠ ، أي بنسبة ١.٣٣ ٪ ، وفي يناير سنة ١٩٢٤ بلغ عدد هؤلاء ١.٢٨٦.٠٠٠ ، أي بنسبة ١.١٩ ٪ ، وفي يناير سنة ١٩٢٥ بلغ عددهم ١.٢٥٢.٠٠٠ ، أي بنسبة ١.١٢ ٪ ، وفي يناير سنة ١٩٢٦ كان العاطلون يبلغون ١.٢٥٢.٠٠٠ ، أي بنسبة ١.١١ ٪ . وفي يناير سنة ١٩٢٧ بلغ عددهم ١.٤٩٦.٠٠٠ عامل ، أي بنسبة ١.٢١ ٪ . وفي يناير سنة ١٩٢٨ كان عددهم ١.٣٣٦.٠٠٠ أي بنسبة ١.٠٧ ٪ . وفي يناير سنة ١٩٢٩ كان عدد العاطلين ١.٤٥٣.٠٠٠ ، أي بنسبة ١.٢١ ٪ . وفي سنة ١٩٣٠ بلغ هذا العدد ١.٤٧٩.٠٠٠ ، أي بنسبة ١.٢٦ ٪ . وفي يناير سنة ١٩٣١ كان هذا العدد ٢.٦٦٣.٠٠٠ ، أي بنسبة ١.٢٦ ٪ ^(١) . بل وأشار هنري كلود إلى أن عدد العاطلين في الولايات المتحدة لم ينقص منذ سنة ١٩٠٦ حتى الوقت الحاضر عن مليونين إلا في أوقات الحرب ^(٢) . وقد بلغ في سنة ١٩٤٦ ٢.٢٧٠.٠٠٠ ، وفي سنة ١٩٤٧ بلغ ٢.١٤٢.٠٠٠ ^(٣) ، وفي شهر مارس سنة ١٩٥٠ ، بلغ ٦.٦٠٠.٠٠٠ . وقد كان استخدام

A. Siegfried. La crise britannique au XXe Siècle. 6e ed. 1941 (١)

Henri Claude. Nouvel avant-guerre (٢)

Monthly Bulletin of Statistics. U. N. Sep. 1948 (٣)

الآلة كذلك في فرع من فروع الصناعة ، يؤدي في بداية الأمر إلى زيادة الأيدي العاملة في فروع الانتاج الأخرى التي يحتاجها انتاج هذا الفرع ، ولكن ما أن كانت تلك الفروع تستخدم بدورها الآلات حتى كانت هي كذلك تلقى بعدد كبير من قوى العمل التي كانت تستخدمها . ولم يستطع أى اقتصادى من الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم أن ينكر أثر الآلات هذا على استخدام العمال ، بل إن أكثر هؤلاء الاقتصاديين جدية يعززون أنفسهم بمقولة أن العمال الذين يلقى بهم الانتاج الآلى يتتھون بعد فترة ليست بطويلة إلى الحصول على عمل جديد .

كما كان يترتب في بداية الأمر على انتاج سلعة من السلع على نطاق واسع بواسطة الآلة ، أن يزداد عدد أولئك الذين كانوا يقومون بتحويل وتشغيل هذه السلعة بوسائل غير ميكانيكية . ولكن ما أن تدخل الآلة في انتاج هؤلاء حتى تلقى بمجاميع غفيرة منهم بعيدا عن ميدان الانتاج . فانتاج الأقمشة بواسطة الآلة كان يزيد في بداية الأمر عدد الحياطين والحياطات حتى حل اليوم الذى دخلت فيه الآلة — « ما كينة الحياطة » — في عملهم فخطمت الكثيرين منهم .

كما ترتب على ما حققه إدخال الانتاج الآلى في فروع معينة للصناعة من أرباح كبيرة ، أن كانت تنشأ حمى عامة بالنسبة لردء وس الأموال التي حاولت أن تستغل في هذه الفروع للصناعة ، ثم أخذت تبدو هذه الظاهرة كذلك في الفروع الأخرى عندما كان يدخلها بدورها الانتاج الآلى (١) .

كما أن الانتاج ، وقد أخذ ينمو بسرعة كبيرة نتيجة لاستخدام الآلات ، أصبح يتطلب موادا أولية ومخرجا أو طريقا لترويج السلع . وأمكن الوصول إلى هذه الطرق لترويج السلع في البلاد المستعمرة ، حيث قامت

(١) Lapidus et Ostrovitianov, p, 60 المرجع السابق.

منتجات الصناعة الآلية بمنافسة منتجات الحرفيين، وانتصرت عليها. واضطرت هذه المستعمرات، سواء أكان ذلك بإرادتها أو رغما عنها، إلى أن تخصص في إنتاج المواد الأولية اللازمة للدولة المستعمرة. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك ما حدث من تحطيم النساجين في الهند في نفس الوقت الذي اتسع فيه إنتاج القطن في تلك البلاد، وما حدث في استراليا عندما دفعت قوى العمل الزائدة في بريطانيا إلى للمستعمرات لتقوم بتجهيز المواد الأولية اللازمة للصناعة، فزاد إنتاج الصوف في استراليا.

وعلى العموم فإنه وإن كان الاستخدام الرأسمالي للآلة، قد خلق مزيداً من البؤس وعدم الضمان للطبقة العاملة، كما ولد أشد أشكال الاستغلال وضوحاً، فإنه قد أعلن وأوضح رغم ذلك — وهذا هو المظهر الانساني الوضحي للصناعة الكبيرة — عن تحول كامل لظروف العمال.

فقد انتهى استغلال الأطفال البشع في الصناعة الكبيرة باعتباره خطراً على مصالح رأس المال. فالأطفال الجهلة غير المتعلمين، لا يستطيعون أن يصبحوا عند ما يصلون إلى سن البلوغ، إن وصلوا إلى ذلك، عمالاً صالحين. ولذلك كان من مصلحة الرأسماليين أن يزودهم بحد أدنى للتعليم الأولي، حتى يستطيعوا تحسين العمل في المصنع. كما كان من مصلحة الرأسماليين كذلك أن يضعوا حداً أدنى للتربية الجسدية للأطفال، حتى لا يصبح هؤلاء عاجزين عن العمل الصناعي، أو الخدمة العسكرية. وعلى أي حال فإن ما قامت به الدول الرأسمالية في الفترات الأخيرة من إجراءات في سبيل تحقيق التعليم الذهني والتربية الجسدية، لا يعنى التحول الكامل للأحوال الذهنية والصحية للأطفال، إذ أن هذه الاجراءات كان طابعها التدقيق، فقد كان التعليم الذي تحقق لأطفال الشعب في واقع الأمر محدوداً وقصيراً جداً.

كما أن الصناعة الحديثة، وإن كانت قد جذبت الأطفال والنسوة إلى

ميدان الانتاج ، و خلقت بذلك ما خلقت من آثار مشنومة بتحليلها العائلة ،
وتحويلها الآباء إلى تجار رقيق ، إلا أن هذا الشقاء كله كان له جانب إيجابي
هو أن الآلة قد حطمت بذلك العائلة القديمة ، و خلقت الظروف المادية لمساواة
حقيقية بين الجنسين ..

الزراعة الرأسمالية :

أحدثت الصناعة الكبيرة انقلابا في الزراعة وفي العلاقات الاجتماعية
للمشتغلين بالانتاج الزراعى . فقد أصبح استخدام الآلات في الزراعة لا يخلو
بدوره من المساواة الجثمانية بالنسبة للعامل الزراعى مثلما أحدثته الآلات
عند استخدامها في المصانع . وقد كان أعظم الآثار التي أحدثتها الصناعة
الكبيرة في ميدان الزراعة ، هى أنها حطمت الحاجز الذى يحمى المجتمع
القديم ، ألا وهو الفلاح الحر ، وأحلت محله العامل الأجير . وبهذه الطريقة
نشأ التعادل بين التحولات الاجتماعية ونواحي التعارض بكل من الريف
والمدينة . فلت الأساليب العلمية القائمة على أساس التقدم التقنى محل الأساليب
العتيقة في الزراعة . كما أدى الأسلوب الرأسمالى في الانتاج إلى الفصل التام
للاتحاد الذى كان يربط الزراعة والصناعة اليدوية في عهد طفولتها . وأخذ
يعمل في نفس الوقت على خلق الشروط والأحوال المادية اللازمة لقيام
التوافق بين الزراعة والصناعة الآلية . وكما أدت التحولات في عملية إنتاج
الصناعة اليدوية إلى سحق المتجبن ، وسيطرة أدوات العمل على العامل مما
أدى إلى استغلاله وإفقاره ، أدت التحولات التي حدثت في مجال الانتاج
الزراعى إلى تحطيم حيوية العامل الزراعى وحرية واستقلاله الفردى ،
وتفرق العمال الزراعيون في مساحات واسعة ، بما أدى إلى إضعاف قوة
مقاومتهم .

تحول الرأسمالية إلى امبريالية :

أخذ الانتاج الصناعى ينمو نموآ هائلا، واتسم بزيادة فى الأيدى العاملة ، كما اتسم على الخصوص بنمو أكثر تزايدا فى انتاجية العمل . وفى نفس الوقت الذى كان الانتاج فيه ينمو ويزداد ، كان يتركز بسرعة فى المنشآت القوية التى انتهت بأن أصبحت تقبض على احتكار يكاد يكون كاملا فى فروع عديدة للانتاج . وهكذا حدث الانتقال من المنافسة الحرة إلى الاحتكارات وأصبح هذا التحول إحدى الظواهر ذات الأهمية الكبرى إن لم تكن أهم الظواهر فى الاقتصاد الرأسمالى .

ولم يحدث التركز فقط بين المنشآت المتشابهة، ولكنه حدث بين مؤسسات يكمل بعضها البعض ، وهو ما أصبح يطلق عليه الهيئة المتحدة. ولهذه الهيئة المتحدة مزايا عديدة فقد سمحت بالاستغناء عن مراحل من التجارة ، كما أنها أصبحت تضمن استقرارا أكثر للأرباح ، وأصبحت تقدم تحولات تقنية للانتاج تعتبر مصادر جديدة للربح فضلا عن أنها أخذت فى زيادة قوة مقاومة المؤسسات فى أوقات الأزمات .

وإذ كانت ولادة الاحتكار هى ظاهرة حتمية للرأسمالية ، إلا أنه لا يمكن القول بأن الرأسمالية الاحتكارية تعتبر رأسمالية جديدة ، وعلى أى حال فقد أخذت هذه الرأسمالية تتقدم فى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر ولكنها لم تصبح ذات طابع عام مسيطر إلا فى بداية القرن العشرين .

وإذا بحثنا تطور الرأسمالية الذى أدى إلى الاحتكار ، نستطيع أن نميز مراحل متعددة . فالمرحلة السابقة على سنة ١٨٦٠ يمكن اعتبارها ما قبل تاريخ الرأسمالية الاحتكارية . ولم تظهر الأشكال الأولى الواضحة للاحتكار إلا من سنة ١٨٦٠ . وفى هذه الفترة ، وإن بدا النشاط واضحا فى إنشاء هيئات المنتجين ، إلا أن ذلك ظل استثناء للقاعدة العامة . إذ كان

هذا العصر يعتبر عصر إزدهار المنافسة الحرة . وقد ساعدت أزمة سنة ١٨٧٠ والضغط الطويل الذي تلاها على تركيز رأس المال بابتلاع المؤسسات الضعيفة . وبدأت المؤسسات الاحتكارية في شكلين أساسيين ، الكارتلات والترستات . فالكارتلات هي اتفاقات بين مؤسسات كبيرة من أجل تقسيم السوق وتحديد ما ينتج من السلع ، وتحديد أسعار البيع ، وقد تكون في بعض الأحيان اتفاقات لتقسيم الأرباح . أما الترستات فهي تركيز لمؤسسات متشابهة أو متكاملة تحت إدارة موحدة ، مكونة بذلك مؤسسة واحدة ضخمة . وقد جاء بحريدة التجارة والنشر التجارية ^(١) ، التي كانت تصدر في نيويورك بعددها الصادر في مارس سنة ١٨٩٩ ، أن عدد الترستات التي كانت موجودة في الولايات المتحدة في ذلك الوقت يبلغ ٣٥٣ ترستا ذات أهمية واعتبار ، وأن رأسمالها الشامل يبلغ ٨٤٢ ر ٨٨٣ ر ٥٨٣٢ دولارا . وكانت أهم هذه الترستات هي التي تعمل في ميدان الفحم ، وتكرير السكر ، والنقل ، والتلغراف ، والبتروك ^(٢) . ولم يكن رأس مال أى واحد من هذه الترستات يقل عن ٧٠ مليوناً من الدولارات . وقد أصبح ترست ستاندرد أويل الذي أنشئ في سنة ١٨٧٢ يستحوذ في سنة ١٨٩٩ على كل الأنابيب التي تمتد في بعض الأحيان مسافة ٥٠٠ أو ٦٠٠ كيلو متر ، والتي تربط بين أماكن الإنتاج ، أى حقول البترول ، في بنسلفانيا وأوهيو ، وبين معامل التكرير الكائنة على ساحل الأطلسنطى ، أو على شواطئ البحيرات الكبيرة . وكانت معامل التكرير هذه مملوكة للترست ، أو بمعنى آخر ، أن تسعة أشخاص كانوا يملكون رأس المال الضخم الذي يبلغ أكثر من مائة مليون دولار . أما ترست تكرير السكر الذي

Journal of Commerce and Commercial Bulletin (١)

(٢) أهم هذه الترستات The Reading Coal Company, The Joint Association, The American Sugar refining Company, The Western Union Telegraph Company, The Standard Oil Company,

تكون على أساس حماية التعرشة الجمركية ، فقد أصبح في سنة ١٩٠٠ يحتكر كل صناعة تكرير السكر . بمعنى أنه كانت توجد في سنة ١٨٨٠ ، ٤٩ مؤسسة من مؤسسات التكرير تملك رأس مال قدره ٢٧ مليون دولار فأصبح هذا الترس الذي اشترى سكاكاً حديدية ومصانع من كل الأنواع كي يدعم احتكاره ، يستحوذ على ٣٧٥ مليون دولار . وكذلك كان الحال بالنسبة لترست الصلب الذي تكون في سنة ١٨٩٧ بين كارنيجي ، وروكفلر ملك البترول ومناجم الحديد .

وهكذا ظهر حتى نهاية القرن عصر تكونت فيه في كل البلدان الرأسمالية المتقدمة ، دون توقف ، أشكال جديدة للاحتكار ، انتهت بالسيطرة على مجموع الانتاج . ومنذ بداية القرن العشرين أصبح الاحتكار هو الشكل المسيطر في الصناعة . ويعطينا إميل فاندرفلد مثلاً لما كانت عليه الاحتكارات في سنة ١٩٠٠ في الولايات المتحدة من تغلغل في الحياة الاقتصادية بأسرها ، فيقول انه إذا فرضنا أن شخصاً تناول طعام العشاء في أحد مطاعم نيويورك أو فيلاديلفيا ، فإن الجرسون عندما يقدم له قبل الطعام مشروب الويسكي ، فإنما يقدم له مشروباً يخضع لسيطرة ترست الويسكي Whisky Trust البالغ رأسماله ٣٥ مليون دولار ، ثم يقدم له الشوربة بعدئذ ، وهي من منتجات ترست لحوم البقر بشيكاغو Beef Trust ، ويبلغ رأسماله ١٠ مليون دولار ، ثم يعقب الشوربة الحمار وهو منتجات Ayster Trust ، ويبلغ رأسماله ٥ مليون دولار ، وإذا طلب الزبون فاتح الشبهة كالكرفس والفجل والزيتون ، فإن الجرسون سيقدم له ما ينتجه ترست منتجات الزارع والألبان Farm and dairy product Trust ، الذي يبلغ رأسماله ١٥ مليون دولار ، وعندما يتناول السمك سيكون ذلك من منتجات ترست السمك Fish Trust ويبلغ رأسماله ٢٠ مليون دولار ، أما المشويات فإنها من منتجات ترست الدواجن Fowls Trust الذي يبلغ رأسماله ٢٠ مليون دولار ، وإذا تناول

بعد ذلك الزبون الحلوى كالبودنج ، فإنه يكون قد تناول منتجات ترست الدقيق الأمريكي American Flour Company البالغ رأسماله ١٢٠ مليون دولار ، أما إذا تناول الفاكهة فإنه سيكون قد تعامل مع ترست الفاكهة الأمريكي American Fruit Company الذي يبلغ رأسماله ١٠٠ مليون دولار ، وإذا احتسى القهوة بعد ذلك فإنه يكون قد استهلك منتجات ترست البن Coffee Syndicate البالغ رأسماله ٦٠ مليون دولار ، ولا شك في أنه سيختم طعامه بتدخين سيجار ، سيكون بدوره من منتجات ترست الطباق Tobacco Trust الذي يبلغ رأسماله ٧٥ مليون دولار ^(١) . وبعد أزمة سنة ١٩٠٣ أصبحت الاحتكارات إحدى أسس الحياة الاقتصادية كلها ، وتحولت الرأسمالية إلى سيطرة احتكارية استثمارية ، أى إلى امبريالية . ففي الولايات المتحدة بلغ عدد العمال الذين تستخدمهم المشروعات الكبيرة التي يزيد إنتاج الواحدة منها على مليون دولار ٢,٥ مليون عامل في سنة ١٩٠٤ من عدد العمال البالغ ٦,٩ مليون ، أى بنسبة ٣٦,٢٪ . وكان إنتاج هذه المشروعات الكبيرة يبلغ ٢١,٦ بليون دولار من مجموع الانتاج الكلى البالغ ٤٢ بليون دولار ، أى بنسبة ٤٩,٢٪ . وفي سنة ١٩٢٣ بلغ مجموع العمال في مختلف المشروعات ٨,٦ مليون ، كان مجموع عمال المشروعات الكبيرة ٥ مليون أى بنسبة ٥٦,٨٪ ، وبلغ الانتاج الكلى ٦٠,٦ بليون دولار ، كان إنتاج المشروعات الكبيرة يبلغ ٤٠,٢ بليون دولار ، أى بنسبة ٦٦,٣٪ . وفي سنة ١٩٢٩ كان مجموع العمال يبلغ ٨,٨ مليون عامل كان منهم ١,٥ مليون يشتغلون في المشروعات الكبيرة ، أى بنسبة ٥٨٪ ، كما أصبح إنتاج المشروعات الكبيرة يبلغ ٤٨,٨ بليون دولار من مجموع إنتاج المشروعات جميعا ، والذي كان يبلغ ٧٠,٤ بليون دولار ، أى بنسبة ٦٩,٣٪ .

Emile Vendervelde, Le Collectivisme et l'Evolution Industrielle (١)
p. 90 (1906).

وفي ألمانيا، بينما كان مجموع المشروعات الانتاجية في سنة ١٩٢٥ ٣٧٤٨٩ر٣ كانت المشروعات الكبيرة التي يزيد عدد عمالها عن الألف عامل تبلغ ١١٢٢، أى بنسبة ٠.٣٢٪، وكان مجموع العمال ١٨٧٧ مليون عامل، يستخدم منهم في المشروعات الكبيرة ٢٥٨ مليون، أى بنسبة ١٣.٤٪، كما كانت نسبة القوة المحركة في المشروعات الكبرى ١٢.٤٪، وكانت نسبة المحركات الكهربائية في تلك المشروعات تبلغ ١٦.٤٪، وبينما أصبح مجموع المشروعات في سنة ١٩٣٣ ١٨٠٩١ر٣٥٤، كانت المشروعات الكبيرة منها ٦٣٩، أى بنسبة ٠.١٨٪، وبينما كان مجموع العمال في جميع المشروعات ١٤٨٦ مليون، كان عمال المشروعات الكبيرة ٢٢٢ مليون عامل، أى بنسبة ١.٨٤٪، كما كانت نسبة القوة المحركة في المشروعات الكبرى ٤.٣٢٪، ونسبة المحركات الكهربائية ١٧.٣٪.

وقد كانت النتيجة الجوهرية لهذا التحول في الاقتصاد، هي أن الظاهرة الاجتماعية للإنتاج قد بدت واضحة قوية، وانتهى الشكل القديم للمنافسة الحرة بين أرباب عمل متفرقين لا اتصال بينهم، ولا يعرف كل منهم الآخر، وينتجون لسوق مجهولة بالنسبة لهم. وأخذ التركيز يزايد إلى حد جعل من المستطاع عمل تقدير تقريبي لكل مصادر المواد الأولية في بلد ما، بل وفي عدة بلاد، أو في العالم أجمع.

ولم يقتصر الأمر على هذه التقديرات، بل إن هذه التكوينات الاحتكارية الضخمة استحوذت على مصادر المواد الأولية، وأصبح من الممكن تقدير طاقة الأسواق على الاستيعاب بصفة تقريبية. واستولت الاحتكارات على الأيدي العاملة المتخصصة، مثل أكفأ المهندسين، كما استولت على طرق النقل ووسائله، كالسكك الحديدية وخطوط الملاحة.

وأخذت المؤسسات الاحتكارية تفرض تجاه المؤسسات الضعيفة التي تحاول إخضاعها، طرقاً من النشاط غاية في القوة تجعل الصراع بينهما غير

متكافئ ، فمنعت الاحتكارات عن منافسها المواد الخام ، بل وفي بعض الأحيان كانت تمنع عنها الأيدي العاملة اللازمة ، بما كانت تعقده من اتفاقات بين اتحادات العمال ، تمهد بمقتضاها هذه الأخيرة بأن لا تسمح لأعضائها بالعمل إلا في المشروعات الأعضاء في اتحادات المنجيين ، كما كانت تمنع عنها وسائل المواصلات ، بل وكانت تمنع العملاء أنفسهم ، وذلك بطريقتين : إما بالاتفاق مع المشترين ، أو بخفض الأسعار بطريقة منظمة خفضاً لا تستطيع مؤسسة صغيرة أن تتحمله لفترة طويلة . وفي سبيل إدراك هذه الغاية ، كانت الاحتكارات تنفق الملايين كي تباع السلع بأقل من تكاليف إنتاجها . كما استطاعت فضلا عن ذلك ، بتعاونها مع البنوك ، منع القروض عن المؤسسات الضعيفة ، وأخذت من ثم التنافس بين الصناعة الكبيرة والصناعة الصغيرة ، أى بين المشروعات المتقدمة تقنيا ، والمشروعات التى دونها من هذه الناحية ، ينعدم . وأخذت الاحتكارات تسعى إلى خلق من لا يرضخ لسلطانها وإرادتها .

وترتب على نحو الاحتكارات أن أصبحت بدورها سببا لزيادة عدم التوازن بين فروع الانتاج الاجتماعى ، إذا نظرنا إليه فى مجموعه . فقد انهارت ، من ناحية ، الفروع الضعيفة أمام مغالاة الفروع التى قويت بالاحتكار ، مما أدى إلى عظم التفاوت بين الزراعة والصناعة ، من حيث درجة التقدم . وبدأ الصراع يذب كذلك بين مختلف فروع الاحتكار التى أخذت تعمل فى إصرار ، ودون توقف ، على أن تخضع لنفوذها مؤسسات أخرى جاهدة كذلك على أن تحتفظ لنفسها بأكبر قدر ممكن من الربح . وبعد أن كانت توجد دائما فى ظل المنافسة الحرة مساواة فى الربح بين مختلف فروع الانتاج ، أخذ نطاق هذه المساواة فى ظل نظام الاحتكار يضيق وينعدم . وأصبحت الاحتكارات من القوة بحيث أنها استطاعت نتيجة لأهمية نفوذها ، أن تنزع النصيب الأوفر من فائض القيمة الذى يمثل العمل

الاضافي للعمال . وكان ذلك يتم بطبيعة الحال على حساب المنافسين ، الذين انعدمت لديهم وسائل المقاومة . وهكذا منع الاحتكار المنافسة داخل نطاق الفرع المحتكر واستخدم في المنافسة التي تقع خارج نطاقه طرقا شديدة العنف والقسوة تعتبر الحرب نتيجة لها .

وقد ترتب على هذا الزايد في عدم التوازن أن أصبحت الأزمات الاقتصادية أكثر عمقا . فقد أدى استخدام الرأسماليون نتيجة للتقدم الفني آلات أكثر قدرة على الانتاج ، إلى أن أخذت هذه الآلات تلقى بكميات كبيرة من المواد الاستهلاكية في الأسواق ، وأدى هذا التحسن كذلك ، وفي نفس الوقت ، إلى خلق وفر في الأيدي العاملة ، أى ألقى بالتالى بجزء من العمال بعيداً عن ميدان الانتاج ، وارتفاع الأجور في فترات الرخاء الذى يصاحب صناعة واستخدام وسائل الانتاج المخصصة لصنع أدوات الاستهلاك ، يكون دائماً عديم الجدوى بالمقارنة مع تزايد القوى الانتاجية إذ عندما تصل السلع الاستهلاكية إلى السوق فإنها تتخطى تماماً القدرة الشرائية للعمال ، وينشأ من ثم الكساد والانخفاض في الأسعار ، فتقف المصانع ، وتزداد البطالة ، ويتعطل العمال ، وتنقص من ثم قدرتهم الشرائية ، فتتحطم الاسعار ، وتتوالى التفاليس ، ويصبح الانتاج مشلولاً عاجزاً إلى الوقت الذى يصبح فيه على قدر من الانخفاض يتطابق مع إمكانيات الاستهلاك المنخفضة . وفي هذه اللحظة تبدأ حلقة اقتصادية جديدة . فتبدأ بعض المؤسسات في تجديد آلاتها لتنتج بتكلفة أقل . ويشير هذا التجديد لرأس المال بداية للحياء . فتجديد الآلات يزيد الطلب على المنتجات ، فترفع الأسعار شيئاً فشيئاً ، ويأخذ هذا الحياء في التقدم في مختلف فروع الانتاج . فترفع الاسعار بسرعة ويحقق هذا الحياء الرخاء . ولكن الانتاج المتزايد يجد نفسه مرة أخرى من جديد في تناقض مع امكانيات استهلاك العمال ، فتنفجر أزمة جديدة .

وقد كانت هذه الأزمات تمثل في نفس الوقت جانباً إيجابياً بالنسبة للمؤسسات الاحتكارية ، فهي فضلاً عن تحطيمها المنافسين الضعاف ، قد أخذت تزيد من ثم التركيز ، وبالتالي دعمت قوى الاحتكارات . فقد أثرت أزمة سنة ١٩٠٠ مثلاً في المصانع غير الداخلة في نطاق الاحتكارات ، والتي تكونت في أوج عهد الرخاء الصناعي ، فقد أخذ مركز هذه المشروعات يتحرج نتيجة لمبوط الأسعار ونقص الطلب . ولم يؤثر هذان العاملان على الإطلاق في المشروعات الكبيرة الاحتكارية ، وإن كان قد أثر في بعض الأحيان ، إلا أن هذا التأثير كان لفترات وجيزة . ولعلك حدث أن ترتب على أزمة سنة ١٩٠٠ تركيز في الإنتاج ، أعظم مما حدث على أثر الأزمات السابقة كأزمة سنة ١٨٧٣ ، إذ أحدثت هذه الأخيرة نوعاً من الانتخاب الطبيعي بالنسبة للمشروعات الأفضل إعداداً من غيرها ، ولكن نظراً لمستوى التطور التقني في ذلك الوقت لم يستطع هذا الانتخاب أن يجعل المشروعات التي اجتازت الأزمة بنجاح في مركز احتكاري .

ولم يقتصر الأمر على الأزمات الاقتصادية ، بل تعداها إلى الحروب . ولذلك فإنه عندما قامت الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٤ ، أخذ التركيز يتزايد . وكان مرجع ذلك أن الحرب قد أوضحت عدم استواء التقدم بين الصناعات الثقيلة والخفيفة وبين الصناعات الجديدة والقديمة . وأدى نقص الأيدي العاملة أثناء الحرب إلى التوسع في استخدام الآلات وتطبيق نظام الإنتاج الكبير ، ولما انتهت الحرب أخذت القوى الانتاجية للرأسمالية تزداد سرعة في الصناعات والبلدان المهيمنة من قبل بارتفاع مستوى مركزة الإنتاج ، وتبعاً لذلك زادت أهمية هذه البلدان وهذه الصناعات ، مما تضمن في ذاته مستوى عالياً من التركيز ، كما ساعد على هذا التركيز ما حدث من تغيرات تقنية هامة ، فضلاً عما ولده الصراع التنافسي بوجه خاص بسبب اشتداد مشكلة الأسواق ونمو الاحتكار ، إذ أن انكماش

الأسواق قد عجل بإفلاس الشروعات الصغيرة والمتوسطة وامتصاص الكبيرة لها . كما أن نمو الاحتكار قد دفعه إلى خلق ما ينافسه . وعلى العموم فإن الاحتكارات كانت أثناء الحرب هي حجر الزاوية في تنظيم الدولة للصناعة ، مما قوى مركز هذه الاحتكارات ، فاستغلت ذلك لتوسيع نطاق سيطرتها ، كما أن الأرباح الهائلة التي هيأتها الحرب لعدد قليل من المحتكرين ، والتضخم الذي حدث في السنوات الأولى بعد الحرب ، بحيث حصل البعض في شهور قلائل على ثروات هامة ، كانت من العوامل التي زادت في مركزة رأس المال إلى حد كبير . وقد كان أسرع الاحتكارات ملحوظا في صناعة المواد الكيماوية وفي صناعة السيارات . فبين سنة ١٩٠٣ وسنة ١٩٢٦ كان يوجد في الولايات المتحدة ما لا يقل عن ١٨١ شركة لصنع سيارات الركاب ، وفي سنة ١٩٢٦ نقص عدد هذه الشركات إلى ٤٤ شركة . وفي سنة ١٩٣٠ أصبح تسعين في المائة من إنتاج هذه السيارات تقوم به ست شركات بقيت موجودة في حلبة الإنتاج في ظفر وانتصار (١) . وفي بريطانيا أخذ عدد المنشآت التي تقوم بصناعة السيارات ينقص ، فانخفض إلى الثلث من سنة ١٩٠٢ إلى سنة ١٩٤٦ ، وأصبح التطاحن الحقيقي يقوم اليوم بين منشئتين هما بريتش موتور British Motor Corporation ، وهي تنتج حوالى نصف منتجات بريطانيا من السيارات . وفورد ، وهي مؤسسة تابعة لشركة فورد الأمريكية ، وهي تنتج حوالى الربع (٢) .

ولم يقتصر الأمر كذلك على الحروب . بل امتد إلى التقلبات النقدية ، ونشاط الدولة على وجه العموم ، إذ نمت هذه جميعها تركز رأس المال في أيدي المحتكرين .

(١) Since 1900, Bark and Blake (1947)

(٢) T. Qaronovitch, Monoply, p. 35

وإذا أدت الرأسمالية في مرحلتها الامبريالية، إلى أن اتخذ الإنتاج الاجتماعي الكامل واجتذب الاحتكار الرأسماليين بشكل ما رغما عن إرادتهم وعن ضائرتهم، إلى تنظيم اجتماعي جديد يمثل تحولا من المنافسة الحرة إلى الإنتاج الاجتماعي الكامل، فإن الإنتاج، وإن كان يمثل الظاهر الاجتماعي الواسع. إلا أن التملك قد بقي خاصا فرديا. ولم تصبح هذه التنظيمات الضخمة للإنتاج، والتي اعتمدت عليها الحياة الجماعية، مملوكة ملكية اجتماعية، ولكنها ظلت مملوكة لبضعة أفراد يستخدمونها وفق هواهم، لا من أجل الحاجات العامة، بل من أجل زيادة أرباحهم. ولقد ذكرت لنا مجلة وزارة التجارة الأمريكية Survey of Current Business أن أرباح الشركات الأمريكية في إزدیاد مستمر، إذ زادت الأرباح الصناعية لهذه الشركات بعض خصم الضرائب منذ سنة ١٩٣٧ على النحو الآتي :

في سنة ١٩٣٧ بلغت ٤,٦٨٥ مليون دولار . وفي سنة ١٩٣٨ بلغت ٢,٢٨٩ مليون دولار ، وفي سنة ١٩٣٩ بلغت ٥,٠٠٥ مليون دولار ، وفي سنة ١٩٤٠ بلغت ٦,٤٤٧ مليون دولار ، وفي سنة ١٩٤١ بلغت ٩,٣٨٦ مليون دولار ، وفي سنة ١٩٤٢ بلغت ١٠,٣٦٣ مليون دولار ، وفي سنة ١٩٤٤ بلغت ٩,٩٢٨ مليون دولار ، وفي سنة ١٩٤٥ بلغت ٨,٩٣٩ مليون دولار ، وفي سنة ١٩٤٦ بلغت ١٢,٥٣٩ مليون دولار ، وفي سنة ١٩٤٧ بلغت ١٧,٤٠٠ مليون دولار ، مع ملاحظة أن الانخفاض المشاهد في سنة ١٩٤٤ ، وفي سنة ١٩٤٥ ، يرجع إلى التمثل في مطالب التسليح ، بمعنى أن الأرباح قد زادت في سنة ١٩٤٧ عنها في سنة ١٩٣٧ بنسبة ٣٧٠٪.

ولعبت البنوك بدورها دورا جوهريا أساسيا في تكوين الاحتكارات فبعد أن كانت الوظيفة الأولى الرئيسة للبنوك هي قيامها بالوساطة في إتمام عمليات الدفع ، وكانت في قيامها بذلك تحول رأس المال العاطل إلى رأس

مالاً عاملاً ، أى يدر ربحاً ، وتجمع كل أنواع الدخول لتضعها تحت تصرف الطبقة الرأسمالية ، أخذت نتيجة لنمو وتطور العمليات المصرفية تنظم رءوس الأموال التى أصبحت فائضة شيئاً فشيئاً ، وتلعب بذلك دورها فى تكوين الاحتكارات . فى نهاية سنة ١٩٠٩ كانت تسعة من البنوك الألمانية والمصارف المرتبطة بها تستحوذ على ٨٣ ٪ من مجموع رأس المال المودع فى البنوك الألمانية ، وكان بنك دويتش يسيطر هو والمصارف المرتبطة به على ٣٠٠٠ مليون مارك .

ولم تلجأ البنوك الكبيرة فى بادئ الأمر إلى ابتلاع البنوك الصغيرة وإنما كانت تخضعها لهيمنتها وتدخلها فى نطاق مجموعاتها وتلحقها بها وفقاً لطريقة المساهمة التى أصبحت تسمح لها بأن تدير فى الخفاء أو فى العلانية نشاط بنك من البنوك بامتلاكها جزءاً من رأس ماله فقط . وهكذا تكونت بسرعة شبكة معقدة من البنوك المسيطرة والبنوك الخاضعة التى أخذت تدير من الناحية العملية كل نشاط تجارة النقود فى البلاد الرأسمالية المتقدمة . فبعد الحرب العالمية الأولى أخذت الودائع تزداد زيادة لا مثيل لها ، وكانت الزيادة فى أهمية الاحتكارات الكبرى فى النظام المصرفى ، وفى الدور الذى تلعبه البنوك أعظم سرعة ، فقد امتصت ستة بنوك ألمانية كبيرة فى السنوات من سنة ١٩١٤ إلى ١٩٣٣ ، ١٩١ بنوكاً بفروعها البالغة ١٦٩٩ . كما حدث أن تناقص عدد البنوك الكبرى المسيطرة على موارد الائتمان فى البلد ، فقد هبط العدد فى ألمانيا من تسعة إلى أربعة بنوك ، بينما زاد نصيبها من الودائع من ٤٩ ٪ فى سنة ١٩١٢ — ١٩١٣ إلى ٦٣ ٪ فى سنة ١٩٣١ . وزادت فروع البنوك هذه ، فبعد أن كان لبنوك براين الستة ٤٥٠ فرعاً ، أصبح لثلاث منها فقط ٨٤٤ فرعاً فى سنة ١٩٣٢ . وفى إنجلترا كانت أربعة وعشرون بنكاً تستحوذ فى سنة ١٩٠٠ على ٦٨ ٪ من مجموع الودائع فى البنوك ، وفى سنة ١٩٢٠ أصبحت

خمس بنوك تستحوذ على ٨٣ ٪ من مجموع الودائع ، وفي سنة ١٩٥١ أصبحت خمسة بنوك تهيمن على ٨٦ ٪ من مجموع الودائع . وهكذا أصبحت مصادر ضخمة خاضعة لإشراف عدد قليل من بنوك الودائع الكبيرة . وقد حصلت هذه البنوك الخمسة خلال سنة ١٩٥٣ على ١٠ ملايين من الجنيهات كأرباح ، إذا استثنينا ما أضافته هذه البنوك إلى الاحتياطي ، وهو ما أنقصته من الأرباح ، والذي يبالغ بدوره مبلغا ضخما (١) .

وترتب على التركيز الكبير في رؤوس الأموال النقدية الجاهزة في البنوك ، أن تحول أمحباب رؤوس الأموال المتفرقين إلى رأس مال جماعي . ولم يكن ذلك يعني أن هؤلاء الرأسماليين المتفرقين هم الذين يديرون شئون هذا الرأسمال الجماعي ، وإنما كان مديرو البنوك هم الذين يرسمون طرقا فعالة للنشاط الذي أصبح يختلف كثيرا عن نشاط البنوك البدائية .

وأصبحت البنوك تكشف بفحصها حسابات عملائها الجارية عن المركز الاقتصادي الحقيقي لهؤلاء العملاء ، واستطاعت بقبولها أو رفضها إقراضهم . أن تدعم مركزهم وتشجعهم ، أو أن تقضى عليهم وتخفهم ، وذلك وبقيا لمصالحها . وبدت البنوك من ثم قوتها ضخمة مستقلة ، تهيمن على فروع تزايد باستمرار من فروع الإنتاج ، وأدى المرور من رأسمالية المنافسة الحرة إلى الإمبريالية ، إلى أن أخذت البنوك تسيطر أكثر فأكثر على الإنتاج الاجتماعي ، وأصبحت وسيلة فعالة لإدارة الحياة الاقتصادية ، ولكن ذلك لم يعد كونه وظيفة شكلية . فالبنوك كغيرها من الاحتكارات الصناعية ، لا تحمي إلا المصالح الخاصة ، ولا تؤدي قوتها إلا إلى زيادة خطورتها .

وأصبحت البنوك ، وهي مؤسسات ضخمة ذات طابع خاص ، تتخذ نفس الطريق الذي تتبعه الاحتكارات ، بمعنى أنها مالت دائما إلى التركيز ، وإلى تكوين جماعات مالية تضيق حدودها باستمرار ، فقد أصبحت البنوك

التي بقيت على رأس الاقتصاد الرأسمالي نتيجة لعملية التركيز، تعمل على عقد اتفاقات احتكارية ، أي ترست بنوك ، ففي أمريكا لم تعد تسعة بنوك هي التي تسيطر على العماليات المصرفية ، بل أصبحت بنكين اثنين كبيرين ، هما بنكي المليونيرين مورجان وروكفلر . وبلغت أرباح هذا الأخير حداً بالغ الضخامة ، حتى كتب تيورمند عنه في كتابه «قوة العالم في الميزان» ، مصورا ما عليه من ثراء ، قائلاً : « إنه قد تبرع وحده بإحسان يبلغ يزيد عن ٣٠٠ مايون دولار ، وهو مبلغ يزيد عن ما كان يمكنه أن يجنيه ألف عامل من عمال مصانع القنب في كالكتا ، لو أنهم قد بدأوا في وضع مجموع أجورهم الكلية مع بعضهم البعض ، قبل أن يوضع حجر الأساس في كنيسة نوردام دي باري — بخمسين سنة . إذ لو أننا أخذنا متوسط أجر العامل اليومي وهو يبلغ ٣٠ دولارا شهريا كأساس ، لوضح لنا أن هذا المبلغ يوازي قيمة قوة عمل الألف عامل خلال ٨٣٣ عاما^(١) . وهي صورة توضح لنا في جلاء مدى ما يستحوذ عليه هؤلاء الرأسماليون المصرفيون من أرباح طائلة .

وترتب على تزايد قوة البنوك، تسليها أكثر فأكثر في الحياة الصناعية ، فلم تعد تقنع بإقراض رؤوس الأموال ، وإنما شاركت مباشرة في تكوين وتوظيف المؤسسات الصناعية ، فأصبحت تستحوذ على حصص تأسيس وأسهم ممتازة في تلك المؤسسات ، وقامت بتعيين أعضاء مجالس الإدارة في المؤسسات الكبيرة . وبالتالي أخذت مقابل ذلك في مجلس إدارتها ممثلين لهذه المؤسسات الاحتكارية ، ففي إنجلترا يوجد لشركات كاندز Canards ممثلين في بنوك ميدلاند ووستمنستر ومارتين ، كما يوجد لشركة البترول الانجليزية الايرانية ممثلين في مجالس إدارات بنوك ميدلاند واللويدز ، وناشيونال بروينشال . كما أن لشركة فيكرز ممثلين في بنوك باركليز

ولويدز ومورجان وجرينفيل . ولؤسسة جست وكين ونيتلوفد ممثلين
في بنوك ميدلاند ، ولويدز ، ووستمنستر .

بل ووصلت البنوك أخيرا إلى درجة من القوة ، بحيث أنها أصبحت
تضع رجالها في مراكز إدارة الدولة ، أو تعين في مجالس إدارتها رجالا
سياسيين يمكن أن يكون لهم نفوذ . وتمطينا الولايات المتحدة الأمريكية
وبريطانيا مثلا واضحا على ذلك . فكل الرجال السياسيين الذين هم في الحكم
ممثلون للبنوك الاحتكارية الكبيرة ، وفي نفس الوقت ممثلون للترستات
الصناعية الرئيسية . ويقول فرانك هانجن ، وأوتون زيتشكا في كتابهما الحرب
الخفية من أجل البترول^(١) : « إن الرئيس وودرو ويلسون Woodrow Wilson
رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية الذي كان يبدو نبيا للمثاليين
كان في نفس الوقت حليفا غير واعي للمصالح الكبيرة ، ولهذا كان ويلسون
يبدو بجوار ديتريخ وروكفلر ، وقد كان كل منهما شخصية هادفة ، تعرف
ما تريده ولا تبخل على الوسائل التي تحصل بها على ماتحتاجه وترغبه ، كان
ويلسون ، يبدو شخصية مذبذبة مترنحة ، كأن على عينيه سحابة ، وكان يسير
في نفس الطريق . ، فقد سار إلى الحرب مع ألمانيا في سنة ١٩١٧ ، وحارب
كل تلك الحرب المجيدة من أجل أصحاب المصارف العالميين ، ومن أجل مصالح
صانعي الأسلحة ، ومع ذلك فقد كان يتكلم في صراحة عن الديمقراطية
وحق الشعوب في تقرير مصيرها » .

وفي إنجلترا كانت حكومة المحافظين التي رأسها تشرشل تعتبر بصراحة
وبطريقة مباشرة خادمة أمينة للرأسمالية الاحتكارية ، ويظهر لنا ذلك
ما بين هذه الحكومة المحافظة وبين الاحتكارية من صلة ، فبين أعضاء
حكومة المحافظين من كان يعمل في إدارة بعض الاحتكارات . فالسير أنطوني
إيدن وزير الخارجية وقتئذ كان عضوا في إدارة بنك ووستمنستر وشركة

The Secret War for Oil, by, Frank C. Hanighen and Anton (١)
Zischka p. 18 (1935)

فيوتكس للتأمين. وكان المستر ر.أ. بتلر في شركة كورتولدز Courtaulds ، وكان أوليفر ليتون وكيل وزارة المستعمرات في شركات أليانس للتأمين والمعادن البريطانية وصهر المعادن الامبراطورية ، وكان لورد سالسبرى في بنك وستمنستر ، ولورد وولتون في شركة برمنجهام للأسلحة الصغيرة وشركة رويال للتأمين وترست لويس للاستثمار . وإذا كان الدستور البريطاني يوجب على الوزراء أن يتركوا عضوية الشركات عند دخولهم الوزارة ، إلا أن هذا الدستور لم يمنع عودتهم إليها بعد خروجهم من الحكم ، وهذا هو ما يحدث بالفعل ، فضلا عن أن الدستور لا يقضى بتنازلهم ، عندما يتقلدون مناصبهم عما يحملونه من أسهم هذه المؤسسات الاحتكارية (١) .

وقد ترتب على اكتمال التداخل بين رأس المال المصرفي ورأس المال الصناعي ، أن ظهر شكل جديد من رأس المال ، هو ما يطلق عليه رأس المال المالى ، وتحولت الاحتكارات الرأسمالية إلى سيطرة أقلية من أرباب المال ، وذلك في ظل انتاج السلع والملكية الخاصة .

وأخذ رأس المال المالى في سبيل زيادة ثرائه ، ولكي ينزع أرباحا طائلة ، يقوم بعمليات إصدار السندات وطرح أسهم الشركات ، وعقد القروض للدول . وقد حققت هذه العمليات أرباحاً هامة دون أية مجازفة ودون جهد . ففي فرنسا كانت أربعة من أقوى البنوك تتمتع باحتكار مطلق لا احتكار نسبي في إصدار السندات ، وكان احتكارها هذا يضمن لها الحصول على أرباح طائلة . فلم تحصل أية دولة عقدت قرضاً على أكثر من ٩٠٪ من قيمته ، بينما كان الباقي يذهب إلى البنوك والوسطاء . ففي سنة ١٩٠٤ حصلت بنوك الاصدار على ١٠٪ من القرض الروسى ، كما حصلت هذه البنوك على ١٨٧٥٪ في نفس العام من القرض المراكشى .

(١) S. Aaronovitch, p. 58 المرجع السابق

وقد كانت هذه البنوك قبل الرحلة الامبريالية تنهار خلال الأزمات الاقتصادية ، أما في ظل الامبريالية فقد أصبحت الأزمات بالنسبة لرأس المال المالي فرصاً جديدة للربح ، واستطاعت المؤسسات المصرفية الكبيرة باعتبارها متصرفة في كميات هائلة من رؤوس الأموال أن تبتلع المؤسسات التي كانت تفلس بأن كانت تنقص رأس المال الأسمى ، مسببة بذلك الاضرار بالمساهمين القدامى . ففي أوقات الأزمات تستولى البنوك الكبرى على حصص من أسهم المؤسسات الصغيرة التي تنعدم مقاومتها ، بأن تشتريها بأسعار لا تكاد تذكر . كما تتبع هذه البنوك نفس الطريقة بالنسبة للمشروعات غير المحزنة ، بحجة تدميرها وإعادة تنظيمها . وفي عملية تعمير المشروعات الخاسرة تعدد إلى خفض الأنصبة من الأسهم ، بمعنى أنها توزع الأرباح على قدر أصغر من رأس المال ، وبعد ذلك تحسب الأسهم على هذا الأساس الأصغر . فاذا هبط الدخل إلى لاشئ ، جيء برأس مال جديد يستطيع أن يعود بعائد مناسب باضافته إلى رأس المال القديم الأقل ربحاً . ففي أزمة سنة ١٩٢٩ تقلبت أسعار الأوراق المالية ٢٠ و ٣٠ و ٤٠ ٪ خلال أسابيع ، بل خلال أيام ، مما أتاح فرصة الإثراء للضارين ، وخسر القوم في الولايات المتحدة الأمريكية عشرات البلايين من الدولارات خلال الأزمة ، بينما تحقق ربح ضخم للقلائل ، واستغلت الاحتكارات الكبيرة فرصة هبوط أسعار الأوراق المالية ، واشترت أسهم مشروعات كثيرة بأسعار تقرب من العدم . وهذه الأساليب التي اضطبقت من وجهة نظر القانون ومشروعاتها ، كانت تكملها الألعاب وطرق النصب والخداع ، كما في حادثة ستافسكي بفرنسا ، التي انكشف أمرها في سنة ١٩٣٤ ، وراح ضحيتها حوالى بليون فرنك .

وخلاصة الأمر أن رأس المال المالي قد أخذ شكلا فيه استبالة . فقد أصبح يحرك آلاف الملايين ، ويتدخل دون معارضة في كل مجالات الحياة

الاجتماعية ، فضلا عن النظام السياسى ، وكل الظروف الأخرى ، مما استتبع قيام الرشوة والفساد اللذان أخذتا ينخران فى كيان النظام الاجتماعى . ويعطينا ما كتبه الصحفيان ، جاك ليت ولى مورتيمر الأمريكان ، صورة واضحة حقيقة لما وصل اليه المجتمع الأمريكى الذى سيطرت الاحتكارات على اقتصاداته من تعفن وفساد عندما يقولان : «لقد أصبح زعماء عصابة المافيا ، وهى عصابة إجرامية ضخمة . بدأت بالقيام بعمليات تهريب الخمر والمشروبات الروحية ، يساهمون اليوم مساهمة كبيرة فى استثمار حقول البترول فى تكساس وأوكلاهوما ، واتسع نطاق أعمالهم حتى امتد إلى حى وول ستريت المالى فى واشنطن . حيث وجدوا فى المضاربات والتلاعب بالأسهم والأوراق المالية ، وفى البورصة العالمية ، ميدانا فيسحا لاشباع رغباتهم وميولهم الاجرامية . كما أنهم فى نفس الوقت لم يتركوا مرقعا من مرافق الحياة الأمريكية إلا طرقوه ونفذوا إليه ميطرين عليه . فقد تغلغلوا فى أوساط الصحافة ومحطات الاذاعة الكبيرة والسينما والملاهى الليلية والمسارح : وكانوا يحصلون على أناوات ثابتة لقاء حماية ملاك هذه الأماكن والدعاية لها . وفى منتصف سنة ١٩٥٢ كانت شرور هذه العصابة قد استفحلت ، وأخذت تجنى الأرباح الوفيرة من تجارة المخدرات على أنواعها . ومع ذلك فقد وقفت الحكومة الأمريكية إزاءها عاجزة متساعحة ، وذلك لسبب بسيط هو أن زعماءها قد خصصوا حوالى مائة مليون دولار لمساعدة أنصارهم فى انتخابات البلدية ، والكونجرس ، وحكام الولايات ، وسد أفواه كبار الموظفين على اختلاف درجاتهم » (١) .

وأخذ مظهر آخر للرأسمالية ، وهو تصدير رأس المال يبدو واضحا ، فبعد أن كان تصدير البضائع هو ما يعيز الرأسمالية القديمة ، حيث سادت

المنافسة الحرة ، بدأ تصدير رؤوس الأموال يصبح طابعا مميزا للرأسمالية الحديثة ، حيث يسود الاحتكار .

فعندما أصبح رأس المال الاحتكاري لا يجد لكمية فائض القيمة التي يستحوذ عليها مجالا لاستخدامها في بلده الأصلي ، وبعد أن بدا له أن ماحقته هذا الفيض من فائض القيمة من ربح غير كاف بالنسبة له ، أخذ رأس المال هذا في البحث خارج بلاده عن أسعار للربح أكثر ارتفاعا . فتدفق على البلاد المتأخرة ، حيث كانت الأرباح مرتفعة لضعف رؤوس الأموال فيها ، وحيث كانت أثمان الأراضي ، والمواد الأولية ، والأجور منخفضة . وقد يقال لو أن الرأسمالية الاحتكارية استغلت هذا الفيض التراكم من رؤوس الأموال في تنمية الزراعة التي بدت متأخرة تأخرأ وانحما في كل مكان عن الصناعة، ولو أنها اتجهت إلى رفع مستوى معيشة الجماهير التي أصبحت يحكمها عليها، رغما عن التقدم التقني ، بأن تعيش في ضنك وعوز. ، لوه أن الرأسمالية قد حققت هذا ، لما أصبح هناك فائض من رأس المال . ولكن الرأسمالية ، والاتاج الرأسمالي يقومان على شرطين أساسيين، هما التقدم متفاوت الدرجة، أي النمو غير المتساوي في فروع الاتاج ، وبؤس الجماهير ، وما هم عليه من فقر وضنك . ولهذا اتجهت إلى تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج .

وقد بدأ تصدير رؤوس الأموال يأخذ أهميته في السنوات الأولى من القرن العشرين . واتخذ هذا التصدير لرأس المال شكلين أساسيين . فقد بدأ في شكل استعارات مباشرة . كما كان الحال واضحا بالنسبة لرأس المال البريطاني الذي كان يستثمر أساساً في المؤسسات الصناعية في الدومينيون ، وفي أمريكا الجنوبية وأسبانيا واليونان ، أو على شكل قروض إلى الحكومات الأجنبية ، كما كان وانحما بالنسبة لرأس المال الفرنسي الذي كان يغذى بالقروض الحكومات الروسية والتركية ، وحكومات أمريكا الجنوبية . وقد كان لرأس المال المالي مصلحة كبرى في هذه القروض الربوية . فضلا عن أن

المصدر الأكبر لرءوس الأموال هذه كان صغار المدخرين ، الأمر الذي كان يترتب عليه عند انهيار هذه القروض ، عدم اللباس برأس المال المالى ، فإن البنوك التى قامت بدور الوسيط كانت تفرض فائدة مرتفعة تحقق لها كل أسباب الربح السريع . كما أن اتفاقات هذه القروض كانت تنص على وجوب استخدام جزء من رأس المال المقرض كقاعدة عامة فى مشتريات من البلاد المقرضة كانت فى أغلب الأحيان أسلحة ومواد حربية مما يحقق أرباحاً للمؤسسات الاحتكارية المرتبطة برأس المال المالى .

وشيئاً فشيئاً أصبح تصدير رءوس الأموال يتقدم تصدير السلع . وأخذ الرأسماليون يبدلون وسعهم دائماً فى أن يربطوا تصدير رأس المال بالظروف السياسية التى تفقد البلاد المدينة استقلالها . وتعد الولايات المتحدة فى العصر الحاضر أكبر الدول تصديراً لرأس المال ، وكان مشروع مارشال ، مثلاً صادقاً على ذلك .

وعلى العموم ، فإنه وإن كان تصدير رأس المال قد أوقف نوعاً ما التقدم فى البلاد المصدرة ، إلا أن ذلك كان له أثره فى نمو الرأسمالية ، والتعجيل بهذا النمو فى البلاد الصادرة إليها . وأدى ذلك إلى زيادة إنحاء الرأسمالية فى أنحاء العالم .

وقد صاحب غزو بلدان العالم برأس المال القروض ، تكون للاحتكارات العالمية التى مثلت مظهراً لتقسيم العالم ، فأخذت أقوى المؤسسات الاحتكارية تتخطى بسرعة الحدود الوطنية ، وتتجه ناحية تكوين احتكار أعلى يلعب دوراً هاماً فى الاقتصاد والسياسة الدولية ، فظهرت احتكارات دولية هى كارتلات عالمية فى ميدان الكهرباء والملاحة البحرية والزنك . وفى سنة ١٩٠٠ كان يوجد حوالى ١٠٠ ترست عالمى . ومن أمثلة هذه الترسات ترستين كبيرين من ترستات الكهرباء هما الشركة الألمانية للكهرباء Allgemeine (A.E.G) والشركة الأمريكية General Electric Company Elektriziatet Gesellschaft .

(G.E.) وقد أمدا نفوذهما في عدد من البلاد وبلغاً من القوة حداً كبيراً .
وفي سنة ١٩٠٧ عقد هذان العملاقان اتفاقاً لوضع حد لنافستهما وتقسيم
السوق العالمي، وأصبحا يتبادلان بمقتضى هذا الاتفاق الخبراء والاختراعات .
ومنذ الحرب العالمية الأولى استمرت الكارتلات والترسّات العالمية
نموها ملحوظاً تحت قيادة رأس المال المالى . فقد أصبحت مجموعة مورجان
والبنتوك المرتبطة بها ، ومجموعة روكفلر ، قوى عالمية تدير أهم فروع الحياة
الاقتصادية في عدد كبير من البلاد . والدراسات الحديثة للترسّات الألماني
فارين T.G. Farbin الذي يرتبط بالترسّات الأمريكية ، والذي لم تحطم علاقاته
وارتباطاته بها أيام الحرب يثبت لنا كيف نمت قوة الاحتكارات العليا العالمية .
ومن ذلك ما ذكره الكاتبان استوكنج ووتكنز^(١) من أن هذه المؤسسة
ومؤسسة ميتسوى Mitani اليابانية من جانب ومؤسسات ديون Dupont وشركة
الصناعات الكيماوية الامبراطورية I.C.I. وستاندارد أويل Standard Oil
من جانب آخر لم تقطع عند قيام الحرب العالمية الثانية علاقاتها الديبلوماسية
تماماً ، وإنما قامت بمجرد إيقاف تعاونها عندما قطعت الحرب الطريق المباشر
للاتصال فيما بينها، على أن تعود من جديد بعد انتهاء الحرب بأعماق ما وقفت
لديه في جو من الاتفاق والتعاون المتبادل .

وقد كشفت لنا الكارتلات العالمية عن الحد الذي بلغه نمو الاحتكارات
الرأسمالية ، وعن أساس الصراع بين الجماعات الرأسمالية . فقد اقتسم الرأسماليون
العالم ، لا عن حبّ أو ميل للأذى ، ولكن لأن درجة التركز التي تم الوصول
إليها أجبرتهم في سبيل الحصول على الأرباح إلى انتهاج هذا الطريق . وقد
حدث هذا التقسيم بنسب كانت تتناسب مع ماله من رؤوس أموال ومع
ماهم عليه من القوة ، إذا لم يعد يوجد أى سبيل آخر للتقسيم في ظل الانتاج
التجاري والرأسمالية . ولكن القوى كانت تختلف وتتنوع مع التطورات

(١) Socking and Watkins, Cartels in Action, p. 423

الاقتصادية والسياسية .

. فقد كشف عصر الرأسمالية الحالي عن حقيقة أصبحت واضحة ، هي أنه قد تأسست بين المحالفات الرأسمالية بعض علاقات قامت وتقوم على أساس التقسيم الاقتصادي للعالم . وبالتالي علاقات بين المنظمات السياسية للدول قامت وتقوم على أساس الصراع من أجل تقسيم العالم والحصول على المستعمرات والأقاليم الاقتصادية . فقد كان العصر الامبريالي هو عصر احتلال الأقاليم الموجودة في العالم ، أي عصر التقسيم المباشر للعالم . وقد أوضح لنا تاريخ الفتوحات الاسعارية ، وخصوصا بعد أزمة سنة ١٨٧٣ الاقتصادية هذا الطابع للامبريالية . ففي خلال عُمُرَات السنوات أصبحت كل أراضي العالم محتلة . وقسمت للمرة الأولى أراضي العالم ، ولكن هذا التقسيم وإن بدا ذا مظهر محدد واضح ، إلا أنه لم يكن في حقيقة الأمر تقسيما جازما ، فقد حدثت بعده تقسيمات جديدة أدت إليها تصفية واخلال واحد أو أكثر من القوى المستعمرة ، وأصبح تقسيم العالم دائما مجالا لصراعات جديدة . وقد كانت حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ قبل كل شيء صراعاً من أجل تقسيم العالم ، وعلى أي حال ، فانه يجب ألا يغيب عن النظر أن تقسيم العالم ليس في ذاته إنعكاساً مباشراً لقوة الدول الرأسمالية ، فان بعض الدول الصغيرة كالبرتغال وبلجيكا وهولندا لها امبراطوريات كبيرة ، أما الولايات المتحدة فإن نطاق مستعمراتها يبدو في ظاهره ضيق محدد . ولكن حقيقة الأمر أن ظروفها تاريخية عديدة هي التي حددت التقسيم على ما هو عليه الآن . ولكن يجب ألا ننظر إلى المسألة من ظواهرها الخارجية ، فبالبلاد التي يقال أنها مستقلة هي في حقيقة الأمر أنصاف مستعمرات كالبرتغال مثلاً ، هي وامبراطوريتها ، وهناك بلاد أخرى تعتبر مستعمرات مخففة . فأمريكا الوسطى ، وأمريكا الجنوبية في مجموعها مستعمرات أمريكية .

ولم تعد الولايات المتحدة تبحث اليوم عن الاستيلاء المباشر على الأقاليم ،

ولكنها تعتمد إلى استعمارها بطريق غير مباشر . وأمثلة البلاد شبه المستعمرة كثيرة ، من اليونان إلى سيام مثلاً . بل ويقول إبراهيم عامر في كتابه « ثورة مصر القومية » : إن بريطانيا قد رضخت لسيطرة أمريكا الاقتصادية على العالم الاستعماري ، خفضت الجنيه الاسترليني بمقدار الثلث ، وأعطت القوات الجوية الأمريكية نحو خمسين قاعدة عسكرية في الجزيرة الإنجليزية ، وتنازلت عن جزء من أنصبتها في شركات البترول لشركات البترول الأمريكية التي أصبحت تملك بذلك نحو ٥٥٪ من البترول العالمي ، وبدأ غزو أمريكا للمستعمرات البريطانية تحت ستار برنامج النقطة الرابعة والمساعدات الاقتصادية والعسكرية . وفي الوقت ذاته فتحت فرنسا مستعمراتها لإقامة القواعد الأمريكية، وفتحت بلجيكا أبواب الكنفو للاحتكارات الأمريكية^(١) . وعلى أي حال ، فإنه يجب أن لا ننسى أنه وإن كانت رأسمالية المنافسة الحرة لم تعتقد في أهمية الفتوحات الاستعمارية ، فإن الرأسمالية الاحتكارية قد أدت على العكس من ذلك إلى الغزوات الاستعمارية . وأصبح الاستعمار في العصر الامبريالي يختلف اختلافاً عميقاً عن الغزوات الاستعمارية التي تمت في المصور التاريخية السابقة ، إذ أن القوى الاقتصادية التي دفعت إليها ، لم تكن في واقع الأمر هي نفس تلك القوى . فقد كانت الدوافع لهذا التوسع الاستعماري متعددة ، فقد أرادت الاحتكارات أن تحتفظ بكل منابع المواد الأولية ، بهواء ما كان ذا أهمية معروفة ، أو ما لم تكن قد عرفت أهميته بعد . ولم تكن كل تلك السفسطة عن حرية حصول كل الدول على مصادر المواد الأولية ، والتي نشرها الفكر البورجوازي ، إلا عبارات جوفاء فارغة ، تخفي وراءها الاستعدادات للصراع الذي تهيئه الاحتكارات للاستيلاء على المواد الأولية ، والتي تضمن لها أرباحاً محققة ، ودون أن تلقى هذه الاحتكارات بالا ، أو تهتم بالتكاليف التي يتكبدها هذا الصراع من الحياة

(١) ثورة مصر القومية ، ص ٢١

الإنسانية ، ومن النقود ، طالما أن هذه الاحتكارات لاتحملها بذاتها . بل كانت على العكس من ذلك تجد فيها مصادر لربح إضافي . كما كانت للرأس المال المالى بدوره مصلحة فى الاستيلاء على المستعمرات ، كى يستطيع أن يصدر جزءا من رؤوس الأموال المهيأة . وكان غزو المستعمرات له كذلك أثر فى بث نوع من الدعاية بين الجماهير يستند إليه رأس المال المالى فى سبيل فرض سيطرته . فالصراع من أجل تقسيم العالم ، وهو ما ليس فى ذاته غير حملة ضخمة لتقوية الاحتكارات ، كان يبدو أمام الرأى العام كعمل وطنى يهدف إلى فخار الدول المستعمرة وتحقيق مجدها . وكان وسيلة تنشر بها الاحتكارات أ كذوبة أن الغزو يحقق الربح والرفاهية للجميع ، مع أن الغزوات الاستعمارية الخارجية لم تكن فى حقيقة الأمر إلا عاملا على تضليل الجماهير لإبادةها عن مشاكلها الداخلية وسرايا خادعا يحولها عن تحقيق مصالحها الحقيقية . ودراسة ميزانيات وحسابات الاحتكارات الأمريكية الكبيرة يظهر لنا أنها بمساهمتهما مساهمة إيجابية فى مطالب حرب كوريا سنة ١٩٥٠ قد حققت أرباحاً وفيرة . فقد بلغت مبيعات مؤسسة صلب الولايات المتحدة فى تلك السنة ٢٩٥٦ مليون دولار ، أى بنسبة ١٢٨ ، بالمقارنة إلى مبيعات سنة ١٩٤٩ ، إذا قدرنا هذه المبيعات بمائة ، وبلغت أرباحها الصافية ٢١٥ مليون دولار ، أى بنسبة ١٣٠ بالمقارنة مع سنة ١٩٤٩ ، كما بلغت مبيعات مؤسسة بيت لحم للصلب Bethlehem Steel Corp ١٩٤٠ مليون دولار ، أى بنسبة ١٤٤ بالمقارنة مع سنة ١٩٤٩ ، وبلغت أرباحها ٢٣ مليون دولار ، أى بنسبة ١٢٤ بالمقارنة مع السنة السابقة . وبلغت مبيعات مؤسسة الجمهورية للصلب Republic Steel Corp ٨٨٠ مليون دولار ، أى بنسبة ١٢٥ بالمقارنة مع سنة ١٩٤٩ ، وبلغت أرباحها ٤٦ مليون دولار أى بنسبة ١٣٩ بالمقارنة مع سنة ١٩٤٩ . كما بلغت مبيعات مؤسسة جونز ولوجلين للصلب Jones and Laughlin Steel Corp ٤٨٧ مليون دولار ، أى بنسبة

١٢٦ بالمقارنة مع السنة السابقة ، وبلغت أرباحها ٤٠ مليون دولار .
 أى بنسبة ١٨١ بالمقارنة مع تلك السنة ، وبلغت مبيعات مؤسسة أرمكو
 للصلب Armen Steel Corp. ٤٣٩ مليون دولار ، أى بنسبة ١٢٩ بالمقارنة
 مع سنة ١٩٤٩ ، وبلغت أرباحها ٧٧ مليون دولار ، أى بنسبة ١٥١
 بالمقارنة مع تلك السنة . واستفادت كذلك المؤسسات الكبيرة للصناعة
 الكهربائية (شركة جنرال إلكتريك General Electric Co. وستنجهاوز
 Westinghouse Electric Corporation) استفادة كبيرة من إقامة الاقتصاد الأمريكي
 على أساس الحرب . فمركة جنرال إلكتريك تساهم في إنتاج الأسلحة
 الذرية ، بينما تورد شركة وستنجهاوز آلات الراديو لإدارتى الحرب
 والبحرية، وتورد الأدوات للمصانع الذرية، ونتيجة لهذه التوريدات ارتفعت
 أرقام ميزانيتى الشركتين بشكل ضخم . ففي أول يناير سنة ١٩٤٦ كان رأس
 مال شركة جنرال إلكتريك ٨٩٢ مليون دولار ، فأصبح في أول يناير
 سنة ١٩٥١ ، ١٢٢٧ مليون دولار ، أى زيادة ٤٣ ٪ في خلال خمس
 سنوات . أما شركة وستنجهاوز فكان رأس مالها في أول يناير سنة
 ١٩٤٦ ، ٤٥٠ مليون دولار ، فأصبح في أول يناير سنة ١٩٥١ ، ٨٠٠
 مليون دولار . وبلغت أرقام المبيعات لشركة جنرال إلكتريك في سنة
 ١٩٥٠ ، ١٩٦٠ مليون دولار، أى زيادة ٢١ ٪ بالمقارنة مع سنة ١٩٤٩ .
 كما بلغت أرباحها في تلك السنة ١٧٢ مليون دولار ، أى زيادة ٣٠ ٪ عن
 سنة ١٩٤٩ . وبلغت مبيعات شركة وستنجهاوز ٢٠٢٨ مليون دولار ،
 أى زيادة ٨ ٪ عن سنة ١٩٤٩ . كما بلغت أرباحها ٧٨ مليون دولار ،
 أى زيادة ١٦ ٪ عن تلك السنة . كما أن ميزانية ترستين من أكبر الترسنات في
 الصناعة الكيماوية (شركة Dupont de Nemours, Union Carbide & Carbon
 Corporation) تظهر لنا مدى ما حققته هاتين المؤسستين من أرباح بسبب
 إنتاج الأسلحة . فجماعة ديون ، وهم أصحاب بلايين الدولارات يملكون

عدا شركة جنرال موتورز General Motors مؤسسة موروثه منذ القرن الماضي متخصصة في صناعة الفرقعات وقد تزايد إنتاج شركة ديون بعد الحرب تزايداً ملحوظاً ، فأصبح إنتاج الأسلحة الذرية عملية ذات فائدة بالنسبة لها . وتشهد حسابات سنة ١٩٥٠ والسنوات التي سبقتها على صحة ذلك . فقد بلغت أرقام مبيعات هذه الشركة في سنة ١٩٤٦ ، ٦٤٩ مليون دولار ، وفي سنة ١٩٤٧ ، ٧٨٣ مليون دولار ، وفي سنة ١٩٤٨ ، ٩٦٩ مليون دولار ، وفي سنة ١٩٤٩ ، ١٠٣٥ مليون دولار ، وفي سنة ١٩٥٠ ، ١٢٩٧ مليون دولار . أى أن أرقام مبيعاتها إذا أخذنا رقم ١٠٠ كرقم للمقارنة عن سنة ١٩٤٦ تكون قد ارتفعت على النحو التالي ١٢١٠ في سنة ١٩٤٧ ، و ١٤٩٩ في سنة ١٩٤٨ و ١٥٨٩ في سنة ١٩٤٩ و ٢٠ في سنة ١٩٥٠ . وبلغت أرباحها بعد خصم ضريبة الدخل ١١٣ مليون دولار في سنة ١٩٤٦ و ١٢٠ مليون دولار في سنة ١٩٤٧ و ١٥٧ مليون دولار في سنة ١٩٤٧ و ٢١٤ مليون دولار في سنة ١٩٤٩ و ٣٠٨ مليون دولار في سنة ١٩٥٠ . أى أنها — إذا اعتبرنا أرباحها كانت ١٠٠ في سنة ١٩٤٦ تكون قد ارتفعت على النحو الآتي : ١٠٦ في سنة ١٩٤٧ و ١٤٠ في سنة ١٩٤٨ و ١٨٩ في سنة ١٩٤٩ و ٢٧٣ في سنة ١٩٥٠ ، أما مؤسسة Union Carbide & Carbon Corporation فقد زادت مبيعاتها في سنة ١٩٥٠ عنها في سنة ١٩٤٦ بنسبة ٨٣٪ ، كما زادت أرباحها بنسبة ١١٩٪ ، إذ أنها كانت ٥٧ مليون دولار ، قبلت ١٢٥ مليون دولار . ومن بين الصناعات التي كانت تدخل في الإعدادات الحربية ، صناعة المطاط ومواده ، ولذلك زاد الطلب من مصنوعات المطاط في الولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة ، وعلى الخصوص في سنة ١٩٥٠ . وجنت الاحتكارات التي تعمل في هذا الميدان أرباحاً خيالية ، فقد باع احتكار جودير Goodyear Tire & Rubber Co. بمبلغ ٨٤٥ مليون دولار ، وجنى

ربحاً صافياً قدره ٢٥ مليون دولار . وقد زادت مبيعات هذه الشركة بالمقارنة مع سنة ١٩٤٩ بنسبة ٣٣٪ ، كما زادت أرباحها بنسبة ٧٥٪ . ومن دوافع التوسع الاستعماري كذلك ، أن هذا التوسع يجلب فضلاً من الأرباح من المستعمرات ، مما يسمح للاحتكارية بأن تلتقي إلى أنواع معينة من العمال ببعض فئات المآذب ، فتؤثر برشوة هذا الجزء من الطبقة العاملة في نمو وتطور الحركة العمالية .

وخلاصة الأمر أن الأمبريالية قد بدت كمرحلة مباشرة من المراحل المستعمرة المتعاقبة التي أوجبها تطور الخصائص والمميزات الأساسية للرأسمالية بوجه عام ، ولكن الرأسمالية لم تصبح إمبريالية رأسمالية إلا حينما بلغت حداً معيناً ودرجة عالية من تطورها وعندما تحولت بعض الخصائص إلى نقيضها ، وحينما أخذت معالم فترة الانتقال من الرأسمالية إلى نظام اجتماعي واقتصادي أعلى منها تظهر وتتخذ شكلاً واضحاً للعالم . والعامل الاقتصادي الهام في هذه العملية هو قيام الاحتكارات الرأسمالية مكان المنافسة الرأسمالية الحرة التي تعتبر نقيضاً للاحتكار . فقد رأينا أن المنافسة قد تحولت إلى احتكارات ، وبذا خلقت الرأسمالية الصناعة الكبيرة ، وقضت على الصناعة الصغيرة ، وأرغمت المنشروعات الصناعية على أن تترك المجال للمشروعات الأكبر منها . كما مهدت السبيل إلى تركيز الانتاج ورأس المال إلى الحد الذي ترتب عليه قيام الاحتكارات ممثلة في الكارتلات والترستات ، وهي هيئات امتزج فيها رأس مال عدد قليل من البنوك التي تتداول آلاف الملايين . ولم يكن ذلك يعني أن الاحتكار الذي هو وليد المنافسة الحرة قد قضى عليها ، بل أنه ظل قائماً إلى جانبها محققاً في آفاق أعلا مما هي فيه ، باعثاً على ظهور مظاهر الحلفاء والعداء والاحتكاك والنضال الحاد . ومن هذا يبدو أن الاحتكار هو مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى نظام أعلا منها ، ولا يعني تحول الرأسمالية إلى احتكارات إمكان الوصول إلى مرحلة

من مراحل التطور تستطيع فيها الرأسمالية أن تحقق احتكارا عالميا يسيطر على مجموع الانتاج والتوزيع . وبالتالي يضع حدا للتناقضات والصراع ، ذلك أنه وإن كان من الممكن من الناحية الشكلية ، ومن ناحية التجريد الذى يقتل التناقضات التى تشتمل فى داخل الظواهر الاجتماعية ، القول بأنه ليس من المستحيل من وجهة النظر الاقتصادية البحتة أن تتجاز الرأسمالية مرحلة جديدة . حيث تمتد مياسة الكارتلات إلى نطاق السياسة الخارجية ، أى إلى مرحلة امبريالية عليا ، أى مرحلة تقف فيها الحروب فى ظل الرأسمالية ، ويستغل فيها العالم استغلالا مشتركا بواسطة الرأسمالية المالية المتحدة فى النطاق الدولى ، إلا أن ذلك لا يمدو كونه تجريداً خيالياً وبلاهة كبرى فليس ذلك إلا فهمًا شكلياً يتقضه المضمون ، ولا تشجع وجهة النظر هذه إلا فكرة سيطرة رأس المال المالى الذى يضعف ، كما يدعون ، من عدم التساوى ويزيل من ثم التناقضات فى الاقتصاد العالمى ، بينما أن واقع الحال وحقيقة الأمر أن الامبريالية تقوى من هذه التناقضات ، وتزيد من عدم التساوى . ونكرر هنا مرة أخرى أن القانون الجوهرى الأساسى لتطور رأسمالية الاحتكارات ، هو قانون النمو غير المتكافئ ، أو غير المتساوى ، فالمؤسسات الاحتكارية ، والدول الاستعمارية ، لم ولن تتطور بنفس السرعة . وسير التطور ، يكشف لنا عن قسوة الصراع الاقتصادى بين الاحتكارات الكبيرة ، وبين مختلف الدول الامبريالية ، واستخدامها طرقا شديدة قوية أكثر مما كان يحدث من قبل ، الأمر الذى يترتب عليه قيام صراعات دامية وحروب وتخريب ، وقيم الدليل على استحالة قيام تنظيم دولى يحكم على أساس رأسمالية الاحتكارات .

وإذ كانت رأسمالية المنافسة الحرة كما قلنا من قبل قد ولدت الاحتكارات ، ولم تستطع أن تلغى كل منافسة بل أعادت خلق المنافسة على نطاق هائل عال ، فإن هذه المرحلة الجديدة من الرأسمالية ، ألا وهى الرأسمالية الاحتكارية ،

قد أوجدت قدرا كبيرا من المتناقضات ، إلى حد أن الاحتكاريين في سبيل استحوادهم على الحد الأقصى من الأرباح قد احتاجوا إلى الاستفادة استفادة كبيرة من الدولة. فقد أصبحت الدولة في العصر الاستعماري هي الممثلة لمصالح الأوليغاركية المالية وأخذت توجه كل نشاطها لمصالح الاحتكارات . وكلما تزايدت متناقضات الامبريالية، كلما أخذت الاحتكارات تدعم وتقوى بطريق مباشر وضع يدها على جهاز الدولة ، وتحولت الرأسمالية الاحتكارية ، إلى رأسمالية احتكارية للدولة ، أى أن الدولة قد أصبحت خاضعة للاحتكاريين الرأسماليين لاستخدامها للتدخل في اقتصاد البلاد وذلك للوصول إلى أقصى الأرباح ، ولتدعيم السلطان الكامل لرأس المال المالى .

وإذا كان قد لوحظ أن بعض الدول البورجوازية قد أصبحت تمتلك بعض المؤسسات والفروع والمهام الاقتصادية ، مع تدعيمها في نفس الوقت سلطان الملكية الفردية لوسائل الإنتاج في تلك البلاد ، فإن ظهور ملكية الدولة بهذه حدثت نتيجة لبناء بعض المؤسسات أو طرق المواصلات الحديدية والمائية . . . الخ على حساب ميزانية الدولة ، أو حدث في شكل التأمين البورجوازي ، أى نقل بعض المؤسسات الخاصة إلى يد الدولة مقابل دفع تعويض كبير . ورغم أن بعض الاقتصاديين يؤكدون أن التأمين في ظل السيطرة السياسية للبورجوازية ، أى في ظل نظام الملكية البورجوازية يعد خطوة نحو الاشتراكية ، إلا أن ذلك في الواقع لا علاقة له بالاشتراكية . فملكية الدولة في البلاد الرأسمالية هي شكل جديد للملكية البورجوازية ، حيث لم يعد المالك رأسمالياً معيناً بذاته ، وإنما أصبح الدولة البورجوازية التي تخضع لحفنة من كبار الاحتكاريين . واستخدم هذا التأمين بواسطة الاحتكارات لتدعيم استغلال الطبقة العاملة ، ولضاعفة أرباح الرأسماليين . والتأمين الذي حدث في إنجلترا والذي قام به حزب العمال ، من تأمين بنك إنجلترا والسكك الحديدية وبعض فروع الصناعة ، والذي تم

تحقيقه أثناء توليهم الحكم بعد الحرب العالمية الثانية ، لم يكن انتصارا للاشتراكية الديوقراطية ، كما يدعى زعماء حزب العمال ، فلم يكن هذا التأميم إلا إجراء بورجوازي لم يعدل على الإطلاق الطبيعة الاقتصادية للمؤسسات المؤممة باعتبارها مؤسسات رأسمالية . فقد بقيت البورجوازية الاحتكارية ، واستمرت صاحبة السيادة الأولى في إنجلترا . وما حدث هو أن ملاك المؤسسات المؤممة ، والذين كانت مؤسساتهم مصدرا للخسائر ، قد حصلوا على تعويض كبير ودخل مضمون مرتفع ، بينما أن العمال الذين يعملون في تلك المؤسسات المؤممة كانوا يجبرون على أن يبذلوا جهداً أكثر حدة ، مقابل أجور تقف عند حد منخفض .

تحال الملكية البرموانية :

إذا كان التقدم السريع للرأسمالية الاحتكارية ، والنجاح الذي حققته في ميدان التقدم التقني ، والقوة المتزايدة للقوى الانتاجية ، قد استطاعت أن تخفي مظاهر التحلل التي تتمتع وتنمو بسرعة داخل نطاق المجتمع الرأسمالي في هذه المرحلة من مراحل تطوره ، إلا أن عناصر هذا التحلل تبدو واضحة من عدة نواحي .

ومن بين هذه النواحي معارضة التقدم التقني ، إذ أخذت الاحتكارات تميل إلى إعاقة التقدم التقني الذي يضطرها ويجبرها على إجراء التعديل في آلياتها على نحو يحقق إنتاجاً ضخماً هائلاً لا تستطيع القيام بتصريفه . كما أن استغلال رؤوس الأموال في أدوات الانتاج قد أصبح ضعيفاً نسبياً ، إذ أصبحت السيطرة العقلية على وسائل الانتاج تقوم على زيادة حدة عمل العمال ، وعلى التقسيم المدروس للعمل داخل المؤسسات أكثر من قيامه على استخدام الآلات الأكثر اتقاناً . وأدى نمو وزيادة الرأسماليين الذين يعيشون على الربح ، أي الذين يعيشون منفصلين تماماً عن الانتاج ويهيئون

على الدخل الذى يحققه لهم ما يملكونه من تقود ، إلى إضعاف قوة بلادهم
الرأسمالية أمام ديناميكية الأمبريالية الحديثة الفتية التى تحاول تجريدتها
من امتيازاتها . وقد كان هذا بدوره سبباً للصراع بين الدول الامبريالية ،
كما حدث بالنسبة لألمانيا النازية ، وإيطاليا الفاشية ، وعاملاً من عوامل
تحلل هذا النوع من الملكية . فضلاً عن أن البؤس والفاقة التى تعيش
فيها الغالبية العظمى من الطبقة العاملة ، والتى لم يؤد تطور ونمو الاحتكارية
إلا إلى بقاءها على ما هى عليه من فقر وضنك ؛ تعتبر بدورها عاملاً من
عوامل هذا التحلل .

.. وهكذا بدأت تحلل الملكية البورجوازية . وأصبحت علاقات
الانتاج فى المجتمعات البورجوازية لا تتطابق مع طابع القوى الانتاجية .
وأصبح التاريخ يفتح الأبواب أمام نظام جديد للملكية تتوافق فيه علاقات
الانتاج مع طابع القوى الانتاجية . .

الفهرس

صفحة	
٣	مقدمة
	الفصل الأول : الملكية البدائية
٩	بداية المجتمع الانساني
١٠	أصل الملكية الفردية
١٢	شيوعية العشيرة
٢٠	أصل العائلة
٢٧	أصل تقسيم العمل
٢٩	تحلل الجماعة البدائية وظهور الطبقات
	الفصل الثاني : الملكية العبودية
٣٦	أصل الانتاج العبودي
٤٥	علاقات الانتاج في المجتمع العبودي
٤٩	الملكية التجارية والملكية الربوية
٥١	متناقضات النظام العبودي
	الفصل الثالث : الملكية الاقطاعية
٥٤	أصل الملكية الاقطاعية
٥٩	التنظيم الاقطاعي
٦٠	الاقطاعيون والأتباع
٦٦	الملكية الكنائسية

٧٠	حالة الاقنان في التنظيم الاقطاعي
٧١	السخرة
١٣	نداءات المحصول
٧٤	الالتزام باستخدام ما هو مملوك للاقطاعي
٧٤	المشور
٧٦	الالتزام بدفع الضرائب
٧٦	الفلاحون المستقلون
٧٨	عمو الحرفة
٨٠	نمو المدن وتطورها
٨٤	تحلل الملكية الاقطاعية وبداية الملكية البرجوازية
٩٦	انهيار النظام الاقطاعي
	الفصل الرابع : الملكية البورجوازية
٩٩	الصناعة اليدوية
١٠٤	الصناعة الكبيرة
١١٨	الزراعة الرأسمالية
١١٩	تحول الرأسمالية إلى إمبريالية
١٤٧	تحلل الملكية البرجوازية



دار النديم

ب تحت الطبع :

تأليف : المرح والإنان
الدكتور على الراعي
تأريخ الطبقة العاملة
بقلم لطفى الحبول

دار أنجبرا عن دار النديم :

مولد الصين الشعبية

بقلم . ا. ابشتاين
ترجمة حتى تمام

تأيات المال في المجتمع الحديث
بقلم مارولد لاسكي
ترجمة أحمد رضوان عز الدين
الديمقراطية الجديدة

بقلم ماوتسي تونج
ترجمة يوسف أحمد

نوبة مصر القومية

بقلم ابراهيم عامر

قصة إنسان، قصة آكيو الحقيقية

للكاتب الصيني لوسون
ترجمة الدكتور هسي الدين زيان

Bibliotheca Alexandrina



0622045



١٥